وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة حسيبـة بن بوعلي الشلـف

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسـم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

التخصص :محاسبة مالية و بنوك

العنوان

جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية

–دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية–

من إعـداد

أولاد قادة أمال

المناقشة بتاريخ 2017/04/12 من طرف اللجنة المكونة من:

أ.د/ زيدان محمد	أستاذ	جامعة الشلف	رئيس
أ.د/ كتوش عاشور	أستاذ	جامعة الشلف	مقرر
أ.د/ بريش عبد القادر	أستاذ	المدرسة العليا للتجارة	ممتحن
أ.د/ باشوندة رفيق	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحن
د/ بربري محمد أمين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	ممتحن
د/ عيادي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	ممتحن

بسم الله و الرحمن الرحيـــــم

قال الله تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

سورة المجادلة الآية "11"

صدق الله العظيم

كلمـــــة شكـــــر و تقديـــــر

أشكر الله عز وجل الذي و هبني نعمة العلم ووفقني لانجاز هذا العمل المتواضع فهو أحق بالشكر و الثناء فهو نعم المولى و نعم النصير

كما أتوجه بالشكر و التقدير للأستاذ الفاضل الدكتور كتوش عاشور لما بذله من جهد في الإشراف على هذا العمل، و كان لي خير موجه و دعمني بعلمه و خبراته و إرشاداته القيمة و توجيهاته الكريمة و التي كان لها الدور الكبير في إثراء هذه الدراسة .

كما يسعني أن أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة الشلف بطاقمها الأكاديمي و الإداري لجهودهم المبذولة لخدمة الطلاب.

و كما أتقدم بالشكر الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة على إثرائها لهذا العمل بملاحظتهم القيمة

و في الأخير أتقدم بالشكر لكل من ساهم وقدم لي يد العون و المساعدة في إتمام هذه الأطروحة، فجزاهم الله ألف خير.

إهـــــــداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه.

إلى أمي الغالية صاحبة الفضل الكبير أطال الله في عمرهـا.

إلى كل أخواتي الغاليات و إخواني الأعزاء .

إلى زوجي رفيق دربي الذي ساهم في إمدادي بالعزيمة و الإرادة.

إلى فلذة كبدي رويدة حفظها الله و رعاه .

و إلى كل من له الفضل عليا أهدي بحثي المتواضع هذا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الشكر الإهداء فهرس المحتويات قائمة الأشكال قائمة الجداول قائمة الملاحق	
المقدمة	أ- ع
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي	44-01
تمهيد	02
المبحث الأول :مدخل حول النظم	03
المطلب الأول : تعريف النظام	03
المطلب الثاني : أجزاء النظام	04
المطلب الثالث : تصنيفات و خصائص النظام	06
المطلب الرابع : بيئة النظام	09
المبحث الثاني : عموميات نظام المعلومات	11
المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات	11
المطلب الثاني : عناصر نظام المعلومات	12
المطلب الثالث: أنواع نظام المعلومات	14
المطلب الرابع: أهمية و أهداف نظام المعلومات في المؤسسة	14
المبحث الثالث: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي	16
المطلب الأول: تعريف و خصائص نظام المعلومات المحاسبي	16
المطلب الثاني : آلية تشغيل نظام المعلومات المحاسبي	24

المطلب الثالث : وظائف و أهمية نظام المعلومات المحاسبي	29
المطلب الرابع : المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي	31
المبحث الرابع : ماهية المعلومات المحاسبية	36
المطلب الأول : تعريف المعلومات المحاسبية	37
المطلب الثاني : العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية	37
المطلب الثالث: تصنيفات المعلومات المحاسبية	39
المطلب الرابع : الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية	42
خلاصة	44
الفصل الثاني : المؤسسة الاقتصادية و وظيفتا التمويل و الاستثمار	88-45
تمهيد	46
المبحث الأول : عموميات حول المؤسسة الاقتصادية	47
المطلب الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية	47
المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	50
المطلب الثالث : أهمية و أهداف المؤسسة الاقتصادية	54
المطلب الرابع : أنشطة الوحدة الاقتصادية	56
المبحث الثاني : وظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية	59
المطلب الأول : مفهوم التمويل	59
المطلب الثاني : المهام الأساسية لوظيفة التمويل	60
المطلب الثالث: مصادر التمويل و العوامل المؤثرة عليها	62
المطلب الرابع: تكلفة مصادر التمويل	69
المبحث الثالث: وظيفة الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية	73
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و أهدافه	73
المطلب الثاني : أنواع الاستثمارات و العوامل المؤثرة عليه	75

المطلب الثالث : مبادئ و أدوات الاستثمار	80
المطلب الرابع : محددات و مخاطر الاستثمار.	84
خلاصة	88
الفصل الثالث : عملية اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار في ظل جودة المعلومات المحاسبية	152-89
تمهيد	90
المبحث الأول: عملية اتخاذ القرارات	91
المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.	91
المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرارات و العوامل المؤثرة فيه	95
المطلب الثالث: تصنيفات القرارات و أساليب اتخاذها	99
المطلب الرابع: خطوات عملية اتخاذ القرارات و صفات متخذ القرار	109
المبحث الثاني: مدخل لجودة المعلومات المحاسبية	113
المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية	113
المطلب الثاني: أهمية وقيمة جودة المعلومات المحاسبية	116
المطلب الثالث: خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية	118
المطلب الرابع: محددات و معايير جودة المعلومات المحاسبية	123
المبحث الثالث: قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية	125
المطلب الأول: تعريف قرار التمويل	125
المطلب الثاني: المبادئ الحاكمة للسياسة التمويلية الرشيدة	126
المطلب الثالث: محددات الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية	127
المطلب الرابع: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل	131
المبحث الرابع: قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية	132
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وخصائصه	133
المطلب الثاني: خطوات عملية اتخاذ قرار الاستثمار و صعوباته	134

المطلب الثالث: أسس عملية اتخاذ قرار الاستثمار	141
المطلب الرابع: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار	142
خلاصة	152
الفصل الرابع :الدراسة الاستبيانية و التحليلية للمؤسسات الاقتصادية تحت الدراسة	170-154
تمهيد	154
المبحث الأول : منهج الدراسة المتبع	155
المبحث الثاني : مناقشة نتائج تحليل البيانات	160
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة و دراسة التأثير	180
خاتمة	205
المراجع	211
الملاحق	224

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكـــل	رقم الصفحة
01	أجزاء النظام	05
02	كفاءة النظام	06
03	أنواع النظم	08
04	أجزاء، حدود و بيئة النظام	10
05	البيانات الداخلة في نظام المعلومات و المعلومات الخارجة منه	16
06	المحاسبة كنظام للمعلومات	23
07	فروع نظام المعلومات المحاسبي	26
08	هيكل تنظيمي للوظيفة المحاسبية في المؤسسة صناعية	28
09	نموذج الدليل المحاسبي لإحدى المؤسسات الاقتصادية	35
10	العلاقة بين النظام المعلومات المحاسبي و الجهات التي تستخدم المعلومات	43
11	الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية	58
12	تأثير عنصر الزمن على عملية اتخاذ القرار	98
13	تصنيفات القرارات لهيكل المستويات داخل المؤسسة الاقتصادية	100
14	الصفات الواجب توافرها في متخذ القرار	112
15	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	122

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجـدول	رقم الصفحة
1	أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات المحاسبية	39
2	جدول التدفقات النقدية طريقة المباشرة	145
3	جدول التدفقات النقدية الطريقة غير مباشرة	148
4	عبارات محاور الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي	157
5	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبان	158
6	معدل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	159
7	بيان قطاع الانتماء للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	160
8	بيان عمر الوحدة الاقتصادية لعينة الدراسة	161
9	بيان المركز الوظيفي لعينة الدراسة	162
10	بيان المؤهل العلمي لعينة الدراسة	163
11	بيان التخصص العلمي لعينة الدراسة	163
12	بيان عمر عينة الدراسة	164
13	بيان سنوات الخبرة لعينة الدراسة	165
14	التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية.	166
15	التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.	170
16	التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية.	174

17	التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول عملية ترشيد القرارات التمويلية.	176
18	التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول عملية ترشيد القرارات الاستثمارية	178
19	نتائج الاختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي باختلاف قطاع انتمائها.	181
20	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر الوحدة الاقتصادية	182
21	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المركز الوظيفي	183
22	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المؤهل العلمي	184
23	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى التخصص العلمي	185
24	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى العمر	186
25	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى سنوات الخبرة	187
26	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المركز الوظيفي.	188
27	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المؤهل العلمي	189
28	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى التخصص العلمي	190

29	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى العمر	191
30	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى سنوات الخبرة	192
31	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المركز الوظيفي	193
32	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المؤهل العلمي.	194
33	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى التخصص العلمي	195
34	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى العمر	196
35	نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى سنوات الخبرة	197
36	نتائج تقدير أثر مدى فعالية نظام المعلومات ت المحاسبي و مدي توفر خصائص الجودة في مخرجاته على عملية اتخاذ القرار	198
37	نتائج تقدير أثر مدى فعالية نظام المعلومات ت المحاسبي و مدي توفر خصائص الجودة في مخرجاته على ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية	200
38	نتائج تقدير أثر مدى فعالية نظام المعلومات ت المحاسبي و مدي توفر خصائص الجودة في مخرجاته على ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	202

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	225
02	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	232
03	عينة الدراسة (المؤسسات محل الدراسة)	233

مقدمـــة

مع التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في مجال الأعمال في العالم بشكل عام وفي مجال التكنولوجيا و نظم المعلومات بشكل خاص، أصبح عالمنا المعاصر يتميز بدرجة عالية من التطور العلمي والتفوق التكنولوجي و الذي انعكست آثاره على مختلف مجالات الحياة وقطاعات العمل والإنتاج، فقد مس التقدم التكنولوجي عملية إدارة المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالحاجة المتزايدة والملحة إلى نظام معلومات محكم يواكب مجالات العمل شديدة التعقيد، وأصبح لزاما على الإدارة أن تتخذ القرارات في وقت قصير، وبالتالي بات من الضروري أن تتوفر المعلومات اللازمة لمتخذي القرار. و لهذا أصبحت المعلومات عنصر مهم من عناصر الإنتاج و لها دور هام في تحديد فعالية الوحدة الاقتصادية، و وجب استغلالها بالشكل الأمثل لترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية.

فعملية اتخاذ القرار هي قلب الإدارة وجوهر العمليات الإدارية ومحور نشاط الوظيفة الإدارية، وهذا ما جعل المفكرين الإداريين يعتبرونها الأساس في نظرياتهم الإدارية، لذلك أصبح الاهتمام بعملية اتخاذ القرار اهتماما كبيرا بتطوير أساليب وطرق جمع البيانات والمعلومات واستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل اتخاذ القرار الرشيد الذي يعطي دفعا جديدا لتطوير للمؤسسة الاقتصادية.

ومع كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتعدد وظائفها وتعقد نشاطاتها، وتزايد المشكلات التي تواجهها زادت الحاجة إلى تحسين العمل الإداري وتطوير أساليب اتخاذ القرارات الإداري

حتى تتلاءم وتستجيب لمتطلبات العمل الإداري الحديث، و تكون في مستوى مواجهة المشاكل الإدارية المعقدة لإيجاد واختيار الحلول الملائمة و اتخاذ القرارات الرشيدة.

و يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية و التي تسهم بدورها في ترشيد القرارات التمويلية و الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية، في حين لا تعد أي معلومات محاسبية ذات منفعة و ذات جدوى إلا باستفاءاتها على مجموعة من الخصائص و التي تبين التوقعات المستقبلية للمؤسسة، وتساعد على تقييم أدائها خلال الفترة المعدة عنها التقارير والقوائم المالية، وبما يساعد متخذي القرارات على إجراء التعديلات اللازمة على توقعاتهم وتقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد واتخاذ القرارات الرشيدة .

ونظراً لضرورة التعرف على مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية على نظام المعلومات المحاسبي وضرورة التعرف على دور هذه النظم في تلبية حاجاتها من المعلومات الملائمة، و نظرا للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على القرارات المالية، انبعثت فكرة هذه الدراسة التي من المتوقع أن تساعد في إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية لا سيما قرارات التمويل التي تتطلب استخدام أدوات التحليل المالي مثل النسب المالية و معرفة مدلولاتها لاستنتاج مجموعة من المؤشرات و التي بعد تفسيرها يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي و كذا التنبؤ باتجاهات نشاطها المستقبلي و القرارات الاستثمارية التي تتطلب معرفة المعلومات التي تتعلق بالتدفقات الداخلة و الخارجة و ذلك لمعرفة مدى نجاح

المشروع، و تعبر هذه القرارات من أهم القرارات في المؤسسة الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تطور أدائها و زيادة كفاءتها من خلال ترشيد عملية اتخاذ القرارات مما يساعد على زيادة مساهمتهما في دعم الاقتصاد الوطني .

I. الإشكالية الرئيسية:

تبرز مشكلة البحث في تعقد بيئة القرار الناتج عن ظروف المؤسسة الاقتصادية، حيث تساهم المعلومات المحاسبية و توفرها بخصائصها من قدرة متخذي القرار مما يساعد على ترشيد القرارات منها التمويلية و الاستثمارية لأهميتهم في تطوير المؤسسة الاقتصادية، و على ضوء هذا ارتأينا طرح إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي:

ما مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية ؟.

ومن خلال السؤال المحوري تم طرح الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي :

1- هل يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير الخصائص الواجب توفرها في مخرجاته لتلبية متطلبات متخذي القرارات؟ .

2- ما هي الخصائص و المتطلبات التي يجب أن تتوفر عليها المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات السليمة في المؤسسة الاقتصادية ؟.

3- ما هي المعايير التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات ؟ وما هي العوامل و الاعتبارات المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ؟.

4- هل تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ قرارات التمويل ؟ وما مدى ترشيدها لهذه القرارات في المؤسسة الاقتصادية ؟.

5- كيف تساهم جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار؟.

II. **الفرضيات** : للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته تعزى لخصائص المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث قطاع الانتماء.

و لقد تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين كالتالي:

-الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى فعالية نظام المعلمات المحاسبي تعزى لقطاع الانتماء للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

-الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته تعزى لقطاع الانتماء للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

❖ **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى خصائص متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، العمر و سنوات الخبرة)

بحيث تم تقسيمها إلى خمس فرضيات كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى المركز الوظيفي.
- **الفرضية الفرعية الثانية** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى المؤهل العلمي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى التخصص العلمي.

- **الفرضية الفرعية الرابعة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى العمر.

- **الفرضية الفرعية الخامسة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى سنوات الخبرة.

❖ **الفرضية الرئيسية ال رابع ة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى خصائص متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، العمر و سنوات الخبرة)

بحيث تم تقسيمها إلى خمس فرضيات كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المركز الوظيفي.

- **الفرضية الفرعية الثانية :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المؤهل العلمي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى التخصص العلمي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى العمر.
- **الفرضية الفرعية الخامسة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى سنوات الخبرة.

❖ **الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى خصائص متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، العمر و سنوات الخبرة)

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المركز الوظيفي.
- **الفرضية الفرعية الثانية :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المؤهل العلمي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى التخصص العلمي.
- **الفرضية الفرعية الرابعة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى العمر.
- **الفرضية الفرعية الخامسة :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى سنوات الخبرة.

III. الأهداف : تهدف هذه الدراسة إلى تبيان و إظهار مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية، و مدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة منها والاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات لا سيما منها القرارات التمويلية و الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية،كما ترمي هذه الدراسة تحديدا إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على مدى كفاءة النظام المحاسبي و بيان مزاياه وعيوبه من خلال إيضاح جودة المعلومات المحاسبية ومدي كفاية المعلومات الناتجة عن هذا النظام و مدى ملاءمتها لمتخذي القرارات.
- قياس و تقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظام المعلومات المحاسبي.

- إظهار مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية كأساس لعمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و القرارات المالية التي يترتب عليها أثارا ماليا بصفة خاصة.

- محاولة تسليط الضوء على أهم العوامل و المحددات و أسس اتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

IV. الأهمية: تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها يكون موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة و الخاصة على السواء، و بما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة دون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام، و من المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار، لذا فإن الربط بين تلك المعلومات المحاسبية و عملية اتخاذ القرارات المالية أمر حتمي. و تستمد الدراسة أهميتها من أهمية جودة المعلومات المحاسبية و دورها في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، و نظرا لأن ترشيد القرارات يتطلب دقة و نوعية في المعلومات فإن قدرة متخذ القرار على الاستفادة و الاعتماد من هذه المعلومات أمر ضروري لاتخاذ القرارات الرشيدة على مختلف مستويات الإدارة.

V. **المنهج المستخدم:** نظرا لطابع البحث و للإلمام بمختلف جوانبه و الإجابة على الإشكالية المطروحة، و كذا الوصول إلى الأهداف المرجوة تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي (المنهج الاستنباطي) عند تناولنا للجانب النظري للموضوع من خلال كل المصادر ذات العلاقة من كتب،منشورات، رسائل جامعية و مواقع الكترونية ،

أما فيما يتعلق بالمصادر الأولية تم الاعتماد على الاستبيان التي تم إعداده، تصميم وتوزيعه بعد دراسة الجزء النظري ، حيت تم إدخال البيانات المجمعة في برنامج (SPSSV20) و استخدام الأساليب الإحصائية و الاختبارات اللازمة لمناقشة النتائج ،اختبار الفرضيات و دراسة التأثير (المنهج الاستقرائي) .

VI. **صعوبات الدراسة:** لقد تمت مواجهة جملة من الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة تتلخص في قلة المراجع ذات التخصص باللغة الأجنبية، و المراجع الحديثة باللغة العربية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بالجانب التطبيقي و ذلك لعدم التجاوب في الإجابة على الاستبيانات الموزعة على بعض من عينة الدراسة، و عدم استطاعة الولوج إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

VII. **الدراسات السابقة :** و من أهم الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع و لكن بنظرة أخرى نذكر منها:

- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية : نظام معلومات للتسيير و مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مقارنة–، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر ،2005/2004، و ركزت هذه الدراسة على تفعيل نظام المحاسبة التحليلية كأداة للتسيير و وسيلة تسمح للمسير باتخاذ القرار و ذلك باستخدام أدوات التسيير في ظل التحولات الاقتصادية الوطنية، و من أهم النتائج المتوصل إليها :

– لا يمكن لنظام المحاسبة التحليلية لوحده أن يوفر لمعلومات الكافية للمسيرين لاتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل المؤسسة.

– يعتبر نظام المحاسبة المالية من أهم مصادر المعلومات في المؤسسة، و ذلك بحكم المكانة التي يحتلها داخل هذا النظام.

و جاءت دراستنا من أجل التخصيص في قرارات المتعلقة بالتمويل و الاستثمار في ظل جودة المعلومات المحاسبية.

❖ حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2013 حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة درجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبية في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي، و معرفة الفوائد المتوقعة و المعوقات التي تحد من التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، و خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

– لا تتوافق خصائص البيئة المالية، القانونية، التعليمية والثقافية في الجزائر مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

– وجود عدة معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائري، وذلك بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة.

❖ قورين حاج قويدر، "أهمية بناء و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شلف، 2013، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيضاح دور نظام معلومات محاسبي مبني على عناصر اقتصاد المعرفة في توفير معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية تساهم في تحقيق الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات.

و خلصت هذه الدراسة إلى أن النظام المعلومات المحاسبي لن يكون له تأثير على الميزة التنافسية إذا لم تتوفر له الأطر القانونية و الاقتصادية و التنظيمية السليمة مع إصلاحات جدية في كل المجالات بالإضافة إلى ضرورة تغيير ثقافة المؤسسة، الفرد و المجتمع.

❖ شريفي سلمى، أساسيات التمويل و الإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه ، معهد التربية البدنية و الرياضة، جامعة الجزائر، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى تفعيل وظيفة إدارة الموارد المالية في المؤسسة الرياضية الجزائرية وفق سياسات استراتيجيات ذات كفاءة، و آليات تحصيل و تسيير رؤوس الأموال برشد لتنمية المؤسسة الرياضية.

و لقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– التهميش الكلي لوظيفة الإدارة المالية رغم كون هذه المهمة العصب المحرك للمؤسسات.

❖ ناصر محمد علي المجهلي، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات(دراسة حالة مؤسسة اقتصاديه)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر "باتنة "2009، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

و خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

– إن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر و تؤثر بمجموعة من العوامل البيئية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، القانونية و الاجتماعية التي تعكس طبيعة أحداث و عمليات المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في ظل تلك الظروف، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية نفسها و بجودة تقرير المراجع الخارجي.

– إن نظم المعلومات المحاسبية لها الدور البارز و أهمية التأثير على طريقة معالجة و عرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبية لاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات.

و جاءت دراستنا في التركيز على أهمية جودة المعلومات المحاسبية و دورها في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية .

VIII. **حدود الدراسة** : تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

الحدود النظرية: تقتصر هذه الدراسة في جانبها على تحديد المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي و عمليات اتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية في ظل مخرجاته من معلومات محاسبية، مع التركيز على جودة هذه الأخيرة في ترشيد هذه القرارات.

الحدود مكانية: اقتصرت الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الصناعي و التي تقع في ولايات شلف، غليزان، عين دفلى و مستغانم.

الحدود الزمنية: تم إجراء البحث الميداني خلال الفترة الممتدة من 2015/12/02 إلى غاية 2016/08/25 و ذلك بدءأ من إعداد الاستبيان، تحكيمه، توزيعه إلى غاية جمع البيانات و معالجتها.

الحدود البشرية: اقتصرت عينة الدراسة على المدراء، رؤساء أقسام المحاسبة و المالية و المحاسبين للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

IX. تقسيمات البحث: من اجل الوصول لأهداف البحث المسطرة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول : جاء تحت عنوان" الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي" و تمت فيه دراسة كل من نظام المعلومات المحاسبي و الإطار العام له من خلال دراسة عناصره، مقوماته و خصائصه مع تحديد آلية تشغيله للوصول إلى مخرجاته و الأطراف المستخدمة لها.

الفصل الثاني : جاء تحت عنوان" المؤسسة الاقتصادية و وظيفتي التمويل و الاستثمار" حيث قمنا بدراسة عموميات حول المؤسسة الاقتصادية و أنشطتها و الدور الفعال التي تقوم بها من خلال دفع عجلة التنمية و النهوض بالاقتصاد بشكل عام، كما تناول وظيفتي التمويل و الاستثمار لما لهما من أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية بتحديد كل وظيفة على حدا.

الفصل الثالث : جاء تحت عنوان " عملية اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار في ظل جودة المعلومات المحاسبية" تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف بعملية اتخاذ القرار و ذلك من خلال ماهيته، أساليبه وكذا العوامل المؤثرة فيه، مع بيان معايير جودة المعلومات المحاسبية و الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، و توضيح أهمية هذه الأخيرة في القرارات التمويلية و الاستثمارية، كما وضح هذا الفصل القرارات المتعلقة بالتمويل و الاستثمار.

الفصل الرابع : جاء تحت عنوان "الدراسة الاستبيانية و التحليلية للمؤسسات الاقتصادية تحت الدراسة " و يهدف هذا الفصل إلى إجراء الدراسة الاستبيانية و التحليلية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة و ذلك بالاعتماد على الاستبيان الذي تم إعداده وفق أهداف الدراسة، وإبراز منهجية الدراسة الميدانية. كما وضح المعالجة الإحصائية للبيانات و استجابات أفراد عينة الدراسة، ليتم اختبار فرضيات الدراسة و دراسة التأثير.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد :

تناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي باعتباره من أهم الأنظمة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، و إلقاء الضوء على أهمية و أهدافه، و كذا التعرف على آلية تشغيله و توضيح أهم مقومات له.

كما سعت الباحثة في هذا الفصل إلى توضيح و بيان دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات المحتوى من الجودة، الكفاءة و الفعالية و التعرف على مفاهيم المعلومات المحاسبية باعتبارها مخرجات لهذا النظام، مع التعريج على توضيح و تبيان الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات للوفاء باحتياجاتهم اللازمة ، و لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مدخل حول النظم.

المبحث الثاني : عموميات نظام المعلومات.

المبحث الثالث : الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الرابع : ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: مدخل حول النظام

على الرغم من اختلاف الكتاب والمتخصصين في تحديد مفهوم النظم، إلا أن هنالك فهما عاما لما يعنيه هذا المفهوم، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف التي وردت في الأدبيات المختلفة.

المطلب الأول: تعريف النظام

"يعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة و المتكاملة و المتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين ، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية أو مكونات معنوية ."[1]

و يعرف أنه:"مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة و مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات و إنتاج المعلومات من خلال إجراء تحويلي منظم ."[2] .

كما عرف بأنه :"اثنين أو أكثر من العناصر أو المكونات المترابطة ذات العلاقة المتبادلة و التي تتحد لتحقيق هدف معين."[3]

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن "النظام هو مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل في انسجام وتكامل وفقاً لإجراءات مترابطة ومحددة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف."

و مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:[4]

1 - يتكون النظام من مجموعة من العناصر أو الأجزاء أو المكونات لتكون وحدة متكاملة، و يمكن اعتبار كل عنصر أو جزء نظاما فرعيا في حد ذاته، و بالتالي نظام واحد يضم عدة أنظمة متداخلة.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة 01/الإصدار الثاني، عمان، 2006، ص: 14.

[2] عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها و مكوناتها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص: 13.

[3] نصال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1،الاردن، عمان،2011، ص :15.

[4] حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية،مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، القاهرة،2009،ص: 59.

2 ترتبط أجزاء النظام مع بعضها البعض و تحكمها علاقات تبادلية متفاعلة باعتبار أن التفاعل هو محور النظام.

3 النظام يعمل من اجل تحقيق هدف معين يحكم نشاطه و يحدد العلاقات بين أجزائه و أهداف النظم الفرعية –الأجزاء–، يجب أن تؤدي إلى الهدف أو الأهداف العامة للنظام ، و لهذا فيمكن اعتبار أهداف النظام قيودا على أهداف النظم الفرعية.

المطلب الثاني : أجزاء النظام

يحتوي هذا النظام على ثلاثة أجزاء متفاعلة رئيسية و فعاليات هي[1]:

- **المدخلات** : (input) : هي إستحصال و تجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج و التي يجب أن تتوفر و تنظم لاغراض المعالجة.
- **المعالجة** : (processing) : تمثل الجانب الفني من النظام و هي مجموعة من العمليات التحويلية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات.
- **المخرجات** : (Output) : هي التحصيل الناتج عن عملية المعالجة و هي تمثل عوائد النظام، أي ما ينتج عنه .

و يكمن تمثيل أجزاء النظام بالمخطط الأتي :

[1] عماد عبد الوهاب الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص : 13.

الشكل (1): أجزاء النظام

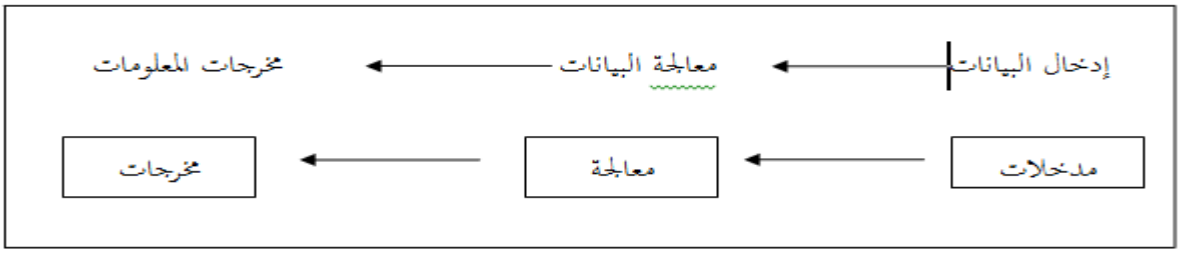

المصدر : عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها و مكوناتها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004 ص: 14

و يمكن جعل مفاهيم النظام أكثر كفاءة و أثر فعالية و ذلك بإدخال جزئيين أحرين هما [1]:

- **الرقابة:** للحصول على معلومات صحيحة و دقيقة يتطلب وجود رقابة على عمليات الإدخال، المعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج و يقدم معلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، و هي مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط له، و أن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية.

- **التغذية العكسية :** هي عملية قياس ردة فعل المستفدين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض، و لكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلائم حاجات المستخدمين، و ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات و يمكن أن تكون التغذية العكسية داخلية (من داخل المؤسسة الاقتصادية)، و أن تكون خارجية(من خارج المؤسسة الاقتصادية).[2]

و بهذا يمكن تمثيل كفاءة النظام بالشمل التالي :

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[2] ابراهيم الجزراوي، عامر الجناوي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص : 21.

الشكل رقم (2) : كفاءة النظام

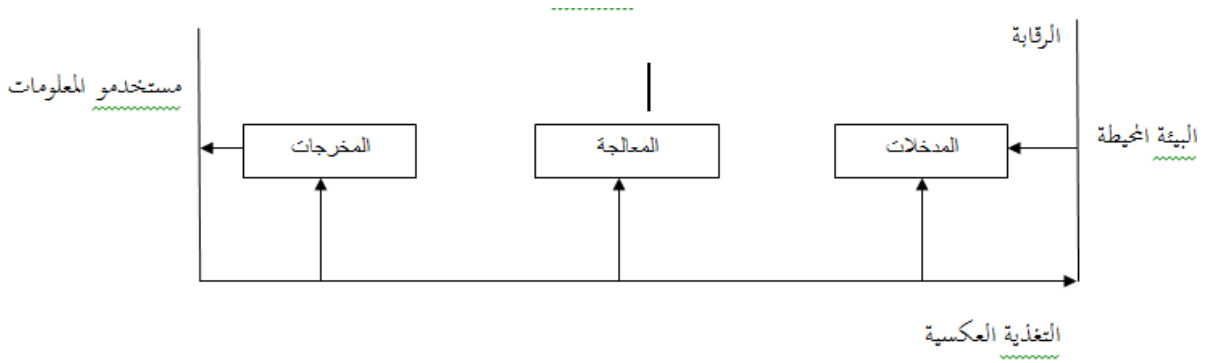

المصدر : عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الطبعة 01،الإصدار الثاني، عمان، 2006 ص: 16.

المطلب الثالث: تصنيفات و خصائص النظام:

من أهم التقسيمات للنظم في ميدان الإدارة و غيرها نجد:

1-النظم المغلقة: تعتبر النظم المغلقة نتيجة إهمالها للمحيط الخارجي، نظما تنشط بمعزل عن المحيط، حيث إن حدودها لا تمكن من تبادل المعلومات و الطاقة مع المحيط الخارجي[1].

2-النظم المغلقة نسبيا: يعتبر النظام مغلقا نسبيا إذا كان يتفاعل مع البيئة المحيطة به بطريقة محددة و معروفة و قابلة للتحكم فيها،كما تتوافر له خاصية إمكانية التحكم في تأثير متغيرات البيئة على إجراءات تشغيلية.[2]

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص : 60

[2] السيد عبد المقصود دبيان و آخرون، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 ، ص::100

3-النظم المفتوحة: النظم المفتوحة ذات الخصائص الرئيسية تمكنها من التفاعل مع المحيط الخارجي (البيئة)

و من أهم خصائص النظام نستنتج ما يلي :[1]

- 3 1 هناك مجموعة من العناصر التي تحكمها.
- 3 2 هناك علاقات في تفاعل مستمر من أجل الوصول إلى هدف معين.
- 3 3 يقوم النظام على مجموعة من المبادئ و هي شرط أساسي لتحليل ظاهرة من وجهة نظر الأنظمة.
- 3 4 يتكون النظام من عدة أجزاء يمكن معالجة كل منها على أساس أنها نظام كلي، مع مراعاة العلاقات بين الأجزاء التي يجب أن تحقق الهدف العام للنظام الكلي.

4-نظم التحكم بالتغذية العكسية : يعتبر النظام واحدا من مجموعة نظم التغذية العكسية إذا تمت إعادة بعض من مخرجاته إلى النظام في صورة مدخلات له، و يمكن تصميم النظام بحيث تتحقق هذه التغذية العكسية للمساهمة في تحقيق أهداف النظام[2].

و يمكن تمثيل تصنيفات النظم في الشكل التالي :

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص : 61

[2] السيد عبد المقصود دبيان، مرجع سبق ذكره، ص :101

الشكل رقم (03) : أنواع النظم

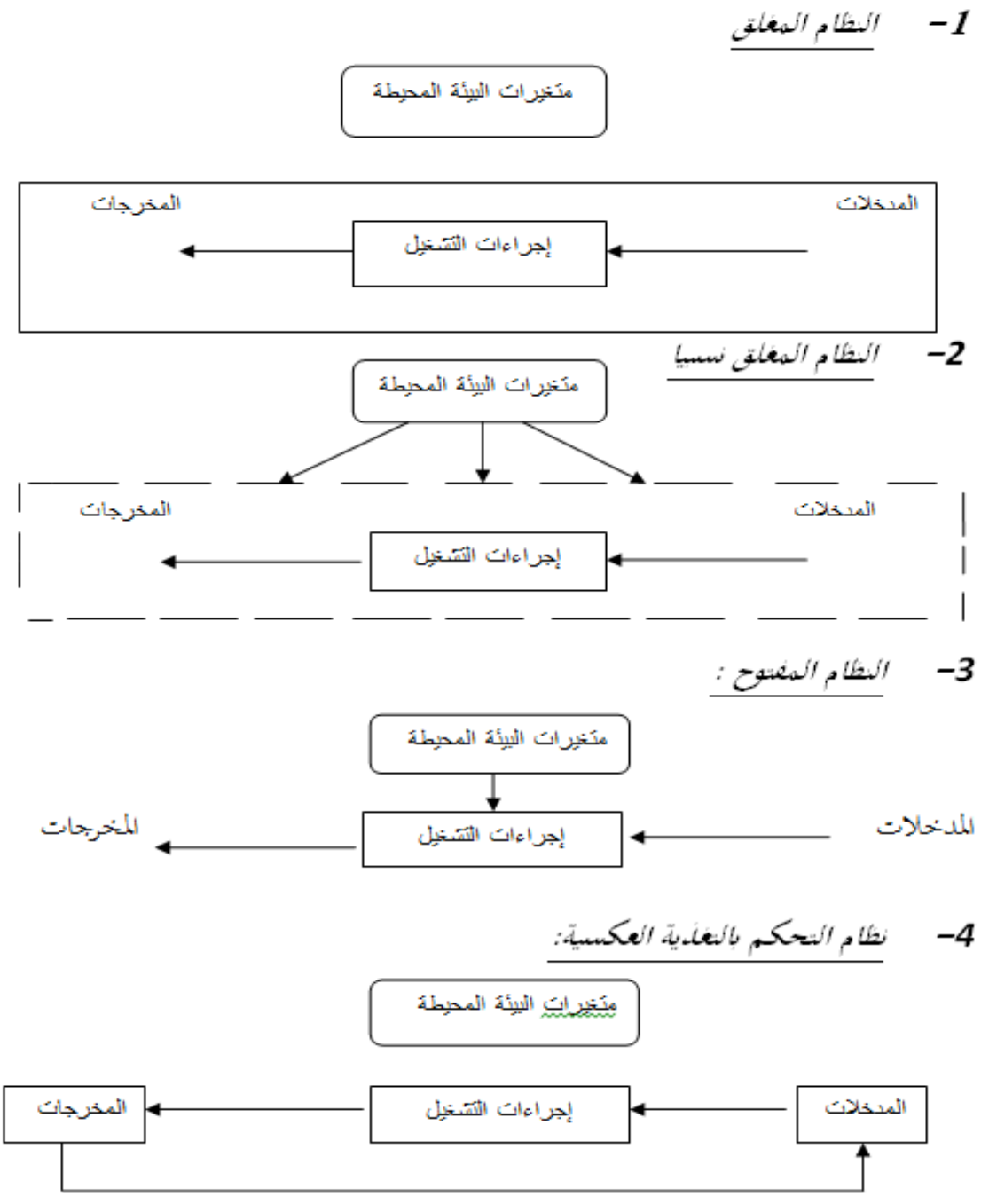

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان و آخرون، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للشر، الإسكندرية ،2002،ص:102.

و تتمثل أهم خصائص الأنظمة فيما يلي : [1]

1-التداخل: و يقصد بتلك الخاصية أن عناصر أو وحدات النظام تتداخل مع بعضها لتشكل النظام و لتحقق هدفه.

2-الهرمية: حيث يتكون النظام من عدة عناصر كل منها يؤدي وظيفة معينة، و هذا يمكن تجزئة العنصر إلى عناصر جزئية يمكن تقسيمها أيضا لتشكل في النهاية هرمية النظام .

3-الهدف: يجب أن يسعى أي نظام لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف.

4-المدخلات و المخرجات: يجب أن يكون للنظام مدخلات ومخرجات حيث يتم إجراء عمليات التشغيل على المدخلات للحصول على المخرجات .

المطلب الرابع : بيئة النظام

وتمثل كافة العوامل المؤثرة بالنظام و التي لا تقع تحت سيطرة النظام و لكنها تؤثر بدرجة كبيرة عليه مثل : الجهات الحكومية، المنافسين، المستهلكين ...الخ و هذه العناصر لا تخضع كلية لرقابة أو سيطرة المؤسسة الاقتصادية وتتمثل درجة الرقابة أو السيطرة بالمنطقة المظللة بالشكل و هي تختلف من عنصر إلى أخر ، و الخط المتقطع الذي يمثل حدود النظام ، وضع متقطع ليعكس التأثير المتبادل بين النظام و البيئة المحيطة و كل شيء يقع داخل هذا الخط يكون تحت سيطرة النظام أو الوحدة الاقتصادية و ذلك كما يمثله الشكل التالي:[2]

[1] محمد عباس البدوي، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2009، ص:12.

[2] ظاهر القشي، هيثم العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8-9 .

الشكل رقم(4) : أجزاء، حدود و بيئة النظام

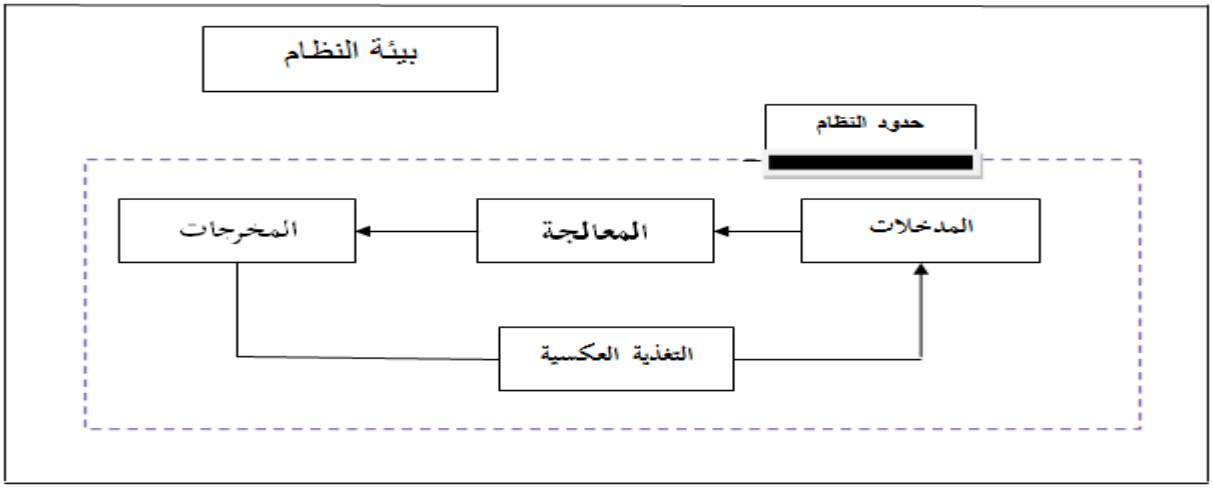

المصدر: ظاهر القشي، هيثم العبادي ، أثر العولمة على نظام المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الاردن، مجلة المحاسبة و الادارة و التأمين، جامعة القاهرة، العدد 72 ، 2009 ، ص،ص: 8-9.

المبحث الثاني : عموميات نظام المعلومات :

تسعى الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية وزيادة كفاءتها و ذلك باتخاذها سلسلة من القرارات تعتمد أساساً على المعلومات التي تمكنها من التعرف على تغيرات البيئة الداخلية والخارجية، واختيار الطرق المثلى لتقديم خدماتها، ثم مراجعة القرارات التي اتخذتها باستمرار، وتقويمها للتأكد من ربط نتائج تنفيذ القرارات المتخذة بالخطة الموضوعة لتحقيق الأهداف، وبما أن اتخاذ القرار الإداري يستند أساساً إلى توفير القدر الكافي من المعلومات ذات الخصائص المناسبة، ويعمل على ترجمتها إلى مجموعة من الفعاليات والنشاطات، لذلك فإن نجاح هذا القرار، وزيادة فعاليته يتوقفان على مدى نجاح عملية جمع البيانات، وتحليلها وسهولة الوصول إليها كلما دعت الحاجة لذلك، وتعد نظم المعلومات من أفضل الأساليب التي تعمل على تزويد الإدارة بمعلومات كافية ومتكاملة من أجل تسهيل اتخاذ القرار الإداري.

المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات

لقد اهتم الكتاب بدراسة نظام المعلومات لما له من أهمية لدى المؤسسة الاقتصادية و لذا تعددت التعاريف لهذا المفهوم و نأخذ من أهما ما يلي :

يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه: " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و مترابطة من الأعمال و العناصر و الموارد تقوم بتجميع، بتشغيل، إدارة و رقابة البيانات بغرض إنتاج و توصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من القنوات و خطوط الاتصال."[1]

و يعرف أيضا: "هو بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينهما و مع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا و إنتاج و بث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات".[2]

[1] أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري و النظم التطبيقية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية،2002-2003 ،ص: 63.
[2] عماد عبد الوهاب الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص : 11.

كما عرفه هنري لوكاس بأنه : " مجموعة إجراءات منظمة و التي تزود الإدارة بمعلومات لدعم الرقابة أو وضع القرار في المؤسسة الاقتصادية "[1].

و عرف أيضا بأنه: "نظام المعلومات هو النظام الذي يقوم بطريقه منظمة لتجهيز معلومات عن ماضي وحاضر ومستقبل العمليات الداخلية واستكشاف المتغيرات الخارجية للبيئة بشكل متكامل وصحيح والوقت المناسب لمساعدة صانعي القرار"[2].

كما عرفه بأنه :" النظام الذي يهدف إلى جمع وتنظيم ومعالجة البيانات بعد تحليلها ومن ثم تخزينها واسترجاعها بطريقة سريعة ومثلى لاتخاذ القرار السليم في المؤسسة وتحقيق أهدافها"[3].

و بالتالي يمكن تعريفه : "بأنه النظام الذي يقوم بجمع المعلومات، وتنظيمها وتخزينها، و معالجتها وعرضها في أشكالها المختلفة لدعم عملية صنع القرارات والتنسيق والرقابة والتحليل والملاحظة في المؤسسة".

المطلب الثاني : عناصر نظام المعلومات

يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات الأجزاء المادية للنظام و التي تضمن قيام النظام بوظائفه و تتلخص هذه العناصر فيما يلي:[4]

1 – الأجهزة: تتضمن أجهزة نظام أي معلومات معين مل من التليفون ،التلكس، الآلات الكاتبة، الحسابات الالكترونية بأجزائها المختلفة و المكلمة لما مثل وحدة التشغيل المركزية .

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[2] حكمت، محمد فالح، أثر نظام المعلومات الإدارية في صناعة القرارات الإدارية دراسة لأراء عينة من المسؤولين الإداريين في كليات جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، 2008، المجلد 4، العدد10، ص:51.

[3] O, brien,g.a. ,introduction to information system,8 ed ,the McGrawhill companines.1nc u.s.a,1997 ,p:56.

[4] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص : 23.

2 – وسائل حفظ و تخزين البيانات: وهي تتكون أساسا من الملفات و المستندات المكتوبة، ويضاف إليها الأشرطة والاسطوانات الممغنطة.

3 – البرامج: و هي من الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على الحسابات الالكترونية فقط، و هناك نوعين من البرامج الأول يسمى برامج النظام، و الثاني يسمى البرامج التطبيقية.

3-1-برامج النظام: هي البرامج الخاصة بتشغيل الحاسب نفسه و الاستفادة من كل قدراته، و باختصار هي ما يستطيع الحاسب أن يفعله .

3-2 برامج التطبيقية: هي البرامج الخاصة بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها باستخدام الحاسب مثل برامج الأجور، المخزون ...الخ، و يمكن أن يقوم مستخدم الحاسب بإعداد هذه البرامج بنفسه كما يمكن أن يحصل عليها سابقة الإعداد من شركات متخصصة، و باختصار البرامج التطبيقية هي ما يطلب من الحاسب أن يفعله.

4–قاعدة البيانات: و هي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة، والتي لابد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرنامج التطبيقي عليها للحصول على المعلومات.

5–إجراءات التشغيل: ينظر إليها كجزء من الأجزاء المادية للنظام لأنها مطبوعة تسمى" بدليل التشغيل ".

6–العنصر البشري: و هو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث يجعل أي نظام معلومات معين قابل للتشغيل، ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على الحاسبات الالكترونية محللي و مصممي النظم ، كما تشمل أيضا القائمين على تشغيل النظام في مركز الحاسب، وهم المستخدمين النهائيين للمعلومات التي ينتجها النظام.

المطلب الثالث : أنواع نظم المعلومات

1- نظم معالجة البيانات : هي نظم تستخدم لمعالجة البيانات المستخدمة في جميع أنشطة الأعمال و ذلك بين جعل هذه الأنشطة بسيطة و كذلك تقسيم الأحداث لمؤسسة معينة، و تهدف هذه النظم لتحسين التعامل و معاجلة البيانات و ذلك بجعلها :

- أسرع.
- استخدام عدد أقل من المستخدمين.
- بزيادة الكفاءة و الدقة لهذه البيانات.
- لتكامل هذه البيانات مع باقي نظم المعلومات الأخرى للمؤسسة الاقتصادية .

2-نظم إدارة المعلومات: و يعد نظام المعلومات الإدارية أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المعتمد على الحاسب و الغرض منه: تحقيق الاحتياجات العامة لجميع مديري المنشآت أو المديرين الموجدين في وحدات فرعية تنظيمية للمؤسسة من المعلومات، و يستطيع أن يوفر معلومات للمستخدمين في صورة تقارير و مخرجات من المحاكاة عن طريق النماذج الرياضية .

3-نظم دعم القرارات: صمم ليساعد صانعي القرار لأحذ القرار و ذلك بتوفير معلومات لحل المشاكل في صورة تقارير دورية أو خاصة، و يهدف إلى مساعدة المدراء في اتخاذ قرارات لحل المشاكل شبه المهيكلة و يحسن من عملية اتخاذ المدير للقرارات. [1]

المطلب الرابع : أهمية و أهداف نظام المعلومات في الوحدة الاقتصادية :

يوجد لكل نظام معلومات أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى جملة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها تتجلى فيما يلي :

[1] سيد عطا الله سيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن ،2009 ، ص : 19.

1-أهمية نظام المعلومات: تلعب نظم المعلومات دورا حيويا في نجاح المؤسسات، من خلال المساهمة في تقديم المعلومات التي تساعد في :[1]

- أداء الوظائف الرئيسة في المؤسسة و التي تساهم في نجاحها مثل وظائف المحاسبة، التمويل، التسويق و إدارة المعلومات، فنظام المعلومات الجيد يقدم للمؤسسة الآلية التي يجب أن تعمل بها من خلالها.
- تحسين و زيادة كفاءة المؤسسة التشغيلية، من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة و تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى نشره ثقافة عمل جديدة في المؤسسة تقوم على حث العاملين على الإبداع و المشاركة في اتخاذ القرارات.
- تخفيض تكاليف إنتاج الأعمال في المؤسسة.
- تقديم المعلومات التي تساعد الإدارة في صنع القرارات بفعالية عالية.
- تمكين المؤسسة من تطوير منتجات و خدمات منافسة تساعد في اكتساب ميزة إستراتيجية في السوق العالمية.

2-أهداف نظام المعلومات: يهدف نظام المعلومات في المؤسسة إلى تحقيق ثلاث أهداف و هي :[2]

- يقدم معلومات لأغراض اتخاذ القرار.
- تقديم معلومات تساعد في إجراء العمليات اليومية.
- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤوليتها.

و يظهر الشكل التالي الارتباط بين تدفق المعلومات الناتجة لخدمة هذه الأغراض و بين عمليات و أنواع مدخلات البيانات الأخرى :

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

[2] كمال الدين دهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص: 17.

الشكل رقم (5): البيانات الداخلة في نظام المعلومات و المعلومات الخارجة منه:

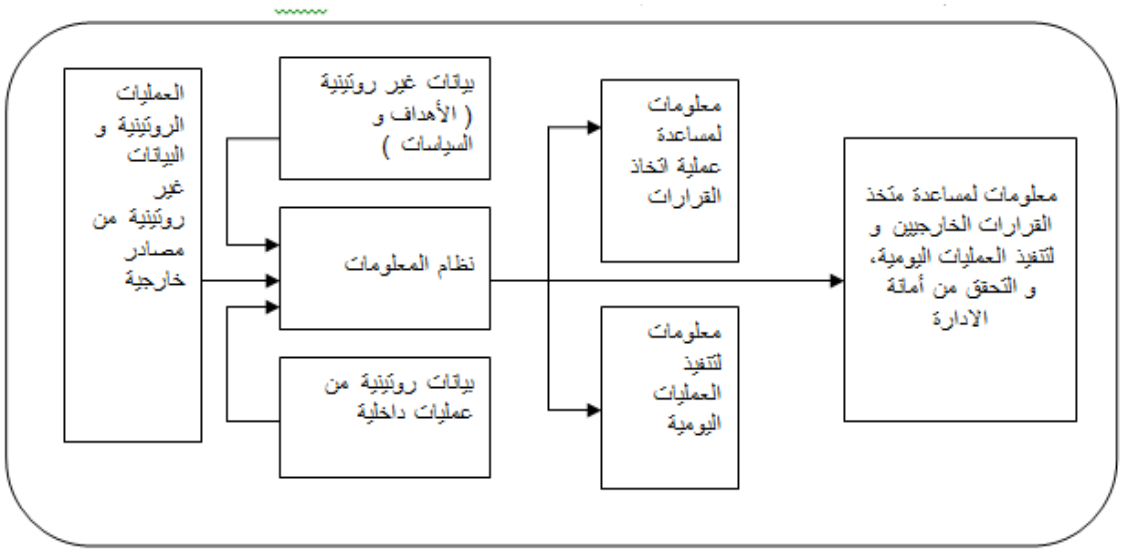

المصدر: كمال الدين دهراوي، مرجع سبق ذكره، ص :18.

المبحث الثالث: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المحاسبة بصفة عامة نظاماً للمعلومات، يتميز بقدرته علي توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية التي تستعين بها الإدارة وغيرها من الأطراف الخارجية المختلفة في اتخاذ القرارات السليمة.

والنظام المحاسبي هو مجموعة الإجراءات المترابطة التي تعمل علي تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية التي تجريها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، بغرض توفير المعلومات التي تمكن متخذي القرارات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها من اتخاذ القرارات الصحيحة و السليمة.

المطلب الأول: تعريف و خصائص نظام المعلومات المحاسبي

قبل التعرف على نظام المعلومات المحاسبي لابد من التعرف على مفهوم و طبيعة المحاسبة و تطورها و الحاجة إليها كنظام كما يلي:

1 مفهوم المحاسبة:

"يعتبر معظم المحاسبون أن المحاسبة فنا يخدم و يهدف إلى تسجيل، تبويب وتلخيص البيانات ذات الطابع المالي، و إيصالها إلى مختلف مستعمليها داخل أو خارج المؤسسة. "[1]

كما عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants) المحاسبة على أنها : "فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل – أو يحمل جزءًا منها على الأقل – طبيعة مالية، ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات "[2].

وعرفت كذلك بأنها "تقنية من تقنيات التسيير الموحدة والتي تهتم بضبط وقياس الحركات الخاصة بالاستغلال أو الهيكل لدى المؤسسة، والناتجة عن النشاط الداخلي أو العلاقات مع الخارج، اعتمادا على طريقة فنية في التسجيل، هذه الحركات تعتبر العمليات المحاسبية الناتجة عن مختلف التدفقات التي قامت بها المؤسسة وتم تسجيلها بطريقة معينة معبرا عنها بالنقد."[3]

ويلاحظ على هذا التعريف أنه ركز على توضيح وتحديد طبيعة العمل المحاسبي والإجراءات التي يستلزمها. و عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (The American Accounting Association) المحاسبة على أنها : "عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من البيانات."[4]

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص : 146.

[2] قاسم ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، نظام المعلومات المحاسبية، الحرباء للطباعة و النشر، 2003، العراق الموصل ، ص :05

[3] عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر، .ص : 13 .

[4] قاسم ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره، ص :05.

وعرف المشرع الجزائري المحاسبة المالية بأنها نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفيها وتقييمها وتسجيلها، وعرض الكشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن التمييز بين أربع اتجاهات أو جوانب للمحاسبة[2]:

- المحاسبة **فن** تسجيل وتبويب وعرض البيانات المالية.
- المحاسبة **علم** يهتم بتحديد كيفية معالجة الأحداث الاقتصادية محاسبيا في ما يخص الاعتراف و القياس.
- المحاسبة **نظام مفتوح** يتلخص في عملية التسجيل و المعالجة و العرض للبيانات الاقتصادية لأي مشروع.
- المحاسبة **نشاط خدمي** بالدرجة الأولى يهدف إلى خدمة الأطراف التي لها مصالح مع المشروع.

2 طبيعة المحاسبة: كما أشرنا سابقا تعتبر المحاسبة واحدا من العلوم الاجتماعية يهتم بتقييم الأنشطة الخدمية للمجتمع و التي ترتكز في مجملها على تزويد الأطراف المهتمة بالأمور المالية للوحدات الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. [3]

3 تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام[4] :

تشير الدراسات إلى أن الإنسان اهتم منذ القدم بالاحتفاظ ببعض السجلات المحاسبية و المستندات المحاسبية، الخاصة بتنظيم الأمور التجارية، وبما يمكن القول معه أن تاريخ نشوء المحاسبة يعود إلى الوقت الذي احتاج فيه الإنسان إلى تبادل القيم والمنافع الاقتصادية وتعددت معاملاته وعلاقاته المادية بحيث أصبح من العسير عليه أن يحصرها في ذاكرته.

ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة 03 ، قانون رقم 07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هجري الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

[2] حمزة العرابي ،المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2013،ص:.08

[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 19 .

[4] . قاسم ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره، ص : 8.

ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها.

وباستعراض مراحل التطور التاريخي للمحاسبة يمكن أن نلاحظ أن أي تطور حصل فيها إنما يرجع إلى عاملين أساسيين ومتلازمين هما:

- تغير الهيكل القانوني والتنظيمي للمؤسسة الاقتصادية وتأثيره على كمية ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها.
- تعدد وازدياد الجهات التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفيد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها وتوصيلها إليهم.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات إلى ثلاث مراحل هي:

3- 1 المرحلة الأولى: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي:

تشمل هذه المرحلة الفترة الزمنية التي سادت فيها المشاريع الفردية الخاصة منذ أن عرف الإنسان القديم عمليات الحساب البسيطة وأخذ يستخدمها في استخراج ناتج نشاطاته التجارية حتى ظهور الشركات بأنواعها المتعارف عليها في الوقت الحاضر.

3- 2 المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية:

عندما كبر حجم الوحدات الاقتصادية وتعددت الجهات التي لها اهتمامات مختلفة في كل منها، ظهرت الحاجة إلى انفصال أصحاب الملكية عن الإدارة نتيجة لظهور الشركات المساهمة (شركات الأموال) وشركات التضامن(شركات الأشخاص) وازديادها بصورة كبيرة، مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تفي بالاحتياجات المختلفة لتلك الجهات، ومن هنا كان لزامًا على المحاسبة أن تجد وسائل متعددة.

3-3 المرحلة الثالثة: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية:

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه، وطبقًا للدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة في هذه المرحلة جنباً إلى جنب مع إدارة الوحدة الاقتصادية، فإن هدفها قد أصبح موجهًا إلى خدمة الوحدة الاقتصادية من خلال ما توفره من بيانات مالية وغير مالية بهدف مساعدة إدارة المؤسسة الاقتصادية في القيام بوظائفها الأساسية (من تخطيط ورقابة) إضافة إلى ما تقدمه عن الأحداث التاريخية وبذلك فإن هدف المحاسبة قد أصبح موجهًا لخدمة كل من الجهات الداخلية والجهات الخارجية، وأن هذا الدور الكبير أصبح يتطلب من المحاسبة التعامل مع عدد هائل من البيانات الإجمالية والتفصيلية.

و لهذا اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (The American Accounting Association) على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماماً داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظامًا للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

4-تعريف نظام المعلومات المحاسبي :لقد تعددت التعاريف لنظام المعلومات المحاسبي و من أهم أبرزها ما يلي:

"هو ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من المصادر خارج و داخل المؤسسة الاقتصادية ثم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل الوحدة الاقتصادية." [1]

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص : 48 .

و يعرف "نظام المعلومات المحاسبية على أنه جزء من النظم المعلومات الرئيسية في المنشأة يتكون من مجموعة من العناصر و المعدات و الأدوات التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين و ذلك طبقا لمجموعة من الإجراءات والقواعد من أجل معالجة البيانات المالية معبرا عنها بأحداث اقتصادية بهدف إعدادها و عرضها في شكل تقارير مالية تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين ."[1]

كما يعرف : "بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate)، تبويب (Classify) ، معالجة (Process) ، تحليل (Analyze) و توصيل (Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية ، و الدائنين و المستثمرين) و إدارة المؤسسة ."[2]

كما يعرف بأنه:" مجموعة من الموارد المالية و البشرية في الوحدة الاقتصادية و المسؤولة عن تحضير المعلومات المالية بالإضافةإلى المعلومات الناتجة عن معالجة البيانات التي تم تجميعها و من ثم يتم توفير هذه المعلومات لكل مستويات الإدارية و لأغراض التخطيط و الرقابة على نشاطات المؤسسة إلى جانب الأطراف الخارجية التي تربطها علاقات مع الوحدة و يتم قياس نظم المعلومات المحاسبية من خلال خصائص المعلومات المحاسبية. "[3]

و من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن مفهوم نظام المعلومات المحاسبي هو:" مجموعة الإجراءات المترابطة التي تعمل علي تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية التي تجريها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، بغرض توفير المعلومات التي تمكن متخذي القرارات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها من اتخاذ القرارات الصحيحة و السليمة ".

[1] ياسر صادق مطيع و أخرون، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتب المجتمع العربي للنشر ، ط1 عمان الاردن ،2007 ص: 32.

[2] ستيف أ.موسكوف و مارك ج.سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، ترجمة كمال الدين سعيد ،أحمد جامد حجاج، سلطان الحمد سلطان،دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ،2005،ص:25 .

[3] أحمد عبد الرحمن المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة حالة الشركات الأردنية، مجلة المنارة ، جامعة مؤتةالاردن، 2008 ،المجلد 13، العدد2، ص: 258 .

و لكي يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه بكفاءة وفعالية يجب أن يتميز بالخصائص التالية[1]:

- يجب أن يحقق نظام المعلومات درجة عالية من الدقة و السرعة في معالجة البيانات عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية و في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوافرة لها.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في و وظيفتها المهمة و هي التخطيط لأجل أعمال المؤسسة الاقتصادية.
- الدقة والسرعة في إنتاج المعلومات أي توفير المعلومات بصفة مستمرة وقت الحاجة إليها، مع وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها أولاً بأول طبقاً للتغير في الظروف المحيطة بالنظام مع مراعاة عامل التكلفة.
- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه و تطويره ليتلائم مع المتغيرات الطارئة على المؤسسة الاقتصادية.

[1] ماجد عادل الشرايري، أهمية استخدام المعلومات المحاسبية و فعاليتها في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية في الشركات العقارية)،مجلة المنارة، المجلد16 العدد04، الأردن، 2010، ص: 60.

شكل رقم : (6) المحاسبة كنظام للمعلومات

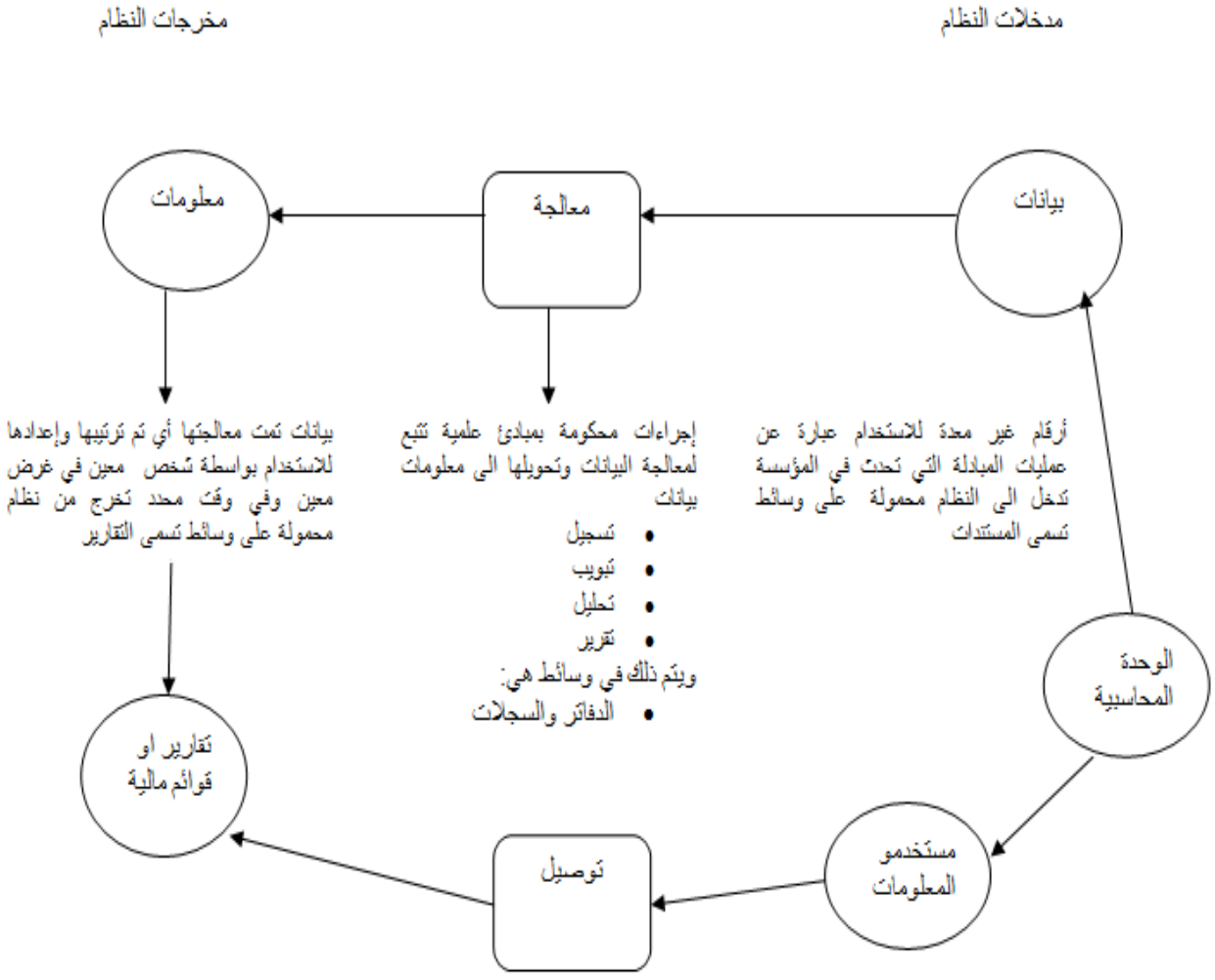

المصدر : وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص : 22.

المطلب الثاني : آلية تشغيل نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم النظم الفرعية لنظام المعلومات الإداري فهو يتصف بالشمول حيث يمتد إلى كل نشاط الوحدة الاقتصادية و يوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة ، أو كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات لهذا تعتبر آلية تشغيل نظام المعلومات من أهم العمليات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية.

1-مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:

تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم خارج أو داخل المؤسسة الاقتصادية، و تعرف العملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي نتيجة العمليات الداخلية و الخارجية في المؤسسة الاقتصادية، ولذلك يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكريرها و مصادرها إلى أربعة من خارج و داخل المؤسسة الاقتصادية و هي [1] :

- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية مع الأفراد و الهيئات و المؤسسات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية ، و هي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع و الشراء و ما الى ذلك.
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الهيئات التجارية و الجهات الرسمية و الحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات أسعار الفائدة و ما إلى ذلك.
- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل المؤسسة الاقتصادية نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية و مراكز المسئولية بعضها بعض مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاج ، حركة الوارد و المنصرف من المخزون ، الأجور و المرتبات و ما إلى ذلك.
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها و ما إلى ذلك.

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص : 51.

و يمكن للبيانات المحاسبية أن تصنف تبعا للأحداث الاقتصادية إلى صنفين رئيسين هما[1] :

1-1- بيانات مالية: وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية ويتبعها أثرًا ماليًا بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:

- الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة المؤسسة الاقتصادية لنشاطها الاقتصادي (الجاري وغير الجاري) ، سواء من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الاقتراض(قصير الأجل أو طويل الأجل) .
- الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة واهتلاكها أو مجالات التصرف فيها (التنازل أو الاستبدال) .
- الأحداث الإرادية، المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية.

1-2 بيانات غير مالية : بيانات غير مالية، وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية ولا يتبعها أثرًا مالياً، وهي على نوعين:

1-2-1 بيانات كمية: وهي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل أعداد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، عدد الوحدات المباعة ... الخ.

1-2-2 بيانات غير كمية: وهي تلك البيانات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أصبحت يتم التعبير عنها بصورة وصفية نظرًا لصعوبة قياسها بصورة كمية و من أمثلتها مدى الاستفادة من البرامج التدريبية للعاملين، أذواق المستهلكين... الخ.

[1] قاسم ابراهيم الهبيتي، زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره ، ص، ص: 26-27.

2- تشغيل نظام المعلومات المحاسبي :

إن الهدف الأساسي من وجود نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية في مجال الأعمال هو إنتاج المعلومات الضرورية و المفيدة و التي تساعد المستخدمين الخارجين و الداخلين في اتخاذ القرارات ، و نظرا للتباين والاختلاف الشديد بين نوعية و توقيت و عمومية أو خصوصية المعلومات التي يحتاجها كل المستخدمين الخارجين و الداخلي فغالبا ما يتكون من نظام المعلومات المحاسبي بدوره من نظامين فرعيين هما المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية و ذلك كما يلي[1] :

الشكل رقم (7): فروع نظام المعلومات المحاسبي

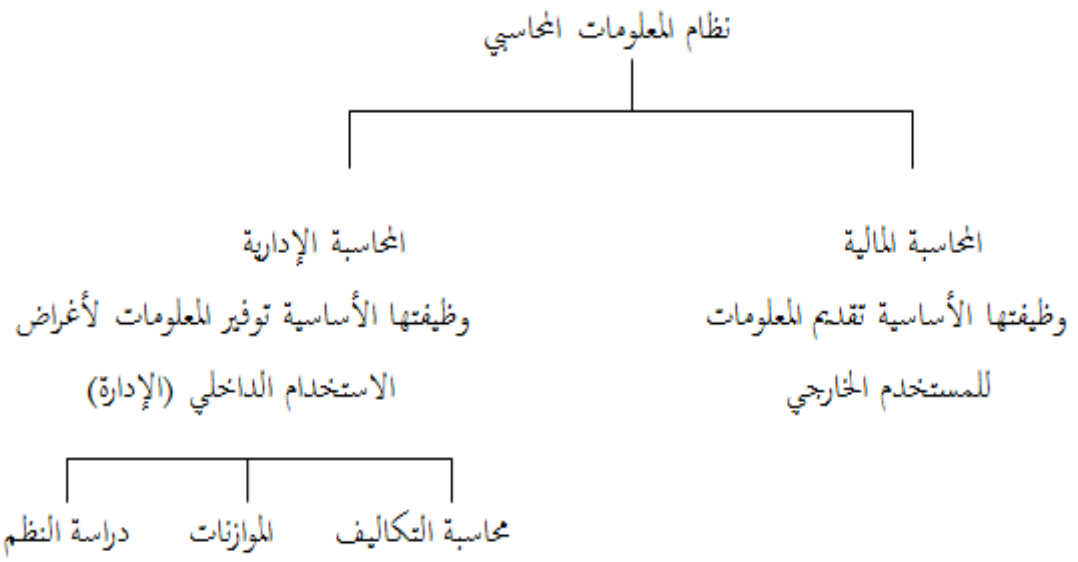

المصدر: أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص:53.

كما هو واضح أن المحاسبة المالية ليست بديلة للمحاسبة الإدارية بل كل منها يعتبر مكملا للنظام الأخر، بمعنى أن المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية تستخدم في بعض أغراض المحاسبة الإدارية ، كما أن معلومات المحاسبة الإدارية تستخدم لبعض أغراض المحاسبة المالية و فيما يلي نذكر كل من فروع نظام المعلومات المحاسبي :

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص :53 .

2-1المحاسبة المالية: هي ذلك الفرع من المحاسبة المهتم بتصنيف، تسجيل، تحليل و تفسير المركز المالي ونتائج عمليات المشروع، و بالتالي فإن المحاسبة المالية تشمل عملية إعداد القوائم المالية و التي تستخدم من أطراف داخلية و كذا خارجية [1] ، و كذا تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات للأفراد، وحدات الأعمال، الهيئات الرسمية

و الجهات الحكومية، كما تفيد مخرجات المحاسبة المالية أيضا لأغراض الاستخدامات الداخلية حيث يستخدمها المدريين في تقييم أداء المشروع ككل. [2]

2-2المحاسبة الإدارية: تعتبر فرع من فروع نظام المعلومات المحاسبي الموجه أساسا إلى تقديم المعلومات لمساعدة الإدارة في القرارات و الأنشطة الداخلية من تخطيط و رقابة و تقييم أداء لمراكز المسؤولية داخل المؤسسة و اتخاذ عديد من القرارات الاستثمارية و التمويلية و غيرها ، [3]حيث تختص مهمة التخطيط في تحديد و وضع أهداف المؤسسة ، بينما تتابع الرقابة خطوات و إجراءات التنفيذ حتى تتأكد الإدارة من تحقق الأهداف و اكتشاف الانحرافات في تحقيق الخطط و البحث عن أسبابها من أجل إجراء التصحيح اللازم.[4]

3-مخرجات نظام المعلومات المحاسبي : تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات من خلال البيانات التي تشغيلها وفق الإلية السابقة، و تخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير و القوائم المالية وتشمل هذه المعلومات ما يلي : [5]

- معلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة الاقتصادية (من ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة، و يحمل هذه المعلومات تقرير هو حساب النتيجة أو حساب الأرباح و الخسائر أو ما يسمى بقائمة الدخل.

[1] كمال الدين دهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية القاهرة،2001، ص: 11 .

[2] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص :54 .

[3] كمال الدين دهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص: 11.

[4] ستيف أ.موسكوف و مارك ج.سيمكن، مرجع سبق ذكره، ص : 48 .

[5] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة ،منشورات الاكادمية العربية، الدنمارك ،2007 ،ص: 21.

- معلومات عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة و يحمل هذه المعلومات تقرير يسمى قائمة المركز المالي.
- معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال فترة مالية معينة، و يحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بقائمة التغيرات في المركز المالي و التي يمكن أن تتخذ في صورتها الحديثة شكل قائمة التدفق النقدي.

الشكل رقم (8): هيكل تنظيمي للوظيفة المحاسبية في مؤسسة صناعية

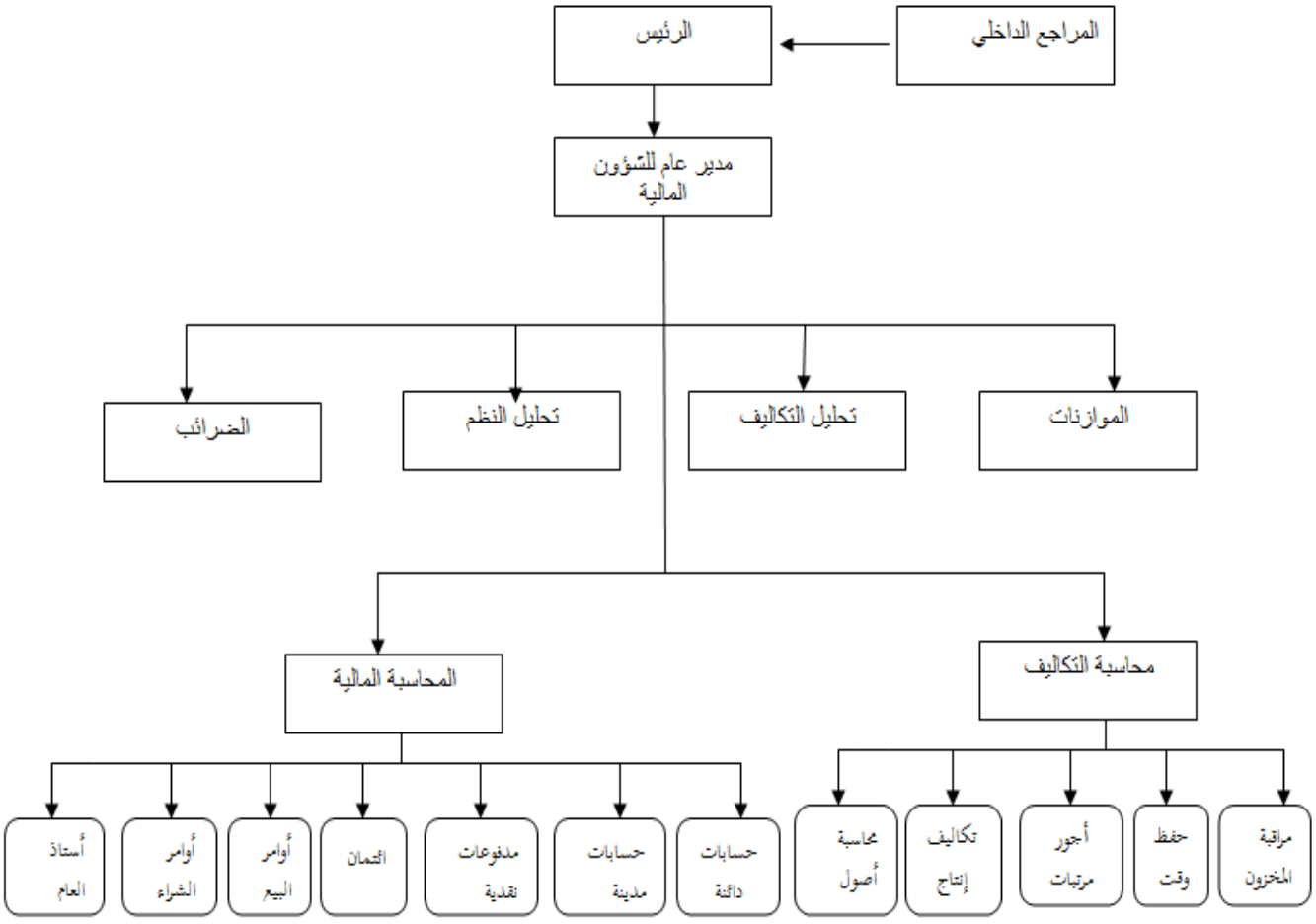

المصدر : أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

المطلب الثالث: وظائف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي كغيره من الأنظمة مجموعة من الوظائف ضمن الؤسسة و تتلخص في الوظائف الأربعة التالية :[1]

- جمع و تخزين البيانات المتعلقة بأنشطة و عمليات المنشأة بكفاءة و فعالية .
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز، التصنيف و التلخيص.
- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار و توفيرها للمستفيدين.
- تأمين الرقابة الكافية التي تأكد تسجيل و معالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة.

1-تجميع بيانات العمليات بوساطة الوثائق الأصلية: تشمل هذه المرحلة و التي يطلق عليها عملية إدخال البيانات و تسجيلها في المستندات و الوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات و تسجيلها على المستندات، التأكد من شمولية المستندات وكمالها يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية مضل الفاتورة، وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات و المستندات من خلال الرقابة و الدقة و استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية .

2-عمليات المعالجة: يتم هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها وهي:

- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا .
- نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى.
- ترحيل محتوي الوثائق و المستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة .
- إجراء مجموعة العمليات الحسابية بغرض حساب أرصدة الحسابات .

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص،ص : 45-46 .

- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل و الترحيل إلى السجلات المختلقة .

3- توليد المعلومات: الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير.

4- تأمين رقابة فعالة: الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية و هي :

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ و دقيق ، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المنشأة و بنياتها .

و تسعى المحاسبة – كنظام –في أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقات مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساعدها في اتخاذ العديد من القرارات، وهي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية[1]:

- قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها.
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية.

[1] قاسم ابراهيم الهبيتي، زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره ، ص :22.

- توفير معلومات تساعد في توجيه الإدارة في أداء مهامها و التقرير عنها لمن يهمه الأمر و ذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المفيدة .[1]

المطلب الرابع: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي

حتى يتحقق نظام المعلومات المحاسبي أهدافه ووظائفه بنجاح يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تساعد في ذلك و بهذا نعرف المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي كما يلي :

" تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية".

وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى تبعًا لعدة عوامل من أهمها : حجم المؤسسات الاقتصادية، طبيعة النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، طبيعة النظام من حيث كونه يدويًا أو آليًا أو إلكترونيا، إلا أن توفير هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتشمل هذه المقومات :

1-المستندات : تعد المستندات الوثائق و الدليل الموضوعي والمصدر الأساسي لإثبات المعاملات والأحداث الاقتصادية في سجل الوحدة الاقتصادية،[2] و تعتبر سند القيد في المحاسبة و برهان قانونيته وصحته، ثم أنها ضرورة محاسبية لتحقيق مبدأ من أهم مبادئ المقبولة قبولا عاما في المحاسبة المالية و هي مبدأ الموضوعية و قابلية البيانات لتحقيق و المراجعة[3].

تلعب المستندات دورا هاما في النظام المحاسبي و في فعالية دورة العمليات في المؤسسة الاقتصادية للأسباب التالية [4]:

[1] محمد عباس البدوي، مرجع سبق ذكره، ص:14.

[2] قاسم ابراهيم الهبيتي، زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره ص : 19..

3 سيد عطا الله سيد، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[4] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص:174.

- تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل المؤسسة الاقتصادية من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات.
- تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المؤسسة الاقتصادية.
- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات و تسجيلها في السجلات المحاسبية.
- تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في الوحدة و الرقابة عليها.
- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى.

بالإضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لحصر و إدخال البيانات المحاسبية إلى نظام المعلومات، فهي أيضا تستخدم كوسيلة للتأكد من دقة و شمول البيانات المتجمعة،

و لذلك تعتبر المستندات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية [1] .

وتنقسم المستندات حسب مصدرها إلى[2]:

1-1-**المستندات الداخلية :**وهي تلك المستندات التي تنشأ دخل المؤسسة، بمعنى أنه يتم تصميمها داخلياً وذلك للاستخدام داخل أو خارج المؤسسة مثل إذن صرف المواد والمستلزمات التي توجه لإدارة المخازن أو كشوف المرتبات والأجور أو فواتير البيع وإيصالات توريد النقدية إلى البنك.

1-2 -**المستندات الخارجية:** وهي تلك المستندات التي **ترد** للمؤسسة من مصادر خارجية كالموردين والبنوك والعملاء والهيئات الحكومية، وطالما أن هذا النوع من المستندات يرد للمؤسسة من وحدة أو جهة أخرى فلا دخل للمؤسسة الاقتصادية المستلمة لهذه المستندات في تصميم المستند.

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 51 .

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

و يمكن تصنيفها حسب أنواعها إلى[1]:

1-2-1-المستندات الثبوتية: هي المستندات التي تؤيد حدوث العملية في المؤسسة الاقتصادية و عادة ما ترفق مع المستندات المحاسبية لتؤيدها و من أمثلتها : عقد الشراء ،عقد الإيجار ،أمر البيع ...الخ .

1-2-1-المستندات المحاسبية: هي نماذج تصمم لتدرج فيها البيانات التي تخص المعاملة المالية و تنقل تلك البيانات في العادة من المستندات الثبوتية المرفقة بها، أما أهم البيانات التي تحتويها تلك المستندات هي المبلغ رقما، و كتابة و نوع الصرف أو القبض و أسماء و تواقيع الموظفين المخولين بالصرف أو القبض و رقم المستند و عادة ما تقسم تلك المستندات إلى ثلاث أنواع:

أ-مستند الصرف: يستعمل لتنفيذ كافة العمليات-المتعلقة بالصرف من قبل المؤسسة الاقتصادية.

ب-مستند القبض: و يستعمل لتنفيذ كافة العمليات المتعلقة بقبض النقدية و المتمثلة بالإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة الاقتصادية من الغير.

ج-مستند القيد: يستخدم لتثبيت قيود التسويات التي لا تتضمن عمليات الدفع أو قبض فعلية.

2- الترميز: يعرف الترميز على انه عملية وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية على غيره، و يحقق الترميز الأغراض التالية: [2]

- تسهيل عملية تجميع المعلومات.
- تسهيل عملية الاتصال و انجاز سريع للعمليات.
- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.
- تسهيل العمل بالحاسوب.

[1] براهيم الجزراوي، عامر الجناوي، مرجع سبق ذكره، ص : 80.

[2] أحمد لعماري، طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، ص: 61.

3- المجموعة الدفترية: تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في المؤسسة الاقتصادية، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض و المبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية المعنية[1].

4 - **دليل الحسابات:** يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات، التبويبات، الترقيمات والترميزات التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة، و تعد هيكلية دليل الحسابات أحد أهم مظاهر نظام المعلومات المحاسبي حيث أنها تؤثر في طريقة أعداد القوائم و التقارير المالية [2]فهو عبارة عن قائمة تتضمن رموز و أرقام الحسابات المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية.

[1] قاسم ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره ص : 20.

[2] ابراهيم الجزراوي، عامر الجناوي، مرجع سبق ذكره، ص :238 .

شكل رقم (9): نموذج الدليل المحاسبي لإحدى الوحدات الاقتصادية

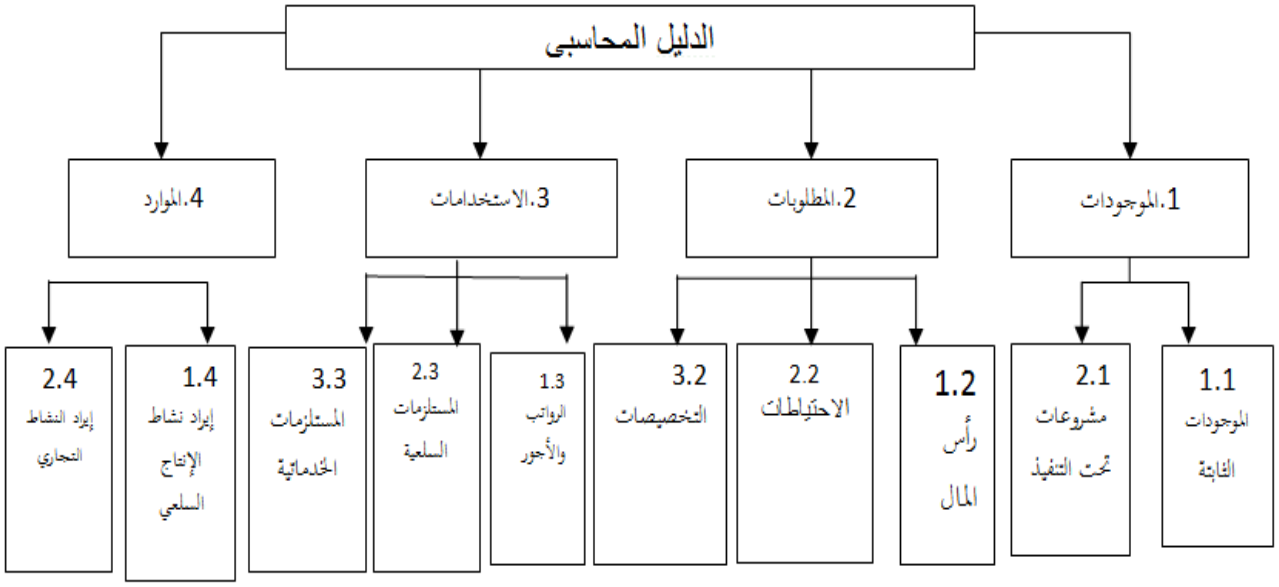

المصدر : ابراهيم الجزراوي، عامر الجناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 239 .

4-مجموعة التقارير والقوائم المالية: تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج عمل نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها، و تعتبر أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي و المستفيدين المختلفين داخل المؤسسة الاقتصادية أو خارجها والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة.[1]

وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي[2]:

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص : 125.

[2] قاسم ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره ص : 21..

- مجموعة التقارير المالية التي تحتوي عليها المعلومات المحاسبية المعدة أساسًا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية وهي غالبًا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به المؤسسة الاقتصادية، وغالبًا ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.
- مجموعة القوائم المالية التي تحتوي على المعلومات المحاسبية المعدة أساسًا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به المؤسسة الاقتصادية، وغالبًا ما يهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة.

وتتضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية كل من : قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، إضافة لذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها توضيح وتفسير وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات مثل كيفية احتساب الاندثارات أو تقييم المخزون السلعي .. الخ، وكذلك توضيح بعض السياسات الإدارية والمالية من خلال إعداد بعض الكشوفات الإضافية مثل كشف التغيرات في المركز المالي وقائمة مصادر واستخدام الأموال .. الخ.

المبحث الرابع : ماهية المعلومات المحاسبية

لقد أصبح من المتعارف عليه أن المحاسبة نظام معلومات، ولذا تزايد الإقبال علي استهلاك المعلومات المحاسبية من قبل أطراف متعددة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها وتزايد العبء علي العاملين في مجال نظام المعلومات المحاسبي الذين عليهم مقابلة هذا الطلب المستمر والمتزايد علي المنتج النهائي الذي يقدمه هذا النظام أي (المعلومات) خاصة مع تعدد هؤلاء المستفيدين وتنوع رغباتهم، فلذلك أصبحت المعلومات المحاسبية لها أهمية ودور هام جدا في نجاح أو فشل المؤسسة الاقتصادية ودرجة نموها وتقدمها في المجال الذي تعمل فيه، وبالتالي فإنه وبقدر ما يتوافر من معلومات دقيقة ومناسبة وملائمة وفي الوقت المناسب، بقدر ما يساعد هذا في نجاح الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة والتي تساعد المؤسسة الاقتصادية في النمو والتطور والمنافسة.

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: " كل المعلومات المحاسبية الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا."[1]

و تعرف أيضا "ناتج العمليات التشغيلية التي تجري علي البيانات المحاسبية و التي تستخدم من قبل الجهات الداخلية و الخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية و بما يحقق الفائدة من استخدامها."[2]

"تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم و الحقائق النهائية المبوبة و المنظمة بصورة كمية و وصفية و التي ترتبط مع بعضها لعلاقات تبادلية، و هي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد و الإدارات المختلفة و تزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها".

المطلب الثاني: العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية:

يعتبر مصطلحي البيانات و المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل و ذلك لعدم التمييز و الوضوح في معنى المفهمين و انطلاقا من هنا نبرز كلا من المفهومين:

1 –تعريف البيانات: " هي عبارة عن الأعداد و الأحرف الأبجدية و الرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق و المفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها و معالجتها من قبل الفرد أو الأجهزة التي تتحول إلى نتائج ."[3]

و تعرف أيضا :"بأنها حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينة بهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية تكون بصيغة غير مرتبة، يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها فهي تعتبر المادة الخام لإنتاج المعلومات "[4] .

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص : 77.

[2] قورين حاج قويدر، أهمية بناء و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر) ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شلف،2013، ص:253.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص : 13.

[4] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص : 75.

2-تعريف المعلومات: " هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدم ما ، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات "[1].

و تعرف ايضا:"بأنها كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".

و تعرف : "بأنها ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات من تبويب، تحليل ، تفسير بهدف استخدامه لما له فائدة للمؤسسة الاقتصادية ".

و "هي البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعا للمستقبل و التي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو اتخاذ قرارات مستقبلية "[2].

و "هي البيانات التي تم إعدادها في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلا و التي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي سيتم اتخاذها للاستفادة منها و بالتالي تخفيض حالة عدم التأكد و من ثم فالمعلومات هي ناتج معالجة البيانات بهدف خلق المعرفة لدى متخذ القرار" [3].

و من خلال تعريف كل من البيانات و المعلومات يتضح إن المعيار الأساسي للتفرقة بينهما ينحصر في الفائدة المحققة منهما، و بهذا فعلاقة المعلومات بالبيانات مثل علاقة المادة الخام بالمنتج النهائي و ذلك بتحويل البيانات عن طريق آليات المعالجة الخاصة بها لتصبح معلومات جاهزة للاستخدام أو تخزن و تعاد معالجتها كتغذية عكسية.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص : 13.

[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص : 77.

[3] نوري منير ، نظام المعلومات ، مطبوعة جامعية ، حسيبة بن بوعلي شلف ، 2004 ، ص : 47.

الجدول رقم (1): أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات المحاسبية.

الرقم	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات المحاسبية
01	طبيعتها	حقائق و أرقام خام أولية	حقائق و أرقام نهائية
		أحداث مالية غير مرتبة	مرتبة بشكل معين
		موضوعية بطبيعتها لأنها تعبير عن الواقع	غير موضوعية بطبيعتها لأنها مرتبطة بالفرد المعين
02	**الاستخدام**	غير معدة للاستخدام	معدة للاستخدام
03	**المعرفة**	لا تزيد معرفة الشخص شيء	تزيد معرفة الشخص شيء
04	**قيمتها الاقتصادية**	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية
05	**الارتباط**	لا يمكن أن تكون كافة البيانات مرتبطة في وقت	يجب أن تكون مرتبطة بمشكلة أو حدث معين
06	**أثرها على القرارات**	ليس لها تأثير مباشر على القرارات الإدارية	ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة

المصدر : أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مذكرة ماجيستر، جامعة الاسلامية غزة،2006، ص: 28 بتصرف من الباحثة .

المطلب الثالث : تصنيفات المعلومات المحاسبية

نظرا لتزايد حجم المعلومات المحاسبية و تزايد الطلب عليها لما لها من أهمية و حاجة لاستخدمها من طرف المؤسسة الاقتصادية أو خارجها اختلفت أنواعها و ذلك حسب مجوعة من المعايير وذلك يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

1-من حيث دلالتها :

1-1- معلومات تاريخية : و هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد و قياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة و عرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة الاقتصادية و مدى الوفاء بالتزاماتها .

و يلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف و الإيرادات بعد حدوثها، كما تركز على الاستخدام الخارجي (من قبل الجهات الخارجية) بصورة اكبر، إضافة إلى ذلك فإن المعلومات التاريخية تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة و أخرى.[1]

1-2- معلومات حالية : وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية و تتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة و تتوفر فيها الميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط .
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة .
- يتم تقديمها بصورة فورية و في الوقت المناسب .
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة .

1-3-معلومات مستقبلية : وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط و التنبؤ بالمستقبل و مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة، بحيث تصبح هذه المعلومات معيارا و أساسا للحكم على الأداء في المستقبل تتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.[2]

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص : 79.

[2] حسنين عمر ،تصميم النظام المحاسبي ، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص : 25.

2-من حيث مصدرها: تنقسم حسب هذا التصنيف إلى : [1]

2- 1- معلومات داخلية : و هي معلومات تعتبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المؤسسة و يتم الحصول عليها من الأفراد و الأقسام الداخلية فالمعلومات الناتجة عن عمليات المؤسسة الاقتصادية تعتبر داخلية و تتمثل هذه المعلومات في التقارير و الكشوفات اليومية و الموازانات التخطيطية و تقارير الأداء و كل ما يتعلق بالعمليات للاعتيادية للمؤسسة .

2-2- معلومات خارجية: و هي المعلومات التي الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء، الممولين والمنظمات المهنية و غيرها، و هي معلومات عن البيئة المحيطة و ظروف السوق و تحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة و التخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات عبارة عن نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للبيئة المحيطة.

3-من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:[2]

3-1-معلومات عن التخطيط: و هي المعلومات المحاسبية التي تساهم في دراسة و تحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها و المفاضلة بينها في صورة مالية، كمية أو وصفية.

3-2- معلومات عن الرقابة : و هي المعلومات التي تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي و مقارنته بالأداء الفعلي وفقا للخطط المرسومة و السياسات و المعايير الموضوعة، لاكتشاف الانحرافات و تحليلها و التعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها و إرسال التقارير حولها للمستويات المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

3-3- معلومات خاصة باتخاذ القرار: و هي معلومات المحاسبية المتعلقة بترشيد و مساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار و تقييمها.

[1] نوري منير، مرجع سبق ذكره ، ص : 50 بتصرف.

[2] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين" ، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص :46.

المطلب الرابع : الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية هو المصدر الأساسي و الرئيسي للمعلومات في المؤسسة الاقتصادية و بذلك ترجع أهمية هذه المعلومات لاعتماد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم ورسم خططهم وأهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية هم [1]:

1-أصحاب الملكية : و هم الفئة التي تهتم بمدى القدرة على تحقيق الأهداف العامة المرسومة للمؤسسة الاقتصادية و مدى قدرة المركز المالي لها، وقدرتها على توزيع الأرباح و نسبتها و الوفاء بالالتزامات .

2-العاملون في المؤسسة : و التي تهتم بالحصول على المعلومات و على الكيفية التي تمت بها عمليات تحديد الرواتب، الأجور، توزيعات الأرباح و المكافأة.

3-المستثمرون و حاملي الأسهم : و التي تهتم بمدى تأثير قوة المركز المالي و القدرة على تحقيق الأرباح في زيادة أسعار الأسهم، وحصة السهم الواحد من الربحية و اتجاهاتها المستقبلية و المقارنة بين النتائج للفترة المالية السابقة مع الفترة الحالية.

4-الدائنون و المقترضون : و الذين يهتمون في مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتهم تجاههم .

5-الأجهزة الحكومية: و التي تهتم بعمليات التخطيط على المستوى القومي و تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وإعداد الإحصائيات و إصدار التشريعات القانونية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية.

6-العملاء :يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل[2].

7-مصالح الضرائب : و التي تهتم بنتيجة المؤسسات الاقتصادية وذلك لتحديد الوعاء الضريبي الملزمة بدفعه.

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص : 180 .

[2] حواس صلاح، نفس المرجع، ص :37 .

ويمكن إظهار ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (10) : العلاقة بين النظام المعلومات المحاسبي و الجهات التي تستخدم المعلومات.

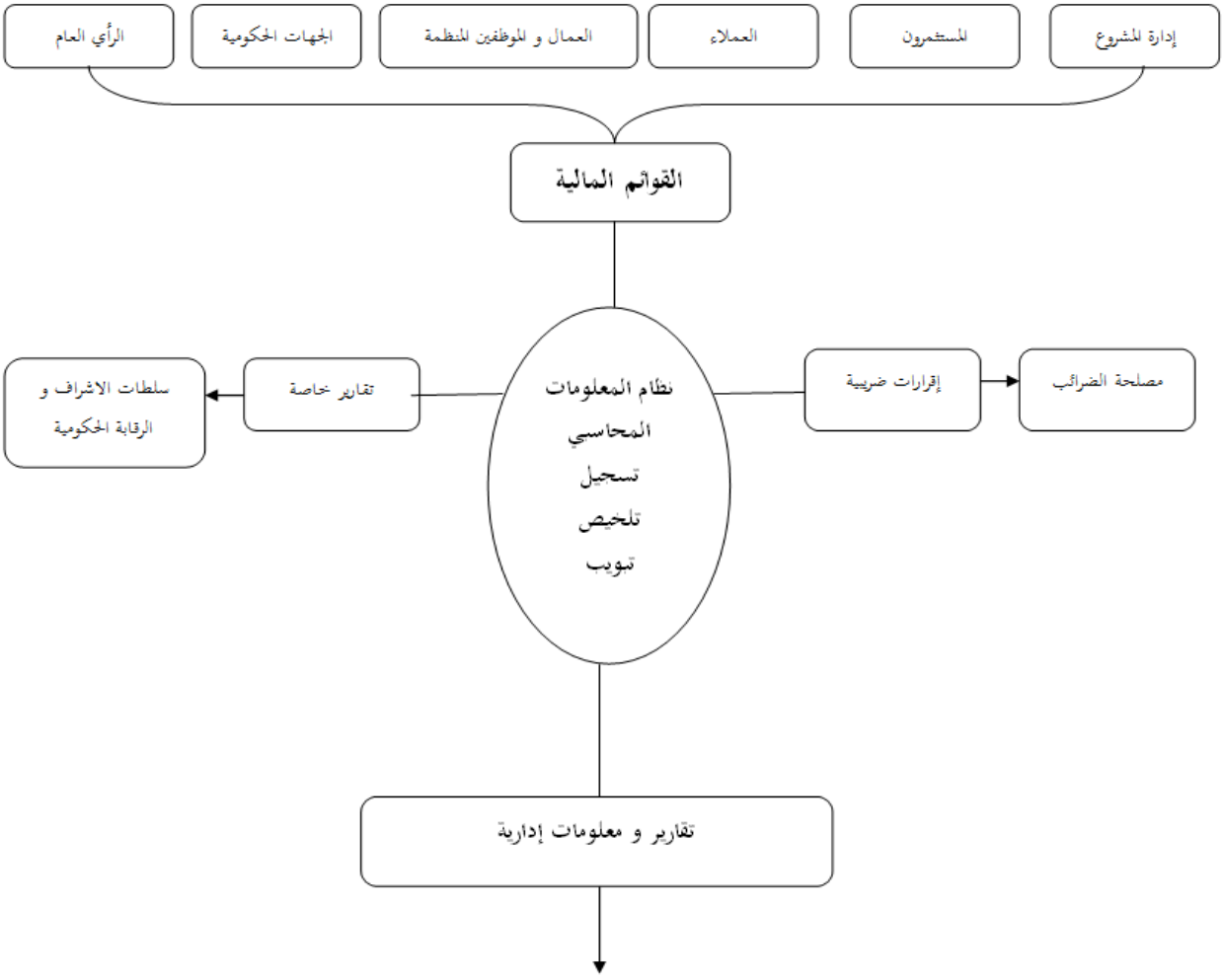

المصدر : أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ، 2000، ص: 19 نقلا عن حواس صلاح ،مرجع سبق ذكره ، ص:68.

خلاصة:

عرضنا من خلال هذا الفصل مختلف جوانب نظام المعلومات المحاسبي باعتباره نظام لإنتاج المعلومات و عنصر هام في تحديد كفاءة الم ؤسسة الاقتصادية لذلك اتجهت هذه الأخيرة إلى تصميم و بناء نظام معلومات محاسبي كفء من أجل السيطرة على الكم الهائل من البيانات التي ينبغي معالجتها و تهيئتها كمعلومات حتى يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها .

فمن خلال وظائف نظام المعلومات المحاسبي أصبح يعكس الواقع الاقتصادي فهو وسيلة للترجمة و التعبير عن الأحداث الاقتصادية و ذلك من خلال كشف القوائم المالية للمؤسسة من خلال مخرجاته.

الفصل الثاني:المؤسسة الاقتصادية و وظيفتا التمويل و الاستثمار

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحرك الرئيسي لتنمية عجلة الاقتصاد و عامل من عوامل ترقية المجتمع، كما تعتبر الوظيفة المالية لها بمثابة القلب الذي يضخ الأموال وفق دورة تدفق نقدية للوصول إلى الأهداف المطلوبة ، وذلك وفق قرارات مالية مناسبة هادفة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتوافرة في الوحدة كما أنها الإدارة المسئولة بشكل أساسي عن البحث عن أفضل الاستثمارات للمؤسسة والعمل على تحقيقها، بما يؤدي إلى زيادة العائد من الأموال المستخدمة وتخفيض التكلفة الكلية لرأس المال بالبحث عن الهيكل المالي المناسب .

وكما هو معلوم فإن من يقع على رأس الهرم في المسئولية المالية هو المدير المالي الذي يجب عليه أن يعمل أيضاً على تحقيق التفاعل المناسب مع الإدارات الأخرى وبناء نظام معلومات مالي فعال قادر على تزويد هذه الإدارة بالمعلومات المالية المناسبة في الوقت المناسب ليصار إلى اتخاذ القرار المناسب والذي يعمل على الموازنة مابين السيولة والربحية ويعمل على تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتحقيق الأرباح الكبيرة للمساهمين .

و لذلك قسمنا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: وظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: وظيفة الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول : عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

أدت التطورات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية إلى حدثت على مستوى العالم في القرن العشرون الماضي إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية و بأدوارها المختلفة باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

و تعتبر المؤسسة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمرد ودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

المطلب الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية :

تختلف التعاريف التي أعطاه علماء المالية و المفكرون الاقتصاديون للمؤسسة الاقتصادية باختلاف وجهات النظر و ذلك لتشعبها و تعقد وظائفها و لذلك تناولنا تعريفها حسب أربعة اتجاهات مختلفة:

- الاتجاه الاجتماعي.
- الاتجاه السلوكي .
- الاتجاه الوظيفي .
- الاتجاه الهيكلي .

1-الاتجاه الاجتماعي: هذا الاتجاه ينظر إلى المؤسسة (المنظمة) على أنها تكوين أو تنظيم اجتماعي و يعبر هذا المفهوم عن اهتمامه بتنظيم الجماعات و الأفراد و توجيه جهودهم، و بذلك فالمؤسسة تعبر عن تنظيم اجتماعي، يضم فعاليات و نظم اجتماعية محددة و متخصصة.

هذا المفهوم ينعكس من خلال العديد من التعاريف أهما:

[1] بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص: 129.

"مجموعة من البشر متضامنة لتحقيق أهداف معينة وفق مستويات و ادوار محددة"[1] .

و تعرف :" هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق و هي منظمة و مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات على الأفراد، و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي. [2]

و أيضا" هي خلية اجتماعية تتكون من مجموعة من العمال الذين يقومون بوظائفهم وفق مستويات معينة تجمعه مجموعة من الخصائص تتمثل في المؤهلات، الثقافة و الأهداف. "[3]

كما عرفت على أنها : "المؤسسة التي تنسق و تجمع بين العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي." [4]

2-الاتجاه السلوكي: ينظر إلى المؤسسة من وجهة نظر سلوكية معتمدة على أساس سلوكيات الأفراد والجماعات وعمليات التفاعل بينهما و بالتالي فالمؤسسة تعبر عن مجموعة سلوكيات تحدد الادوار و السلوكيات بها.

و هذا ما يتضح من خلال التعاريف التالية :

" تعتبر مجموعة سلوكيات تحدد العلاقات داخلها و تتحكم في اتجاهات عملها و أدائها من خلال تحديد الأدوار و السلوكيات بها. " [5]

---

[1] عمر وصفي عقيلي، قيس عبد العالي المؤمن، المنظمة و نظرية التنظيم، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 1994،ص:14 نقلا حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره ص:25.

[2] عرباجي إسماعيل، اقتصاد مؤسسة، ط1، الجزائر، 1999، ص: 13.

[3] عبد الرزاق الحبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية،ط3، الجزائر ،2006، ص: 28.

[4] Leo Chardonnet, la Comptabilité Supérieur, Edition Delmas et Cie,Paris, 1974 P :29.

[5] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

و تعرف :" المؤسسة هي عبارة عن تنظيم تسلسلي للأفراد تتفاعل فيما بينها، يأخذ بعين الاعتبار المهام،والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، ويتمتع باستقلال ذاتي في صنع القرار من أجل تحقيق أهداف معينة"[1].

3- الاتجاه الوظيفي: ينظر إلى المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف المتنوعة و المنتظمة و عليه فان المؤسسة عبارة عن إدارة لهذه الوظائف و بذلك فإنها تهتم بمجموعة من الوظائف الأساسية و يتضح هذا من خلال بعض التعاريف التي تناولت هذا الاتجاه :

" تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية و اجتماعية مستقلة نوعا ما ، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني معين "[2].

كما تعرف المؤسسة أنها :" وحدة اقتصادية تجمع بين مختلف عناصر الإنتاج (يد عاملة، رؤوس أموال، مواد أولية...) بطريقة مثلى و فعالة من أجل خلق و إنتاج سلع و خدمات"[3].

و تعرف :" عبارة عن إدارة مجموعة من الوظائف المتنوعة و المنتظمة " [4].

و تعرف أيضا : "بأنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج و تبادل السلع و الخدمات مع الأعوان اقتصاديين آخرين و هذا في إطار قانوني، مالي و اجتماعي معين ضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا و مكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة و حجم و نوع النشاط التي تقوم به"[5].

4-الاتجاه الهيكلي: هذا الاتجاه ينظر للمؤسسة على أنها نظام يتكون من هيكل تنظيمي مترابط مبني على أسس العلاقات التبادلية داخل المؤسسة و بذلك فالمؤسسة عبارة عن هيكل تنظيمي، يحدد بشكل دقيق مواقع عمل الإفراد و الجماعات فيها و يتمثل هذا الاتجاه في العديد من التعريف نذكر منها :

---

[1] شريف سلمى، أساسيات التمويل و الإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه ، معهد التربية البدنية و الرياضة ، جامعة الجزائر ،2012،ص:39.

[2] عبد الرزاق الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[3] Gerard Lelarge, Economique de l entreprise , édition Dumaud, Paris , 1992, p:51

[4] حسين بلعجوز،، مرجع سبق ذكره،ص: 67.

[5] دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، 1999، ص : 10.

" هي كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج ، أو تبادل السلع و الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين ، أو القيام بكلاهما معا (إنتاج+ تبادل) بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه،وتبعا لحجم ونوع النشاط"[1].

كما تعرف بأنها : " هيكل تنظيمي مترابط مبني على أسس العلاقات التبادلية داخل المؤسسة، يحدد و بشكل دقيق مواقع عمل الافراد و الجماعات فيها. "[2].

وكتعريف شامل يجمل جميع الاتجاهات نعرف المؤسسة الاقتصادية كما يلي :

" هي عبارة عن مجموعة من الأفراد من مستويات مختلفة تجمعهم مجموعة من النشاطات و المجهودات لتأدية مجموعة من الوظائف المتنوعة بدمج مجموعة العناصر المادية، المالية و المعنوية و ذلك في إطار هيكل تنظيمي متعدد الأدوار من أجل بلوغ الأهداف المسطرة. "

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية :

تختلف أشكال و تصنيفات المؤسسة الاقتصادية وفق لمعايير نذكر منها :

1- تصنيفات المؤسسة الاقتصادية وفقا للأشكال القانونية: يمكن تحديد صيغ و أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب الأشكال القانونية الذي تأخذها و تبيان مزايا و عيوب كل منها، و بصفة عامة تتمثل الأشكال الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية كالأتي :[3]

1-1-المنشأة الفردية: تعتبر المؤسسة الفردية أكثر أشكال المؤسسات انتشارا من حيث العدد، و تتصف بصغر حجمها و عادة ما يمتلكها فردا واحدا و تتسم المؤسسة الفردية بمزايا عدة أهمها:

- سهولة تكوينها لبساطة إجراءاتها و احتياجها لموارد مالية محدودة .
- تتصف الإجراءات الحكومية اللازمة لإنشائها بالبساطة.

[1] دادي عدون ناصر ،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص: 10.

[2] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[3] عاطف وليد أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،2007، ص: 37.

- لا تخضع أرباحها للضرائب على الشركات غير أن ثمة قيود تحول دون قيام هذه المؤسسات بدورها بشكل فعال لعل أهمها ما يلي:
- قلة رأسمال.
- عدم القدرة على الحصول على موارد مالية.
- تكون لمالك المؤسسة الفردية مسؤولية غير محددة تجاه ديون الشركة.
- يرتبط عمر و بقاء المنشاة بعمر مالكها، حيث تنقضي بوفاته.

1-2-شركات الأشخاص : تنشأ شركات الأشخاص بالاتفاق بين شخصين أو أكثر، و تتصف شركات الأشخاص بانخفاض حجم الموارد اللازمة للممارسة نشاطاتها مقارنة بالشركات المساهمة ، كما تتميز ببساطة و سهولة إجراءات تأسيسها .

و من أهم عيوب هذا الشكل من المنظمات ما يلي :

- تكون مسؤولية الشركاء بشركات التضامن غير محدودة، حيث يكون كل شريك مسؤولا مسؤولية تضامنية عن ديون الشركة و بهذه الصفة يكون عرضة لأن يفقد أمواله الخاصة .
- بقاء الشركة محدد ببقاء الشركاء.
- صعوبة نقل ملكية الشركة.
- صعوبة جمع موارد مالية ضخمة.

1-3-شركات المساهمة: تتميز شركات المساهمة بضخامة أنشطتها و مواردها المالية ، كما تتصف بوجود شخصية قانونية مستقلة لها عن الملاك، و يتيح بمبدأ فصل الإدارة عن الملكية مزايا عدة أهمها :

- يكون عمر الشركة ليس محدد ببقاء الملاك أو المساهمين، حيث يمكن أن تستمر الشركة بعد خروج أو وفاة أحد ملاكها.
- سهولة نقل الملكية.
- المسؤولية المحددة حيث يكون الملاك أو حملة الأسهم بشركات المساهمة مسؤولون عن خسائر و ديون المؤسسة في حدود رأس المال المستثمر و في حدود ما يمتلكونه من أسهم.

- تتصف شركات المساهمة بالقدرة الكبيرة على تجميع و حشد الأموال خصوصا من أسواق المال حيث يمكنها إصدار أسهم و سندات و طرحها بيعا في هذه الأسواق.

و توجد بعض العيوب أهمها :

- يتطلب تأسيس شركات المساهمة استيفاء العديد من الإجراءات الإدارية و القانونية المعقدة كما يخضع إنشاؤها العديد من الشروط تحقيقها.
- قد ينشأ تعارض بين مصالح المساهمين أو الملاك و مصالح الإدارة، حيث قد تقوم إدارة المشروع بتسيير أمورها طبقا لمصالحها و رغباتها و التي يمكن أن تختلف عن مصالح المساهمين.

1-4- الأشكال الأخرى: تعتبر الأشكال السابقة للمنظمات هي الأكثر شيوعا و هناك أشكال أخرى تتميز بوجود خليط من الخصائص المشتركة فيما بينها و بين شركات الأشخاص و شركات المساهمة يطلق عليها الأشكال المختلطة لعل أهما :

1-4-1 شركات التوصية : تجمع هذه الشركات بين بعض خصائص شركات الأشخاص و خصائص شركات المساهمة، و يرتبط ذلك بخاصية المسؤولية المحدودة .

1-4-2 شركات ذات المسؤولية المحدودة : و هي إحدى الشركات ذات الطبيعة المختلطة ، و تتكون عادة من عدد معين من الشركاء يسأل كل واحد منهم عن ديون الشركة في حدود حصته، و تبعا لذلك فهي تتميز بخاصية المسؤولية المحدودة للشركاء اتجاه التزامات الشركة مثلما هو الحال في شركات الأشخاص.

2- تصنيفات المؤسسة الاقتصادية وفقا لطبيعة الملكية:

تصنف المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية إلى ثلاث أنواع كالتالي: [1]

2-1- المؤسسات الخاصة: و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد مثل شركات الأشخاص و شركات الأموال...الخ.

2-2-المؤسسات المختلطة : بصورة عامة هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين قطاعين كالقطاع العام و القطاع الخاص.

[1] عرباجي إسماعيل، مرجع سبق ذكره ،ص: 13.

2-3-المؤسسات العامة : هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسئولين عنها التصرف فيها و لا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا بموافقة الدولة، كما هذا النوع عكس المؤسسات الخاصة تهدف من خلال نشاطها إلى تحقيق مصلحة المجتمع.

3- تصنيفات المؤسسة الاقتصادية وفقا لحجمها :

رغم اختلاف الآراء حول المعايير المستعملة للتصنيف حسب الحجم، إلا أن الأغلبية تتفق على استعمال " معيار عدد العمال" أساس للتصنيف، وعليه فإن التصنيف الشائع على أساس معيار الحجم يقسم المؤسسات إلى نوعين هما[1]:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي أهم ركيزة تعتمد عليها اقتصاديات البلدان الأوروبية و الأمريكية وكذا اليابانية، باعتبارها مؤسسات يمكن أن تنشأ من طرف شخص واحد، ولا تقتصر على نشاط اقتصادي معين وهي مؤسسات تشغل عدد لا يتعدى 500 عامل ومقسمة آما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جدا (T.P.E)* تشغل ما بين :1- 9 عمال.
- المؤسسات الصغيرة (P.E)** تشغل ما بين10– 49 . عامل.
- المؤسسات المتوسطة(M.E) ***تشغل ما بين 50 و 499 عامل.
- المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل فتعتبر مؤسسات كبيرة الحجم.

4- تصنيفات المؤسسات الاقتصادية وفقا للطابع الاقتصادي :

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا للمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه و عليه نميز هذه الأنواع:[2]

[1] درحمون هلال، المحاسبة التحليلية : نظام معلومات للتسيير و مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية-دراسة مقارنة-، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر ،2005/2004 ، ص:38.

(*) T.P.E : Très Petite Entreprise ou Micro-Entreprise.
(**) P. E : Petite Entreprise.
(***) M.E : Moyenne Entreprise

[2] عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1993، ص: 30..

4-1-المؤسسات الصناعية : و هي تلك المؤسسات التي تناط بها مهمة إنتاج السع بغية تلبية حاجيات المجتمع[1] و تنقسم هذه المؤسسات بدورها تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

4-1-1 مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية: كمؤسسات الحديد و الصلب و مؤسسات الهدروكربونات ...الخ، و ما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة كما تتطلب توفير مهارات و كفاءات عالية لتشغيلها.

4-1-2 مؤسسات الصناعات التحويلية: كمؤسسات الغزل و النسيج ، و مؤسسات الجلود ...إلخ.

4-2- المؤسسات التجارية: و هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة و مؤسسات المفرق مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية...الخ.

4-3-المؤسسات الفلاحية: و هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها و تقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج و هو الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني و الإنتاج السمكي.

4-4- المؤسسات المالية : و هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك و مؤسسات التأمين و مؤسسات الضمان الاجتماعي ....الخ.

4-5-مؤسسات الخدمات : و هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، مؤسسات الجامعية ...الخ.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية و أهميتها:

تختلف أهداف المؤسسة الاقتصادية حسب طبيعة النشاط التي تقوم به، و حسب اختلاف طبيعة و أصحاب المؤسسات و ميدان نشاطها لذا تختلف الأهداف و تتشابك، إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى لتحقيق الأهداف التالية:[2]

1- **أهداف اقتصادية:** وتتمثل أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه المؤسسة تتمثل في تحقيق الربح و توسيع نشاطها، توفير و الاستجابة لرغبات المستهلكين، ترشيد وعقلنة الإنتاج، تصدير ما هو فائض عن السوق الوطنية.

[1] أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 16.

[2] دادي عدون ناصر ،اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص : 20.

2- **أهداف اجتماعية:** تتعلق بضمان مستوى مقبول من الأجور، تحسين مستوى معيشة العمال، إقامة أنماط استهلاكية معينة، الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال، توفير تأمينات ومرافق اجتماعية عامة.

3- **أهداف تكنولوجية :**إنشاء هيئة للبحث وتطوير الوسائل الإنتاجية، استعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة، والحصول على معلومات دقيقة.

5 -**أهداف ثقافية ورياضية :**توفير وسائل ترفيهية وثقافية، تدريب العمال المبتدئين، وتخصيص أوقات للرياضة.

و تتمثل أهميتها في[1]:

الدور التي تلعب في المجتمع متحكمة في التغيرات التي تفرضها البيئة من خلال وسائل مختلفة فهي تؤثر و تتأثر كونها متواجدة ضمن حيز زماني ومكاني داخل المجتمع، و من خلال هذا التأثير تتجلى لنا أهمية المؤسسات الاقتصادية اجتماعيا و اقتصاديا في :

1-الأهمية الاجتماعية :ويمكن حصرها فيما يلي:

1-1-توفير الشغل : و يتحقق ذلك بإنشاء المؤسسات الاقتصادية مما يسمح بامتصاص البطالة من المجتمع و تختلف نسبة توفير الشغل حسب حجم المؤسسة و نوع النشاط التي تمارسها، و كذا نوع التكنولوجيا المستعملة.

1-2-التأثير على الأجور : فالمؤسسات الاقتصادية التي لها وزن مالي قوي تقوم برفع الأجور خاصة إذا كان ذلك محاولة منها استطاب اليد العاملة، قصد تنمية المجتمع و تطويرها.

1-3-التأثير على الاستهلاك: إن سياسات البيع التي تتبعها المؤسسات تؤثر على استهلاك أفراد المجتمع كما و نوعا، فزيادة المبيعات و تنوعها يؤدي ذلك إلى المنافسة و بالتالي انخفاض الأسعار مع التنوع في السلع المعروضة، و هذا ما يزيد من إمكانية الاستهلاك و الرفاهية للمجتمع.

2- الأهمية الاقتصادية : إضافة للأهمية الاجتماعية للمؤسسات أهمية اقتصاديا تمكنها من تغيير وجه الاقتصاد الوطني و يمكن حصرها فيما يلي :

[1] رابح زرقاني، تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن، مذكرة ماجستير كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2008، ص: 16 .

2-1-التأثير على الأسعار : للمؤسسات دور هام في تحديد الأسعار، فلها القدرة على التأثير في أسعار المنتجات، فقد تخفض سعر سلعة ما قصد جلب المستهلكين لشرائها، مما يزيد الطلب عليها.

2-2-دفع عجلة التغيير و ظهور منشآت تجارية جديدة : إن ظهور المؤسسات الاقتصادية في المناطق الريفية أو غير الأهلة بالسكان يؤدي إلى التغيير، مما ينتج عن ذلك بناء سكنات للعمال تدشين الطرق، بناء منشات تجارية جديدة لتلبية حاجيات العامل الجدد المرافق الضرورية للحياة.

المطلب الرابع : أنشطة المؤسسة الاقتصادية

مهما كان الشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية (منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة أموال) أو كان الهدف (مؤسسات تسعى لتحقيق ربح أو وحدات لا تهدف للربح) أو كان الحجم مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم أو كبيرة الحجم نسبيا أو عملاقة) أو كانت طبيعة النشاط (نشاط تجاري أو خدمي أو صناع أو زراعي) ، مهما كان ذلك فإن المؤسسات الاقتصادية السابقة تتميز بقاسم مشترك من الأنشطة لتحقيق أهدافها.

و يمكن عرض القاسم المشترك لأنشطة أية مؤسسات اقتصادية من المؤسسات السابقة في أربعة محاور مترابطة بصورة تدفقات متتالية كالتالي : [1]

1-تأمين مصادر التمويل: و هي أنشطة لتجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء من أصحاب المشروع في صورة استثمارات مباشرة (رأس المال) أو المقرضين أو من الموارد الذاتية التي تحققها المؤسسة من عملياتها المربحة.

2-استثمار مصادر التمويل : يتم استخدام الموارد المالية المتاحة في الحصول على الأشكال المختلفة للموارد الاقتصادية اللازمة للقيام بأنشطتها من شراء الآلات و التجهيزات و براءات الاختراع وشراء المواد الخام و البضائع و تعيين العمال ...الخ.

[1] رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار الوائل للنشر، ط2، الاردن، عمان، 2009، ص: 28.

3-إنتاج و بيع السلع و تقديم الخدمات: تقوم إدارة المؤسسة الاقتصادية باستغلال تلك الموارد الاقتصادية السابقة بطريقة تحقق أكبر كفاءة و فعاليته في الإنتاج و البيع أو تقديم الخدمات ، سعيا لتحقيق الهدف الذي من أجله أنشئت تلك المؤسسة.

4-توليد موارد مالية جديدة: إن تسويق السلع و تقديم الخدمات يوفر للوحدة الاقتصادية موارد مالية جديدة ، ليتم استخدامها فيما بعد في سداد القروض و تقديم عائد على الأموال المستثمرة للملاك و احتجاز جزء من الأرباح المحققة كمصدر للتمويل الذاتي للعمليات و الأنشطة في الدورة التالية.

و الشكل التالي يوضح الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بصورة مفصلة :

الشكل (11): الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية

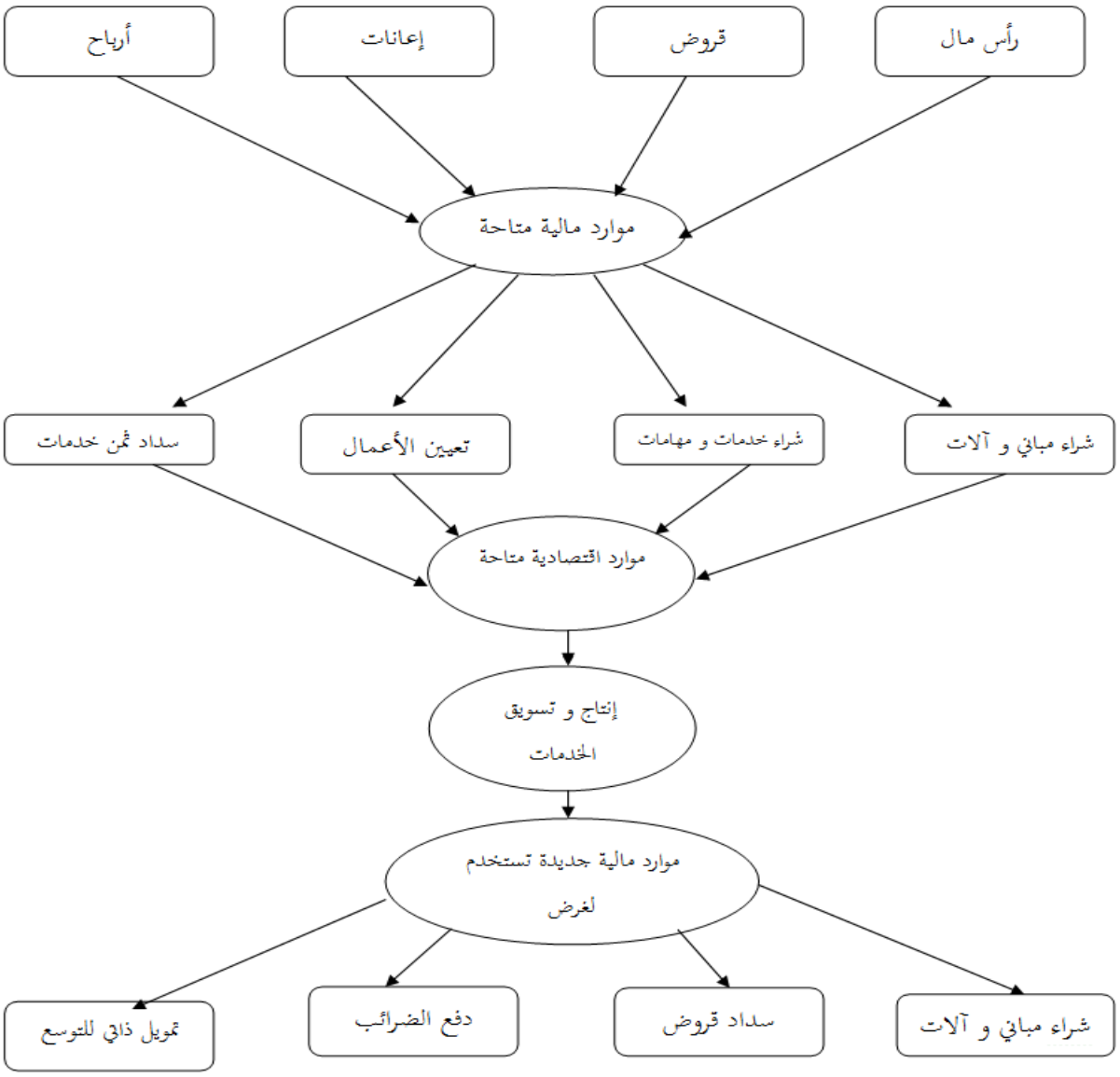

المصدر : رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص:29.

المبحث الثاني : وظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية:

يهدف هذا المبحث إلى عرض و تحليل المبادئ الأساسية للتمويل لما له من أهمية على مستوى جميع الأعوان الاقتصاديين بما فيها المؤسسة الاقتصادية التي تسعى جاهدتا من أ جل استمرار نشاطه و تمويل مشاريعها الاستثمارية، و دراسة مصادر التمويل التي تحصل عليها المؤسسة و تقييمها من خلال إبراز مزايا و عيوب كل مصدر.

المطلب الأول:مفهوم التمويل و خصائصه:

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، و أهم المفاهيم نذكر مايلي:

1- مفهوم التمويل:

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، كذلك تختلف مصادر التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها، و من مجمل تعاريف التمويل نجد ما يلي:

يعرف التمويل : " بأنه عملية الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة "[1] .

كما يعرف :" هو عملية الإمداد برأس مال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ المشروعات و الأعمال "[2].

و يعرف: " بأنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ظل النقدية المتاحة حاليا للاستثمار، و العائد المتوقع تحقيقه منه و كذا المخاطر المحيطة به و اتجاه السوق المالي "[3].

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لمفهوم التمويل على أنه "مجموعة من الأسس والحقائق التي تعمل على تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية."

[1] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2010،ص : 21..

[2] عبيد علي الحجازي، مصادر التمويل مع شرح مصدر القروض و بيان كيفية معاملتها ضريبيا، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص: 11.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، دار الجامعة الإسكندرية، الطبعة1، 2001، ص : 22.

2-خصائص التمويل: لابد الإشارة إلى أن لكل مصدر من مصادر التمويل خصائصه و يمكن إجمال هذه الخصائص بالنقاط التالية :[1]

2-1-تاريخ الاستحقاق: لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يستحق به (باستثناء أموال الملكية)، فليس من المنطق أن تقترض المنشأة من الآخرين دون أن يتم الاتفاق على تاريخ السداد، و يوجد ثلاث فترات لسداد القروض :

- قصيرة: يتم السداد أقل من سنة
- متوسطة: يتم السداد ما بين السنة و عشرة سنوات.
- طويلة: يتم السداد بعد عشرة سنوات.

2-2-الدخل: إذ أن لكل مصدر تمويلي مردود، و يمكن أن يمتاز كل دخل بما يلي:

- الأولية : إذ يوجد هناك أولويات لمن يحصل على دخله أولا من المقرضين .
- المقدار : إذ لكل أن لكل مقرض دخل يتحدد مسبقا باستثناء أموال الملكية .
- التأكد : لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح ،أو الخسائر التي حققها المقترض باستثناء أموال الملكية.

2-3-السيطرة : المقرضين الخارجيين بإمكانهم طلب تصفية المؤسسة أو بيعها، للحصول على حقوقهم حالة عدم حصولهم عليها.

2-4-الأداء : لا يحق للمقرضين الخارجيين إدارة المؤسسة الاقتصادية لأن الإدارة تمارس من قبل المالكين.

المطلب الثاني : المهام الأساسية لوظيفة التمويل

يمكن إجمال المهام الأساسية لوظيفة التمويل فيما يلي :[2]

1-تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال: يمكن تقسيم العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية إلى عمليات تتعلق بالاستغلال وأخرى بالاستثمار، فعمليات الاستغلال تتضمن

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص : 27.

[2] http://www.onefd.edu.dz . تاريخ الاطلاع 2015/10/11

احتياجات المؤسسة من المواد واللوازم و/أو البضائع واليد العاملة...الخ، أما عمليات الاستثمار فتشمل الاستثمارات المادية (الآلات، المعدات والمباني،...الخ) والاستثمارات غير المادية (براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف) والاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات) كل هذه العمليات السالفة الذكر تتطلب رؤوس أموال لتمويلها، ومن هنا يأتي دور وظيفة التمويل في تحديد احتياجات كل عملية من هذه العمليات من رؤوس الأموال اللازمة والعمل على تأمينها.

2-إعداد برنامج التمويل: إن برنامج التمويل للمؤسسة يجب أن يتضمن العناصر التالية:

- تحديد المبالغ اللازمة لتمويل كل عملية.
- تحديد تاريخ الشروع في انجاز العملية.
- تحديد مدة انجاز العملية.
- تحديد مصادر التمويل المناسب لكل عملية.

3-تنظيم الخزينة : يقصد بخزينة المؤسسة مجموعة المبالغ التي يمكن التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، أي صافي مجموع المبالغ السائلة الموجودة في البنك والصندوق بعد طرح الديون قصيرة الأجل.

يتمثل تنظيم الخزينة في توقع النفقات أي مدفوعات المؤسسة المحتملة، وتوقع الإيرادات أي مقبوضات المؤسسة المحتملة، هذه التوقعات لا تكون على أساس سنوي بل على أساس شهري أو أسبوعي.

4-تسيير رؤوس الأموال المتاحة : تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الدائم بين رؤوس الأموال المتاحة وبين استخداماتها، فالاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أكبر مما هو مطلوب يؤدي إلى تجميد جزء من رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسة مما يحرمها من إمكانية تحقيق ربح إضافي .أما في حالة الاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة أقل مما هو مطلوب فإن ذلك يؤدي إلى عرقلة أو توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يعرضها إلى الإخلال بالتزاماتها تجاه الغير.

المطلب الثالث : مصادر التمويل و العوامل المؤثرة عليها :

عموما يقصد بمصادر التمويل جميع القنوات التي يمكن للإدارة من خلالها الحصول على موارد مالية، هذه الموارد قد تكون غالبا داخلية أو خارجية، وللتبسيط قد يختصرها الكثير في موردين أساسيين وهما :الأموال الخاصة و الديون، ولا يكفي للمؤسسة أن تعرف كيفية الحصول على الموارد اللازمة فقط بل في كيفية المزج بينها ومعرفة تكلفة كل عنصر لأن ذلك يدخل في الإستراتجية المالية التي تتبعها الإدارة، و التي قد تؤثر على قيمة المؤسسة وسيولتها وقدرتها على التسديد.

1-مصادر التمويل: إن اختلاف وتباين مصادر التمويل وعدم تجانسها، يمنح للمؤسسة الاقتصادية فرصة التنويع و المفاضلة بينها، بهدف بلوغ وتحقيق المزيج التمويلي الأمثل الذي يوازن بين العائد والمخاطرة و بشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل المتاحة أمام أي وحدة اقتصادية هي :

1-1-مصادر التمويل الداخلية : يقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية [1]، و يشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية و كذا ثمن بيع الأصول الثابتة و ذلك من أجل تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون و تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية [2].

و من خلال التعريف السابق يتبين أن مصادر التمويل الداخلي تتجلى في :

1-1- 1 مخصصات الإهتلاك : الإهتلاكات بصفة عامة هي الملاحظة المحاسبية للخسارة الواقعة على قيمة الأصول الثابتة والتي تتدنى قيمتها حتميا مع مرور الزمن بفعل الاستعمال أو التقادم، بحيث تسمح هذه العملية من إعادة تكوين الأموال المستثمرة. [3]"

كما يقصد به التحميل المنتظم للقيمة القابلة للاهتلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجي المقدر له . [4]

---

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003، ص : 125.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص : 22..

[3] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية ،ط1، مصر، 2008، ص : 473.

كما يمكن تعريفها بأنها" التسجيل المحاسبي للنقص الذي تتعرض له الاستثمارات الثابتة في قيمتها نتيجة للتقادم و لمرور الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية، وتسمح الاهتلاكات بإعادة تكوين الاستثمارات المهتلكة".

1-1-2-الأرباح المحتجزة : فهي عبارة عن الأرباح السنوية صافية غير موزعة على المساهمين و التي تهدف إلى توسيع و تنمية المؤسسة [1]، فهي تمثل مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمشروع، كما تمثل جزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المشروع لغرض إعادة استثماره. [2]

و من مزايا الأرباح المحتجزة كمصدر للأموال : [3]

- مصدر متاح لكل المؤسسات الرابحة.
- توافرها بسهولة دون جهد الدخول في مفاوضات أو وضع شروط.
- لا تؤثر في عدد الأصوات.

1-1-3-المؤونات : هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة لخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، ويتم تكويرها حسب القانون الجزائري تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، حيث يتم تكوين مخصصات لمواجهة النقص المحتمل في قيمة المخزونات والذمم وكذلك لمواجهة الأخطار والتكاليف المحتمل حدوثها في المستقبل.

1-2-مصادر التمويل الخارجية: التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشآت الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية حيث تحصل عليها المؤسسة بشروط و إجراءات يحدده سوق المال و عائد الفرصة البديلة، و بالتالي تحتاج عمليات

[1] زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2009، ص:40.

[2] نهال فريد مصطفى، مبادئ و أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص : 270.

[3] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،ط1، 2011،ص: 145 .

التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي، وعادة ما يتوقف حجم التمويل الخارجي إلى [1]:

- الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية
- حجم التمويل الداخلي المتاح .

و من خلال التعريف السابق يتبين أن مصادر التمويل الخارجي تتجلى في :

1-2-1 مصادر التمويل القصير الآجل : يقصد بالتمويل القصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، أي لتغطية لاحتياجات المالية الموسمية الخاصة بتنفيذ الأنشطة التشغيلية للمشروعات، و تكون فترة التمويل عادة أقل من سنة لتغطية كلفة دورة الاستثمار سواء كانت صناعية أو تجارية،[2] و هو بدوره يكمن في ما يلي :

أ- الائتمان التجاري : هو عبارة عن قيام الوحدة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية و غيرها من تجهيزات إنتاجية من وحدات أخرى بالدين، و هو النوع من التمويل شائع الاستخدام و تلجأ له عادة المؤسسات الصغيرة لأنها لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى ، [3] و يمكن تعريفه من وجهة نظر الإدارة المالية بأنه تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها، و بهذا يوفر السيولة النقدية للمشاريع التي لا تستطيع الحصول على أموال عن طريق وسائل تمويل أخرى.[4]

ب- الائتمان المصرفي : يعتبر من أهم مصادر التمويل قصير الأجل، و هي قروض لا تتم بشكل تلقائي و إنما تخضع لتفاوض بين المؤسسة و بين البنك، وهو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تقترض من البنوك التجارية مقابل فائدة ، و تلجأ إليه المؤسسة عندما تحتاج إلى الأموال لفترات قصيرة الأجل [5].

---

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص : 25.

[2] دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان ، الاردن ط1،2007، ص : 218.

[3] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره، ص : 32.

[4] دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص :220.

[5] عدنان تايه النعيمي ،أرشد فؤاد التميمي ، الإدارة المالية المتقدمة ، اليازوري اللنشر و التوزيع ، الاردن ، بدون سنة نشر، ص: 352..

ج–الأوراق التجارية : تعرف بأنها الأوراق القابلة للتداول تصدر في السوق المفتوحة من قبل الشركات العالية الملاءة دون ضمانات معينة كإلتزام على الجهة المصدرة نفسها و هي وسيلة مهمة لتوفير التمويل القصير الآجل لمواجهة الالتزامات الطارئة.[1]

1-2-2 مصادر التمويل المتوسطة الأجل : و هي بدوره تنقسم إلى :

أ– القروض المباشرة : تمثل هذه القروض نوع من القروض التي يلتزم المشروع عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض و الفائدة المستحقة في تاريخ معين، و تخضع هذه العملية لشروط اتفاق ما بين المقترض و ما بين المقرض، و عادة ما يتراوح فترة الاقتراض ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عام و يتميز هذا النوع من الاقتراض بالمزايا التالية :[2]

- السرعة : نظرا لان عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة بين المقرض و المقترض فإن إجراءات الرسمية تكون محدودة للغاية و بالتالي يحصل المشروع على احتياجاته المالية بسرعة.
- المرونة : في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمشروع يمكن بالاتفاق المباشر مع المقترض تغيير بنود التقاعد و هو أمر يصعب تحقيقه مع مصادر أخرى للتمويل الطويل الأجل.

و تتضمن اتفاقيات القروض الموقعة عادة مجموعة من الشروط مثل : [3]

- سعر الفائدة.
- طريقة ومواعيد التسديد.
- شروط لحماية المقرضين كعدم السماح للمقترض باقتراض مبالغ جديدة إلا بموافقة مسبقة من المقرضين.

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص : 92-93.

[2] نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص : 263.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص :119.

ب–التمويل بالاستئجار: هو عملية تجارية ومالية، فيها تقوم المؤسسة المالية (المؤجر) بتقديم الأصل إلى المستأجر على شكل إيجار خلال فترة زمنية محددة مع دفع ثمن الإيجار (الأقساط) في تلك الفترة، بعد انتهاء مدة العقد يمكن للمؤجر أن يعرض خيار الشراء على المستأجر.[1]

1–2–3 مصادر التمويل الطويلة الأجل : و تنقسم مصادر التمويل الطويلة الأجل بدورها إلى :

أ–**الأسهم العادية** : و هي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام و لها قابلية على التداول و غير قابلة للتجزئة من قبل حاملها، و لا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المشروع، وتتمتع حملة الأسهم العادية بحق التصويت عند انتخاب مجلس الإدارة و حق المشاركة في الأرباح التي يتقرر توزيعها إضافة إلى نصيبه من أصول المؤسسة عند التصفية و حق الاكتتاب لغرض المحافظة على ملكيتهم النسبية في المؤسسة.[2]

و للأسهم العادية كمصدر للتمويل مزايا و عيوب و يمكن تناولها وفق الأتي :[3]

أولا :مزايا التمويل بالأسهم العادية :

- إن المؤسسة غير ملزمة قانونيا بإجراء توزيعات لحملة هذه الأسهم .
- تمثل الأسهم مصدرا دائما للتمويل، إذ يجوز لحاملها استرداد قيمتها من المؤسسة التي أصدرتها.
- إصدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى حقوق الملكية، و هو أمر يترتب عليه زيادة القدرة الافتراضية المستقبلية للمؤسسة .
- سهولة بيع و شراء الأسهم .
- لا تشكل الأسهم العادية إلزاما ماليا يتوجب عليها تخصيص أقساط إطفاء كما هو الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى و لا يوجد لها تاريخ استحقاق.
- تستطيع أن تحصل على علاوة إصدار و هي القيمة الزائدة على القيمة الاسمية إذ أصدرت أسهما جديدة .

ثانيا : إلى جانب المزايا للأسهم العادية كمصدر للتمويل يصاحبها بعض العيوب من أهمها :

- كلفة إصدار الأسهم العادية أعلى من كلفة إصدار السندات .

[1] من الموقع الالكتروني للشركة العربية للإيجار المالي: **www.Arableasing-dz.com** بتاريخ 2014/12/02.

[2] دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص : 201.

[3] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص : 308.

- قد تتعرض لما يسمى بالسيطرة المعادية من شركات أخرى، و ذلك بسبب التبادل اليومي و السريع للأسهم، مما يؤدي إلى خضوعها لسيطرة و ضغوط مؤسسة أخرى .
- ارتفاع التكلفة التي تتحملها المؤسسة، و يرجع ذلك إلى: العائد الذي يطلبه حملة الأسهم عادة ما يكون مرتفعا ،و أن أرباح الأسهم على عكس فوائد القروض لا تعتبر من بين التكاليف التي تخصم قبل حساب الضريبة، ومن ثم لا يتولد عنها أية وفورات ضريبية.
- إصدار أسهم جديدة يحتمل أن يترتب عليه دخول لمساهمين جدد، مما يعني تشتتا اكبر للأصوات في الجمعية العمومية، و قد يكون في هذا إضعاف لمركز الملاك القدامى.
- حق الأولية في رغبت المؤسسة في الحصول على التمويل عن طريق طرح أسهم فتكون ملزمة بأن تقوم بطرح الأسهم أولا على المساهمين القدامى.

ب– الأسهم الممتازة : هي إحدى مصادر التمويل الطويلة الأجل و تعد من عناصر حقوق الملكية، و تلتزم الجهة المصدرة بتاريخ محددة لرد قيمتها و للسهم الممتاز قيمة اسمية، قيمة سوقية و قيمة دفترية.[1]

كما للأسهم الممتازة كمصدر للتمويل مزايا و عيوب و يمكن تناولها وفق الأتي :[2]

أولا :مزايا التمويل عن طريق الأسهم الممتازة :

- لا يوجد أي التزام قانوني على دفع التوزيعات بالنسبة لحملة الأسهم الممتازة.
- يترتب على استخدام هذا النوع من التمويل زيادة العائد لحملة الأسهم العادية إذا كان اثر الرفع المالي موجبا ونسبة الرفع عالية.
- تجنب المؤسسة شرط المساواة مع حملة الأسهم العدية من حيث العائد لان عائد السهم الممتازة محدود و ثابت.
- إن استخدام هذا التمويل لا يضعف من رقابة حملة الأسهم العادية على الشركة .
- نظرا لأن هذا النوع ليس له تاريخ استحقاق محدد ولا يتطلب تكوين احتياطي استهلاك لهذه الأسهم لذلك فهو أكثر مرونة بالمقارنة بالسندات.
- لا يتطلب وجود أصول مرهونة كضمان لهذا التمويل كما يحدث في حالة التمويل بالقروض.

[1] دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص : 208.

2 عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص : 386.

ثانيا : عيوب التمويل بالسهم الممتازة :

- أن التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة لا تعطي أي إعفاء ضريبي كما في حالة التمويل بالقروض .

ج-**السندات:** تمثل السندات الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل الطويل الآجل، يحمل سعر فائدة ثابتا توافق بموجبه المؤسسة التي أصدرته على دفع الفائدة المستحقة عليه لمالك السند في تواريخ محددة بالإضافة إلى التزامها بدفع قيمة السند في تاريخ استحقاقه [1]، و يعتبر السند من الأوراق القابلة للتداول في السوق المالية.

و من أهم مزايا التمويل بالسندات :[2]

- استخدام السندات في التمويل يعطي للمؤسسة حرية التصرف دون قيود لأن حامل السند لا يجوز له التصويت أو التدخل في الشؤون العمومية للمؤسسة.
- التكلفة منخفضة و ثابتة بالنسبة للمؤسسة حتى و لو حقق أرباحا كبيرة.
- خصم الفوائد المدفوعة على السندات من الضرائب التي تدفعها باعتبارها من النفقات.

2-العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل:

إن اختيار مصادر الأموال المناسبة أي تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمشروع يؤدي غلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن و لذلك مهمة متخذ القرار المالي هي اختيار مصدر تمويل المناسب و بأقل تكلفة ممكنة بالشروط و القيود التي تعرض من قبل الممولين، و من هنا يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية كما يلي [3]:

2-1 العوامل الداخلية : و هي مجموعة العوامل التي ترتبط بالمشروع نفسه مثل :

- طبيعة الاستثمارات القائمة و المقترح تنفيذها و التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها، و مركز المشروع و درجة ملاءته المالية .
- تركيب هيكل رأسمال و نسبة المديونية و درجة سيولة الأصول و نسبة عنصر النقدية من هذه الأصول، معدل فترة التحصيل للذمم المدينة.

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية و التطبيق) ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2009 ، ص : 320.

[2] محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، إثراء للنشر و التوزيع، ط1،عمان الأردن، 2010، ص:707.

[3] دريد كامل أل شبيب، سياسة و مصادر التمويل، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 133.

- أسعار الأسهم للمشاريع المنافسة في السوق المالي و قدرة المشروع على الاستمرار.
- المخاطر التي يتعرض لها المشروع أو الاستثمارات المقترح تنفيذها.
- كفاءة إدارة المشروع و سمعته.

2-2 العوامل الخارجية: هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على اختيار مصدر التمويل مثل :

- معدل أسعار الفائدة في السوق المالي و مدى توفر بدائل للتمويل.
- القوانين التي تحكم عملية إصدار أدوات التمويل و الشروط المطلوب تحققها لدى الجهة المصدرة كالضمانات المطلوبة.
- معدلات الضريبة على الدخل .
- التقلبات الاقتصادية من تضخم و كساد اقتصادي و مدى تأثير ذلك على المشروع و درجة هذا التأثير.
- طبيعة الاقتصاد و النشاط الاقتصادي و درجة انفتاح السوق و المنافسة ...الخ.

المطلب الرابع:تكلفة مصادر التمويل

نقصد بتكلفة رأس المال هي كلفة مصادر التمويل التي يستخدمها المشروع في تمويل استثماراته، و تعتبر تكلفة التمويل بمثابة الحد الأدنى للعائد الذي ينبغي تحقيقه من الاستثمار كشرط أساسي لقبوله [1]، فهي إذن تكلفة استخدام الأموال المستثمرة فكل مصدر تمويل له تكلفة خاصة به.[2]

و لتعدد مصادر تمويل الاستثمارات تتوقف التكلفة على نوع المصدر ذاته و طبيعة العائد أو الفائدة التي يجب أن تتحملها المؤسسة، و مدى تأثير ذلك العائد و الفائدة على الضرائب، وفيما يلي توضيح لكيفية حساب تكلفة التمويل لكل مصدر بشكل فردي[3]:

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره ص :330 .

[2] أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، القاهرة، 2005،ص : 68.

[3] نفس المرجع ص : 74.

1-تكلفة الأسهم الممتازة :

يتم حساب تكلفة الأسهم الممتازة وفق المعادلة التالية[1] :

$$C = \frac{D}{V(1-T)}$$

C: تكلفة الأسهم الممتازة.

D: الربح الموزع.

V: قيمة السهم الممتاز.

T : معدل مصاريف الخصم و تكلفة الإصدار.

2-تكلفة الأسهم العادية:

تمثل تكلفة الأسهم العادية تكلفة الفرصة البديلة فحملة الأسهم العادية سيعون إلى الحصول على معدل عائد ينبغي أن يساوي أو يفوق معدل العائد الذي يمكن أن يحصلوا عليه من استثمارات أخرى بديلة لها نفس الدرجة من المخاطر، ويقصد بتكلفة الأسهم العادية الحد الأدنى لمعدل العائد الذي يطلبه حملة هذه الأسهم، و يمكن احتساب تكلفة الأسهم العادية وفق المعادلة التالية :[2]

$$C = \frac{D}{V} + r$$

حيث:

C= تكلفة الأسهم العادية

D= التوزيعات المتوقعة للسهم

V= القيمة السوقية الحالية للسهم

r = معدل النمو

[1] دادن عبد الغني، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب و تأثير تكلفة التمويل، مجلة الباحث، 2001عدد06، جامعة ورقلة، ص: 19.

[2] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 342.

و التكلفة الحدية لرأس مال تمثل المقدار الذي يجب أن تكتسبه الوحدة على صافي عوائدها المشتقة من إصدار أسهم جديدة.

فمن الضروري دراسة تكاليف الإصدار لذلك يتم إعادة كتابة المعادلة السابقة للإصدارات الجديدة على النحو التالي :[1]

$$C = \frac{D}{V(1-t)} + r$$

حيث :

C: تكلفة إصدار أسهم عادية جديدة

D: الأرباح الموزعة في الفترة التالية

V: القيمة السوقية الحالية للسهم

r : معدل النموي السنوي للأرباح الموزعة

t: تكاليف الإصدار

3-تكلفة الأرباح المحتجزة:

يدعي البعض أن الأرباح المحتجزة هي أموال "مجانية" لا تكلفة لها، فالأرباح المحتجزة تمثل أرباحا تحققت غيرة إن الوحدة الاقتصادية قررت احتجازها بدلا من توزيعها على حملة الأسهم و ذلك باستخدامها في تمويل استثمارات مختلفة، في حين أن هذه الأرباح تمثل تكلفة من وجهة نظر حملة هذه الأسهم، و تتمثل هذه التكلفة في مقدار العائد الذي يمكنهم الحصول عليه و استثمارها في فرص بديلة و متاحة لهم .[2]

4-تكلفة القروض:

يشكل هذا النوع من الاقتراض التزاما على المؤسسة، و يجب تسديده خلال الفترة المحددة، و بذلك تمثل تكلفة الاقتراض في المعدل الفعلي للفائدة الذي تدفعه الوحدة الاقتصادية و ذلك بعد استبعاد الوفورات الضريبية، و علية فإن الإقراض تترتب عليها تدفقات داخلة تتحصل عليها الوحدة عند تعاقد

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص :75.

[2] محمد صالح الحناوي و آخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص :406.

القرض، كما يترتب عليها تدفقات خارجة تتمثل في الفوائد التي تدفعها سنويا، بالإضافة إلى قيمة الأموال المقترضة التي ينبغي سدادها في تاريخ الاستحقاق، وبذلك يمكن استخلاص المعادلة التالية لاحتساب تكلفة القروض :[1]

تكلفة القرض بعد الضريبة = تكلفة القرض قبل الضريبة (1- معدل الضريبة)

5-تكلفة السندات : يترتب على إصدار السندات تكلفة تتحملها الوحدة الاقتصادية، و هذه التكلفة تتضمن الفوائد الدورية المدفوعة و سعر بيع السند الصافي بعد استبعاد النفقات الخاصة بالإصدار و عدد سنوات التمويل بالسندات.

و يمكن استخدام المعادلة التالية لاستخراج تكلفة التمويل بالسندات : [2]

$$C = \frac{\frac{i(v-p)}{n}}{\frac{v-p}{2}}$$

C: تكلفة السند.

i: الفوائد السنوية.

v : قيمة السند عند تاريخ الإطفاء.

p: سعر بيع السند الصافي (القيمة الصافية –نفقات الإصدار).

n: فترة الدين.

6-تكلفة المرجحة للأموال:

نقصد بالتكلفة المرجحة للأموال تكلفة هيكل تمويل المؤسسة الاقتصادية أي تكلفة الأموال المستثمرة في المشروع محسوبة على أساس المعدل المرجح لنسبة مساهمة مصدر التمويل في هيكل رأس مال المؤسسة الاقتصادية، [3]

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

[2] دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص : 332.

[3] دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره ، ص: 334.

والتكلفة الإجمالية هي عبارة عن متوسط التكلفة المرجحة للأموال، و المقصود بكلمة المرجحة هي الحصة النسبية لكل عنصر من عناصر تكلفة الأموال من الهيكل الكلي للأموال، و بالتالي يكون لكل مصدر من مصادر الأموال وزن معين مقابل مصادر الأموال الأخرى.[1]

و تتم عملية ترجيح تكلفة كل عنصر من عناصر هيكل التمويل بعد إعطاء كل عنصر وزن نسبي معين، و بعد احتساب تكلفة كل عنصر نضرب تكلفة كل عنصر بالوزن النسبي لمساهمته في هيكل رأس المال و نجمع النتيجة لنحصل على التكلفة المرجحة للأموال.

و تستخدم التكلفة المرجحة للأموال للمقارنة بين البدائل المطروحة من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية و يتم مقارنتها مع العائد لتستطيع بعدها أن تقرر اعتماد هذه المصادر بأهميتها النسبية المقترحة أو تغيير مقدار مساهمة كل عنصر، و خاصة تلك المصادر التي تكلفتها عالية لتخفيض العبء الذي يتحمله المؤسسة الاقتصادية و الناجم عن ارتفاع تكلفة مصادر التمويل.[2]

المبحث الثالث: وظيفة الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر وظيفة الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية من أهم وظائف الإدارة المالية في منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها، أنشطتها وكذا ملكيتها في التي تكون الإطار الفكري لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات سواء للوحدة أو للمستثمرين على حد السواء.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار و أهميته :

لقد تعددت مفاهيم الاستثمار عند الاقتصاديين و الماليين و ذلك كل على حسب وجاهات النظر الخاصة بهم ولعل من أهمها ما يلي :

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 346.

[2] دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 334.

1- مفهوم الاستثمار:

الاستثمار لغة : "مصدر لفعل استثمر يستثمر و هو مشتق من ثمر الرجل، ومن ثم يقال أثمر الرجل ماله إذا نماه و كثره و يقال مال ثمر أي مال كثير. " [1]

الاستثمار اصطلاحا :

يعرف الاستثمار بأنه:" التضحية بالثروة الحالية المؤكدة لثروة في المستقبل غير مؤكدة أي توقع عوائد مستقبلية موجبة. " [2]

و يعرف بأنه " التضحية بقدر من الموارد في سبيل الحصول على منافع اقتصادية، و تبعا لذلك فهو ينطوي على تأجيل تخصيص هذه الموارد للاستهلاك الحالي للحصول على المنافع مستقبلية."[3]

و يعرف : "الاستثمار يعنس ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على المدى في المستقبل، فالاستثمار هو نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد في المستقبل. "[4]

و يعرف بأنه : " توظيف الأموال الفائضة في أدوات و مجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي، و زيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد و المجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة."[5]

الاستثمار اقتصاديا:

يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي " هو عملية توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، اجتماعية و ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد و تعويض الرأسمال القديم. "[6]

---

[1] قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه و ضوابطه، دار النفائس للنشر و التوزيع، ط1، الأردن ،2000،ص : 15.

[2] خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم /تحليل /إستراتيجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ط1، 1999، ص: 28.

[3] عاطف وليد أندراوس، مرجع سبق ذكره،ص: 10.

[4] مصطفى كمال السيد طال، القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص : 103.

[5] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص: 18.

[6] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار : "هو عملية تخصيص و توظيف قدر من الأموال المتاحة في مجموعة من الأصول المتنوعة للحصول على تدفقات أو عوائد مالية مستقبلية مع تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن. "

2- أهداف و أهمية الاستثمار:

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي و النظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر و يقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمر أي تحقيق اكبر عائد بأقل درجة من المخاطر، زيادة على ذلك يهدف إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية[1]، بالإضافة إلى المحافظة على قيمة الموجودات من خلال التنويع في مجالات استثماره مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار و تقلبها، و تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجة.[2]

و تتلخص أهمية الاستثمار في مجموعة من العوامل أهمها[3]:

- زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستو معيشة الفرد.
- توفير الخدمات للأفراد و المستثمرين.
- توفير فرص عمل و تقليل من نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة.
- إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات الأفراد و تصدير الفائض للخارج مما يوفر العملات الأجنبية.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات و العوامل المؤثرة عليه

1-أنواع الاستثمارات : هناك عدة تصنيفات يمكن و من أهم هذه التصنيفات نجد :

1-1 الاستثمارات حسب طبيعتها : يمكن تبويب الاستثمارات من ناحية طبيعتها إلى استثمارات حقيقة

[1] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص : 25.

[2] طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،ط1 ، 2009 ، ص: 16.

[3] ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص: 13.

و أخرى مالية .

1-1-1-الاستثمارات الحقيقية : هي مجموعة الاستثمارات التي تتمثل **في** إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح و شراء الأصول الرأسمالية، و هذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في النتاج الإجمالي وفي تكوين و تراكم رأس المال، و لها علاقة بالطبيعة و البيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية و تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة و تتحمل نفقات تأمين، نقل، خزن و صيانة [1]، و هو الاستثمار الذي يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي مثل العقار حيث يترتب علية منافع اقتصادية.[2]

ويقصد بالأصل الحقيقي: كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة، أو في شكل خدمة.

و من خلال ما سبق يمكن تقييم الاستثمار في الأصول الحقيقية من خلال إبراز مزاياه و عيوبه:

بالنسبة لمزايا الاستثمارات الحقيقية فأهم ميزة لها هي عنصر الأمان[3] ، أما فيما يخص عيوبه فنذكر من ها :[4]

- عدم التجانس و ما ينتج عنه من صعوبة التقييم مما يزيد في درجة المخاطرة.
- انخفاض السيولة الناتجة عن عدم وجود أسواق ثانوية لتداول هذه الأصول.
- نفقات النقل و التخزين و الصيانة.

1-1-2-الاستثمارات المالية : يقصد بالاستثمار المالي و الذي يتضمن الخطوات من بيع، تحليل و تحديد المزيج الأمثل من الأوراق المالية في حوافظ المستثمرين في سبيل الحصول على منافع مستقبلية [5]، كما يقصد بها مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة في السوق المالي من أسهم و سندات و أوراق مالية أخرى بهدف

[1] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص : 50.

[2] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر ،ط3، عمان ، الأردن ، 2005،ص : 37.

[3] السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر ، عمان، الأردن، 2010، ص : 28..

[4] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص : 39.

[5] عاطف وليد أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص : 10 .

اقتنائها لفترة معينة للحصول على أرباح إضافية، و يتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفعالية و كفاءة عالية. [1]

و يمكن تقييم كذلك الاستثمارات المالية من خلال إبراز أهم مزاياه التي تفوق و عيوبه كما يلي[2]:

- وجود الأسواق المنظمة للتعامل بالصول المالية.
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة مع تكاليف المتاجرة بأدوات استثمار أخرى.
- وجود وسطاء ماليين متخصصين يقدمون خدماتهم للمستثمرين العاديين.
- التجانس بين وحدات الأصول المالية مما يسهل على تقويمها و بيعها و احتساب معدلات العوائد لكل منهما.

ومن أهم عيوب الاستثمار المالي هو حالة عدم التأكد و المخاطرة. [3]

1-1-3-استثمارات معنوية : و هي شهرة المحل، مع إعداد برامج التكوين، نفقات البحوث العلمية وترقية العمال التي تلعب بدورها في تطوير وتنمية المؤسسة الاقتصادية.

1-2 الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي : يمكن تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية و استثمارات خارجية كما يلي: [4]

1-2-1 استثمارات محلية أو داخلية : هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل الحدود الإقليمية للبلد مهما كانت طبيعة هذه الاستمارات و الأدوات المختارة لهذا الاستثمار.

1-2-2 الاستثمارات الخارجية : هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية و الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات.

1-3 الاستثمارات حسب الهدف : يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الغرض أو الهدف كما يلي :[5]

---

[1] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري ، مرجع سبق ذكره، ص : 51.

[2] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص : 41.

[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[4] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[5] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2007 ، ص: 272.

1-3-1 مشروعات جديدة: و هي مشروعات لم تكن موجودة من قبل و يتولد عنها طاقة إنتاجية جديدة.

1-3-2 الاستثمارات إحلال و تحديث : و هي العصرنة لمواكبة المؤسسة للتكنولوجيا الحديثة.

1-3-3 الاستثمارات التوسعية : و الغرض منها هو توسيع و زيادة الطاقة الإنتاجية و البيعية للمؤسسة و ذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج و المبيعات الحالية ، مثال ذلك مؤسسة قديمة تزيد في فروعها.

1-4 الاستثمارات حسب أطراف الاستثمار: وينقسم حسب ذلك إلى: [1]

1-4-1 الاستثمار العام الحكومي: و هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية. و الاجتماعية و الثقافية و غيرها من الخطط التي تخدم الدولة.

1-4-2 الاستثمار الخاص: و هو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات المساهمة أو غيرها من مستثمرين يمثلون شرائح المجتمع.

2-العوامل المؤثرة على الاستثمار : حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية و الداخلية، و لابد تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة و زيادتها و يمكن إيجازها بما يلي:[2]

2-1 الاستقرار السياسي : يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا و مؤثرا على الاستثمارات و المستثمرين داخل البلد المعني، و يعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، و على المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي و طبيعة الحكومة و ذلك لتأثيرها على الإنتاج و حجم الطلب و العرض و تكاليف الإنتاج و استمرارية التعاملات و استقرارها و الحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية و الخارجية.

كما أن الاستقرار السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين و الأنظمة المؤثرة على الاستثمارات مما يشجع الاستثمارات و توسعيها و كذا تنوعها، و تلعب ايدولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار و درجة الانفتاح الاقتصادي و تحقيق استقرار قيمة العملة.

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره ص : 37.

[2] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

2-2 الاستقرار الاقتصادي : أي استقرار السياسات المالية و النقدية و مدى اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي و استراتيجيات الحكومة بهذا الشأن، و طبيعة الاتفاقيات الدولية الاقتصادية و علاقة الاقتصادية مع الدول المختلفة و شروط التبادل التجاري و طرق التعامل مع أسعار الفائدة و أسعار الصرف للعملة.

يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار و مدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية داخلية مثل درجة النمو و المعدلات التضخم و السياسة المالية و النقدية للدولة و كفاءة الأسواق المالية و حجم الاستثمارات، أو كون المخاطر خارجية مثل طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى و الانضمام إلى المنظمات دولية أو إقليمية و شروط التبادل المالي و التجاري بينهما.

2-3 معدل أسعار الفائدة : يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة و على الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها، إذ أن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل و هو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل، و تتأثر أسعار الفائدة بجملة من عناصر أهمها مقدار العرض و الطلب للأموال التي تربط بالميل الحدي للاستهلاك و درجة المخاطر وتكلفة التمويل، و كذا درجة المنافسة و طبيعة السياسة النقدية المطبقة.

كنا أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الاستثمارات الداخلة أو الخارجة، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي انتقال الأموال المحلية إلى الخارج و يؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفضت الإنفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى.

2-4 الدخل القومي : يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات و أهم عناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح و معدلات النمو في الدخل و توزيع الدخل القومي و انعكاس ذلك على متوسط الدخل القومي، حيث أنه كلنا كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار و يؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة و كلما زاد دخل نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم المرونة الطلب الكلي للمجتمع، إضافة إلى زيادة الادخار و هذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمارات و الدخل القومي.

2-5 معدل التضخم : التضخم و هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار و لفترة طويلة من الزمن و بمعدل غير طبيعي، إن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال و يؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة، كما يرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار.

2-6 توفر البنية الارتكازية و الانفتاح الاقتصادي : إن توفر البني التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، و المقصود بالبنية التحتية الطرق و المواصلات و الاتصالات، الانترنت، الموانئ، كذلك تلعب مظاهر العولمة و الانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار و خاصة الأجنبية منها.

المطلب الثالث: مبادئ و أدوات الاستثمار

تستند أي وظيفة من الوظائف في عملياتها إلى مجموعة من المبادئ أو الأسس للقيام بوظيفتها و الوصول إلى النتائج المخطط لها و ذلك بمجوعة من الأدوات التي تعتمد عليها في عملياتها، و سنتطرق إلى معرفة أهم أدوات الاستثمار وفق أهم المبادئ التي تعتمد عليها.

1- مبادئ الاستثمار : يعتبر الاستثمار توظيف للأموال في مجموعة من الأصول متنوعة بهدف تحقيق و الحصول على عائد ما و على هذا على المستثمر أن يراعي في ذلك مجموعة من المبادئ و الأسس قبل اتخاذه لقرار الاستثمار، و من أهم مبادئ الاستثمار :[1]

- معرفة البدائل المتاحة له من حيث تكاليفها و عوائدها المتوقعة و مخاطرها و يعني ذلك أن على المستثمر يبحث على جميع فرص الاستثمار المتاحة له.
- تحديد الفترة الزمنية المتاحة له من حيث يريد المستثمر استثمارا طويل الأجل أو قصير الأجل، اعتمادا على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية.

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

- تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر تحملها، أي استعداده لتحمل الخسائر التي قد يتعرض لها جزء من استثماره في المستقبل.
- ضرورة تنويع الاستثمار أي توزيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات من خلال تنويع الاستثمارات.
- ضرورة استعانة بالكفاءات و الكوادر التي لديها الخبرة و الدراية الكافية في هذا المجال، و التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات تهيئتها بالشكل الذي تمكنه من اتخاذ القرار السليم.

2- أدوات الاستثمار : تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليها المستثمر لقاء المبلغ المستثمر و من بين أدوات الاستثمار المتاحة ما يلي[1] :

2-1- أدوات الاستثمار الحقيقي : من أهم أشكال الاستثمار الحقيقي ما يلي :

2-1-1 العقار : تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمارات بعد الأوراق المالية و يتم الاستثمار فيها بشكلين :

- مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).
- غير مباشر : عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري .

و يتميز الاستثمار بالعقار :

- تمتع الاستثمار في العقارات بدرجة عالية من الأمان تفوق ما في الأوراق المالية .
- يمنح الاستثمار بعض المزايا الضريبية في بعض الدول مثل إعفاء فوائد السندات العقارية.
- ارتفاع العوائد على الاستثمار العقاري .

كما تتجلى عيوبه في:

- عدم توفر سوق ثانوية منظمة،كما أنها ليست على درجة عالية من السيولة.
- التكاليف المرتفعة لأنها تتطلب تمويلا طويلا.

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 31 .

2-1-2 الاستثمار في السلع :

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية مثل بورصة القطن بنيويورك،و أخرى للبن في البرازيل ...الخ.

2-1-3 المشروعات الاقتصادية : تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا، و تتنوع أنشطتها ما بين التجاري، الصناعي و الزراعي .

خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية :

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا و مستمرا.
- توفير قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة.
- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه أو بتفويض لغيره.
- لها دور اجتماعي أكثر من غيره إذ أنها تنتج سلع و خدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد و المجتمع، كما تعمل على توظيف جزء من العمالة.

أما عيوبه فتتلخص فيما يلي:

- انخفاض درجة سيولة رأس مال المستثمر، فالأصول الثابتة تشكل الجانب الرئيسي من رأس مال المستثمر.

2-1-4-المعادن النفيسة :

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل : الذهب، الفضة و البلاتين من مجالات الاستثمار الحقيقي و قد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة، إذ تتواجد لها أسواق منظمة و أهمها سوق لندن و سوق هونج كونج .

2-2- أدوات الاستثمار المالي : يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة فهي إما أن تكون :[1]

أدوات دين مثل : أذونات الخزينة، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية و السندات.

أدوات ملكية: مثل الأسهم الممتازة و الأسهم العادية.

[1] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

2-2-1 القروض تحت الطلب : و هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس مال فهي تحمل أسعار فائدة متدنية و مدتها قصيرة ، ومن شروطها انه يحق للبنك استدعاء القروض في اللحظة التي يشاء فيها.

2-2-2 أذونات الخزينة: هي عبارة عن أدوات دين عام قصيرة الأجل أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها أي المستثمرين الراغبين فيها وتستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن سنة و تحمل عائدا متدنيا لأنها تخلو من المخاطر.

2-2-3 الأوراق التجارية: و هي شبيهة بأذونات الخزينة من جميع الوجوه و لكنها تختلف عنها بأن من إصدار الشركات الضخمة بدلا عن الحكومة أي أنها أدوات اقتراض القطاع الخاص ، و تتمتع بمخاطر اكبر ويترتب عن ذلك عائد قليل من أذونات الخزينة.

2-2-4 القبولات المصرفية : هي حوالة مصرفية -أي وعد بالدفع مماثل للشيك – تصدرها مؤسسة معينة تطلب فيها من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغا محددا من المال في المستقبل يحدد بتاريخ معين.[1]

2-2-5 شهادة الإيداع المصرفية القابلة للتداول : و هي شهادة تمثل أداة دين تصدرها البنوك التجارية للمودعين و تعطي حاملها فائدة سنوية بنسبة معينة و تسترد قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدرها. [2]

2-2-6 العملات الأجنبية : إن الاستثمار بالعملات الأجنبية عن طريق لتعامل الفوري بها من أدوات الاستثمار الحقيقي و هو استثمار له مفرداته و قواعده و أسواقه.[3]

المطلب الرابع: محددات و مخاطر الاستثمار:

كأي وظيفة من الوظائف هناك مجموعة من محددات التي يمكن أن تحد من وظيفة الاستثمار كما لها جملة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها كلتي:

[1] سيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:43.

[2] نفس المرجع ، ص: 43.

[3] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

1-محددات الاستثمار: يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية و غيرها من الظروف السائد في البلد، لكن أغلب الظروف أو المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي يتحدد بها المستثمر في اتخاذ قرارات استثماراته و هي كالتالي : [1]

1-1-الائتمان المصرفي: أن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأي مال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي) يعتبر عاملا محددا و مؤثرا على الاستثمار فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم و تشجيع الاستثمار، بعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار و الحد منه.

1-2-النقد الأجنبي: إن الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء السلع الرأسمالية كالآلات و المكائن التي يتم الاحتياج إليها لغرض الإنتاج و تقديم الخدمات، والتي يتم استرادها من خارج الدولة و خاصة في الدول النامية لا يكون دائما متاحا لسداد قيمتها، مما يؤثر ذلك سلبا على القرار الاستثماري.

1-3-عدم الاستقرار الاقتصادي: إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم و التي تؤثر على الربحية المتوقعة و خاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة و هذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (حالة الانكماش في الاقتصاد العام).

1-4-ارتفاع المديونية الخارجية للدولة : إن ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها : استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية، ربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، كما قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها واستثمارها في داخل البلاد ، بهذا قد يؤدي و بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للاستثمار.

[1] نفس المرجع، ص : 38.

2-مخاطر الاستثمارات: تعتبر المخاطر عنصرا مهما من العناصر التي يتوقف عليها اتخاذ القرار الاستثماري وذلك نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالعائد.

2-1-مفهوم مخاطر الاستثمار: و هي احتمالية عدم تحقيق عائد أو ربما احتمال توقع خسائر رأسمالية، و هو عرفت بأنها حالة عدم انتظام العوائد فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطر.[1]

2-2-أنواع المخاطر : و ترتبط المخاطر عموما بعدم اليقين و عدم التأكد الذي يحيط بنتائج الأهداف المستقبلية و يمكن تقسيم المخاطر الكلية إلى نوعين :

2-2-1المخاطر المنظمة: و هي ذلك الجزء من المخاطر التي يتعرض لها الأصل الاستثماري و التي تسببها عوامل تؤثر على السوق ككل، لذلك يطلق عليها أيضا مصطلح مخاطر السوق، و هذه المخاطر لا يمكن إزالتها و التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل و ليس بمؤسسة معينة أو صناعة معينة فهي تؤثر على جميع المؤسسات .

و تتأثر المخاطر المنتظمة بالعديد من العوامل نذكر منها:

أ-أسعار الفائدة : يقصد بمخاطر سعر الفائدة قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى الفائدة[2] بمعنى التغيرات التي تحدث في العوائد نتيجة تحركات أسعار الفائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بعد تنفيذ الاقتراح الاستثماري فسوف يرتفع الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب على الاستثمار عما كان عليه قبل اتخاذ القرار الاستثماري، و هذا يعني آن جزءا من أموال المؤسسة أصبح غارق في استثمارات.[3]

ب-عامل التضخم : هي عبارة عن هبوط القوة الشرائية للدخل الناتج من الاستثمار نتيجة الارتفاع المتسارع في مستوى الأسعار في الاقتصاد ككل، و يعرف التضخم أحيانا بمخاطر القوة الشرائية للنقود، وذلك لأنه يعمل على تآكل القوة الشرائية للعملة و خفض معدل العائد الحقيقي على الاستثمارات.[4]

---

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره ، ص : 61 .

[2] طارق عبد العال حماد، دليل الاستثمار إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية القاهرة، 2002، ص:270.

[3] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص :61.

[4] نفس المرجع، ص: 61.

ج–عوامل السوق : تؤثر حركة السوق على عوائد الاستثمار و ذلك نتيجة للمخاطر التي تصيب المؤسسات بصفة عامة كالمضاربة في الأوراق المالية، و التغيرات السياسية و الحروب و غيرها، وهذه العوامل تؤثر في سلوك المستهلك حيث ينتقل هذا الأسلوب إلى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير، و هذا التغيير في الأسعار يحمل معه مخاطر محددة مصادرها عدم التأكد بالنسبة لمستوى الأسعار في المستقبل، فقد تتعرض السوق إلى فترات انخفاض للأسعار تستمر لأسابيع أو أشهر أو ربما سنوات و أحيانا يتعرض السوق إلى ارتفاع في الأسعار أيضا قد يكون لفترات قصيرة أو طويلة.[1]

د– تغيير المناخ العام : و يقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا و عالميا، مثل إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى تربطها علاقة وثيقة أو اتفاقيات تجارية، فهذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الاقتصادية للدولة، و بالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات.

2–2–2 المخاطر غير المنتظمة : و هي عبارة عن المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو صناعة معينة او تنفرد بها ورقة مالية معينة و لا تؤثر على نظام السوق ككل، و تكون هذه المخاطر مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، و بالتالي هي المخاطر التي يمكن التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات [2]، فهي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد به مؤسسة اقتصادية أو صناعة ما مثل اضرابات العمال أو تغير أذواق المستهلكين.[3]

و تتأثر المخاطر غبر المنتظمة بالعديد من العوامل نذكر منها :[4]

أ–الظروف الصناعية : و هي تنشأ من ظروف خاصة تقع على نوع معين من الصناعات كظهور اختراعات جديدة و ظهور منافسين جدد، أو عدم قدرة المؤسسة على منافسة المؤسسات الأخرى ، و كذلك صعوبة توفير المواد الخام و هو ما يترك أثره التدفقات النقدية للمؤسسة.

[1] نفس المرجع ، ص: 62.

[2] نفس المرجع، ص: 63.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص : 277.

[4] نفس المرجع ، ص: 63.

ب–سوء الإدارة: إن القرارات الخاطئة التي تتسبب فيها إدارة المؤسسة تؤدي إلى حدوث أثار سلبية على نتائج أعمال المؤسسة و بالتالي على العائد على الاستثمار، فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة لمعلومات غير دقيقة قد يؤثر على أرباح المؤسسة، و أيضا الاختلاف بين المصالح و الأهداف فيما بين المستثمرين و الإدارة يعد من أحد أسباب التغيرات في العائد، كما تؤثر المشاكل التي تقوم بين أعضاء مجلس الإدارة أو المشاكل التي تنتج بين الموظفين كإضرابات العمال على عائد الاستثمار.

ج–الدورات التجارية الخاصة : و يقصد بها احتمال تقلب الحالة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة من كساد إلى رواج أو من رواج إلى كساد، و تؤثر هذه التقلبات تأثيرا ملحوظا على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للاقتراح الاستثماري.

خلاصة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحرك الرئيسي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، و عامل من عوامل ترقية المجتمع، وذلك من خلال وظائفها، حيث تعتبر الوظيفة المالية بمثابة القلب الذي يضخ الأموال و تسعى دائما إلى تعظيم قيمة المؤسسة و ذلك من خلال البحث على أمثل مصادر التمويل المتاحة و اختيار أحسن الطرق لضمان حصولها على الموارد المالية التي تحتاجها و اختيار أسن توليفة للهيكل المالي، مع استغلالها أحسن استغلال من خلال اختيار أحسن بدائل الاستثمارات المتاحة أمامها وذلك بأقل تكلفة ممكنة مع ضمان أعلى مردودية و هذا لضمان استمرارية، تكوين ثروتها و توسع في نشاطها في المستقبل.

وذلك وفق قرارات مالية مناسبة هادفة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتوافرة و المتاحة أمامها و الاستغلال المثل في الاستثمارات المناسبة للمؤسسة والعمل على تحقيقها.

الفصل الثالث: عملية اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار في ظل جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تم مناقشة في هذا الفصل بعض المفاهيم المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية و إبراز أهميتها و أساليبها، و كذا إبراز جودة المعلومات المحاسبية و دراسة الخصائص الواجب توفرها و كذا معاييرها و ذلك للدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات، كما تم التطرق لعملية اتخاذ القرارات المالية التي تعتبر من أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة بغية تحقيق أهداف المؤسسة، و المتعلقة بقرارات التمويل التي تضمن التوازن بين مصادر التمويل الداخلية و الخارجية و اختيار التوليفة الأمثل لها، و قرارات الاستثمار في اختيار أحسن البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن و بأدنى مخاطرة في ظل توفر جملة من خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها، و لإبراز ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: عملية اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الرابع: قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عملية اتخاذ القرارات

تعيش المؤسسات اليوم بيئة تتسم بالتغير السريع والمفاجئ الأمر الذي يتطلب اتخاذ قرارات فعالة وسليمة بشأن هذه الحالات وفي الوقت المناسب، و لهذا توصف عملية اتخاذ القرارات بأنها عصب و قلب الإدارة، ومن هنا فإن عملية اتخاذ القرارات هي محور و جوهر العملية الإدارية و أن النجاح الذي تحققه أية مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة و الفعالة.

المطلب الأول : ماهية عملية اتخاذ القرار

لقد تعددت مفاهيم عملية اتخاذ فقد عرف لغة بأنه الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف[1].

أما المفهوم القرار الإداري فهو سلوك أو تصرف واع منطقي و ذو طابع اجتماعي، و يمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل و حلول ممكنة و متاحة لحل المشكلة، و يعد هذا البديل الأكثر كفاية وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار. [2]

و عرف "بأنه الاختيار الحذر و الدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية "[3].

و يعرف:" بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين و التي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين. "[4]

[1] محمد عبد الفتاح ياغي، عملية اتخاذ القرارات ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، العدد2، ص: 5 نقلا عن حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[2] كاسر نصر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الاردن ،2006،ص: 23.

[3] سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الادارية الفعالة ، دار الراية للنشر و التوزيع ،الطبعة 1، الأردن ، 2009 ، ص: 13.

[4] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

و يعرف أيضا: "بأنه اختيار من بين مجموعة من البدائل في إطار تنظيم معين بواسطة أفراد تقع عليهم مسؤولية إدارة هذا التنظيم. "[1]

ويعرف : "بأنه اختيار أفضل البدائل المتاحة ، بعد القيام بدارسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل و أثرها في تحقيق الأهداف المرغوبة. "[2]

و انطلاقا مما سبق يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأسلوب مبسط على انه" اختيار لأحد البدائل في مختلف الظروف وتعتبر هذه العملية من المهام الجوهرية للمدير وتتضح أهميتها مع وجود العديد من الأهداف والبدائل المطلوب المفاضلة بينها."

ومن خلال التعريف يتضح أن أي قرار يتكون من ثلاث عناصر و هي[3] :

1-الاختيار: يشتمل أي قرار ضمنيا على فكرة الاختيار، و الاختيار هو مبدأ نسبي، و يختلف الاختيار باختلاف الظروف التي يتم فيها، فأي اختيار مهما كان حرا فهو مقيد بالعديد من العوامل البيئية والشخصية التي تحيط بمتخذ القرار و التي قد تؤثر على اختياره.

2-البدائل: القرار ما هو إلا اختيار من بين مجموعة من البدائل فقد تكون هناك بدائل عديدة يمكن أخذها في الاعتبار، لذلك فإن عملية اتخاذ القرارات تتضمن عادة خطوة أساسية و هي تحديد البدائل الملائمة و محاولة التعرف على أي البدائل أخرى و التي قد تكون غير معروفة للإدارة

و البدائل مثلها في ذلك مثل الاختيارات يمكن النظر إليها كسلسلة متصلة تشتمل على بدائل مقيدة بدرجات متفاوتة، و يعتبر الوقت و التكلفة قيدان على عدد البدائل التي يمكن أخذها في الاعتبار، ومن ناحية أخرى فإن العوامل السيكولوجية و القوانين المنظمة و أهداف و سياسات المؤسسة الاقتصادية تمثل قيودا إضافية على عدد البدائل الممكنة لحل مشكلة معينة.

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، المحاسبة الإدارية و نماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر،2001، ص: 28

[2] خليل الشماغ و اخرون، مبادئ الإدارة، ص: 101.

[3] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

3-الأهداف و الحوافز : من المفهوم ضمنيا أن أي قرار ينبع من أهداف أو حوافز معينة ذلك أن القرارات يفترض فيها دائما أنها تؤدي إلى تحقيق أهداف محددة بطريقة فعالة و بدرجة من الكفاءة، ومن المفترض أيضا أن الحافز وراء أي قرار هو تحقيق هدف معين لذلك يتعين على الإدارة أن تختبر قراراتها على ضوء نظام للأهداف التي تساءل عن تحقيقها.

و من هنا يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار "بأنها سلسلة من خطوات المتتابعة أو عناصر و التي يجب إتباعها بما يسهل عملية اتخاذ القرار و الذي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين" [1]

و من الصفات أو السمات المميزة لعملية اتخاذ القرارات يمكن إجمالها في النقاط التالية : [2]

- **أنها عملية قابلة للترشيد:** حيث أن هذه العملية تقوم على افتراض مؤداه أنه ليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، بل يمكن الوصول إلى حد من المعقولية و الرشد، كما أن عملية اختيار البديل الملائم تتم على خطوات متعددة و مختلفة و تحت ظروف و عوامل متباينة، الأمر الذي يجعل من غير الممكن وجود معلومات دقيقة و تنبؤ دقيق بالأحداث تمكن متخذ القرار من اختيار البديل الأمثل.
- **أنها عملية تمتد في الماضي و المستقبل:** و تنبع هذه الصفة من كون القرار الإداري هو امتداد و استمرار لقرارات أخرى سبق اتخاذها، بل و يعتبر حلقة متصلة من سلسلة القرارات ويصعب تحديد القرار الأصلي من بين مجموعة القرارات المتخذة لارتباط كل قرار بقرار آخر اتخذ من قبل.

و تمتد للمستقبل من حيث كون أثار القرار تعود على المستقبل، و لذلك فإن من العوامل الحاسمة في اتخاذ القرار هي درجة تأكد متخذ القرار من احتمالات نجاح القرار في تحقيق الهدف المنشود.

- **أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة:** حيث ينظر إلى عملية اتخاذ القرارات على أنها نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة، و ما تتطلبه هذه المراحل من إعداد و تحضير و جمع معلومات و تحليل لهذه المعلومات و تقييمها و تنفيذ القرار و ما يتطلبه من جهود.

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[2] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الادارية ، ص: 87 نقلا عن إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

- **أنها عملية تتسم بالعمومية و الشمول:** فهي تتصف بالعمومية من حيث أنواع القرارات و أسس و أساليب اتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لكافة المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنماطها سواء كانت صناعية، تجارية أو خدمي، و هي أيضا تتصف بالشمول من حيث القدرة على اتخاذ القرار ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا، المتوسطي و الدنيا.
- **أنها عملية دينامكية مستمرة: و** تبرز صفة الحركية في هذه العملية من خلال كون هذه العملية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولا لتحقيق الهدف المنشود، و المشكلة محل الاهتمام غالبا ما يكون طابعها التغيير المستمر من مرحلة لأخرى تبعا لمتغيرات و ظروف معينة كتغيير نوعية و كمية المعلومات المتاحة لمتخذ القرار مثلا، بالإضافة أن التغيير المستمر للمشكلة محل القرار يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغيير بشكل مستمر.
- **أنها عملية معقدة و تتسم بالبطء أحيانا:** و هذه الصفة تعود إلى كون متخذ القرار يخضع لقيود متعددة و هو بصدد اتخاذ القرار بعضها قانونية و بعضها من الضغوط التي تعرض لها وبعضها من الرؤساء أو غيرهم ممن يمسه القرار.

و تتسم بالبطء أحيانا لكونها تستغرق وقتا طويلا لاتخاذ القرار نتيجة تعقد المشكلة محل القرار، أو بسبب ما يتطلبه حلها من جمع المعلومات و تحليلها تجعل من الصعب على متخذ القرار اتخاذ القرار المناسب.

المطلب الثاني: أهمية القرارات و العوامل المؤثرة في اتخاذها:

1-أهمية القرارات: تعتبر القرارات ذات أهمية لما لها من أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و تتجلى هذه الأهمية من عدة نواحي كالآتي:

1-1 أهمية القرارات من الناحية العلمية :[1]

- تعبر القرارات الإدارية وسيلة علمية و فنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات و الإستراتيجية للمؤسسة في تحقيق أهدافها بصورية موضوعية و علمية.
- تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا و فعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية مثل التخطيط، الرقابة و التنظيم و غيرها.
- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير و تطبيق الأهداف و السياسات والاستراتيجيات العامة في المؤسسات الاقتصادية.
- تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية و تكنولوجية متعددة و مختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.

1 2 أهمية القرارات من الناحية العملية :

- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك و موقف القادة و الرؤساء الإداريين، و تكشف عن القوي و العوامل الداخلية و الخارجية الضاغطة علي متخذي القرار، الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة علي هذه القرارات والتحكم فيها و التعامل مع هذه المواقف.
- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختيار و قياس مدى قدرة القادة و الرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها و انجازه بأسلوب علمي و عملي.
- تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية.

1-3 أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية :

بالنسبة لأهمية لاتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة الاقتصادية فتتزايد أهمية اتخاذ القرارات بتزايد درجة تعقيدها نتيجة لتضخم حجم المؤسسات و انفتاحها على البيئات المختلفة، و لسرعة التغيرات التي أصبحت تتميز بها الحياة العامة، و يعود السبب في أهمية اتخاذ القرارات التنظيمية إلى كونها تتأثر و

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

تؤثر على الأفراد و الجماعات داخل التنظيم و خارجه، وكذا ارتبط عملية اتخاذ القرارات بنشطات العلمية الإدارية من تخطيط، تنظيم، قيادة اتصالات و غيرها، كما يرتبط بالسلوك التنظيمي حيث يتناول اتخاذ القرارات الجوانب السلوكية و العلاقات الشخصية المؤثرة في القرار، فتؤثر بالتالي على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع ككل .[1]

2-العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات:

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها متخذ القرار فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة و تكلفة هذه العملية، و إذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقودنا أحيانا إلى القرارات الخاطئة، و فيما يلي عرض لمختلف العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار.[2]

2-1 العوامل البيئية الخارجية: و تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة و التي لا تخضع لسيطرتها المؤسسة، و تتمثل هذه العوامل بما يأتي:

- الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية و التكنولوجية و القاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين و الموردين و المستهلكين.
- العوامل التنظيمية الاجتماعية و الاقتصادية مثل النقابات و التشريعات و القوانين الحكومية و الرأي العام والسياسة العامة للدولة و شروط الإنتاج.
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

و هذه العوامل ترتب على إدارة المؤسسة الاقتصادية اتخاذ القرارات لا ترغب فيها أو ليست في مصلحتها دائما.

2-2 عوامل البيئة الداخلية: و تتمثل بالعوامل التنظيمية و خصائص المؤسسة الاقتصادية، و من أهم هذه

[1] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[2] كاسرنصر المنصور، مرجع سبق ذكره، ص: 35 .

العوامل :

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل الوحدة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد و الإدارات و الأقسام.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية.
- مدى توافر الموارد المالية و البشرية للمؤسسة الاقتصادية.
- القرارات التي تصدر عن المستويات إدارية أخرى.

2-3 عوامل شخصية و نفسية : و هذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتدءا من الإداري متخذ القرار و مستشاريه و مساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار، و هذه العوامل تنقسم إلى نوعين هما:

1-2-3 عوامل نفسية : و هذه العوامل تتعدد فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص، و منها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به و أثره في عملية اتخاذ القرار، و خاصة في مرحلة اختيار البدائل من بين مجموعة البدائل المتاحة.

2-2-3 عوامل شخصية : و هذه العوامل تتعلق بشخصية متخذ القرار و قدراته، و هناك الكثير منها يؤثر في عملية اتخاذ القرار، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله للتنظيم، و عليه تشكل عمليات اختيار الأفراد و تدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

إن السلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرة في كفاية صناعة القرار، كما أن أنماط السلوك تؤثر تأثيرا مباشرة على القرار و يتم تصنيف أنماط السلوك لمتخذي القرار إلى أربعة أنماط : المجازفة، الحذر، التسرع و التهور.

3-2-3 عوامل أخرى: مثل:

أ -تأثير عنصر الزمن: حيث يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذه لقراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر و النتائج أقرب إلى الصواب و إمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، و كلما قلت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البث في القرار مما يقلل من البدائل المتاحة أمامه، و يمكن تمثيل عنصر الزمن بيانيا في الشكل التالي :

الشكل رقم (12) : تأثير عنصر الزمن على عملية اتخاذ القرار

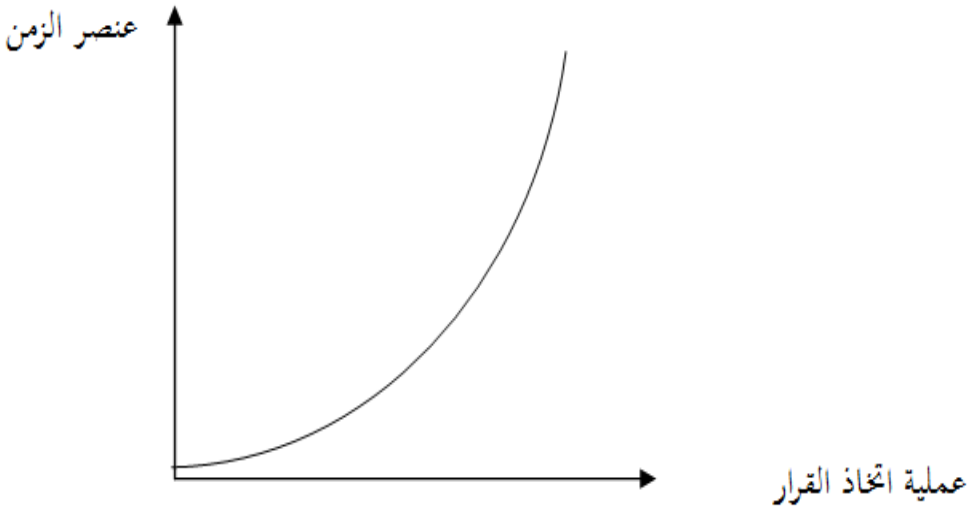

المصدر: كاسر نصر المنصور، مرجع سبق ذكره، ص :38.

ب–تأثير أهمية القرار: فكلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورية جمع المعلومات الكافية عنه، و تتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية :

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار و درجة التأثير.
- تكلفة القرار و العائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف الناجمة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعا.

- الوقت اللازم لاتخاذه، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة و المعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار.

المطلب الثالث: تصنيفات القرارات و أساليب اتخاذها

1-تصنيفات القرارات : تختلف القرارات الإدارية في جوهرها و طبيعتها بحسب المستوى الإداري، و يمكن تصنيف القرارات بحسب المستوى الإداري على النحو التالي :

1-1 تصنيفات القرارات وفق المستوى الإداري: [1]

وفقا لهذا المعيار تصنف القرارات حسب مستوى الإداري في المؤسسة الاقتصادية أي المكان التي تتخذ فيها حسب المستوى كالتالي :

1-1-1 القرارات الإستراتيجية : هي القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف و الاستراتيجيات و السياسات الرئيسية للمؤسسة و الرقابة على الأداء العام لها، و هي تشمل التخطيط طويل الأمد، يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات من قبل المستويات الإدارية العليا في المؤسسة الاقتصادية، و تتميز هذه القرارات في هذا المستوى بكونها تحتوى على قدر عال من عدم التأكد لتعلقها بالمستقبل البعيد.

1-1-2 القرارات التكتيكية : يهتم هذا النوع من القرارات بدرجة كفاءة و فعالية استخدام الموارد و تقويم فعالية أداء الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة، يتم اتخاذ هذه القرارات من قبل مستوى الإداري المتوسط عادة، إضافة إلى تحويل الخطط و الاستراتيجيات إلى مهام و مسؤوليات في المستوى التشغيلي، كما تحتاج هذه القرارات إلى معلومات تأتي من مصادر داخلية و خارجية.

1-1-3 القرارات التشغيلية : يتم اتخاذ القرارات التشغيلية من قبل المستويات الإدارية الدنيا، و تشمل عمليات صنع القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية (عمليات البيع و الشراء ...الخ) في المؤسسة الاقتصادية

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

يمتاز هذا النوع من القرارات بأن المعلومات اللازمة اتخاذها هي معلومات محددة ومتاحة صمن المؤسسة لأنها قرارات تحتوي على درجة عالية من التأكد و تتعلق بفترات زمنية قصيرة.

الشكل رقم (13): تصنيفات القرارات لهيكل المستويات داخل الوحدة الاقتصادية

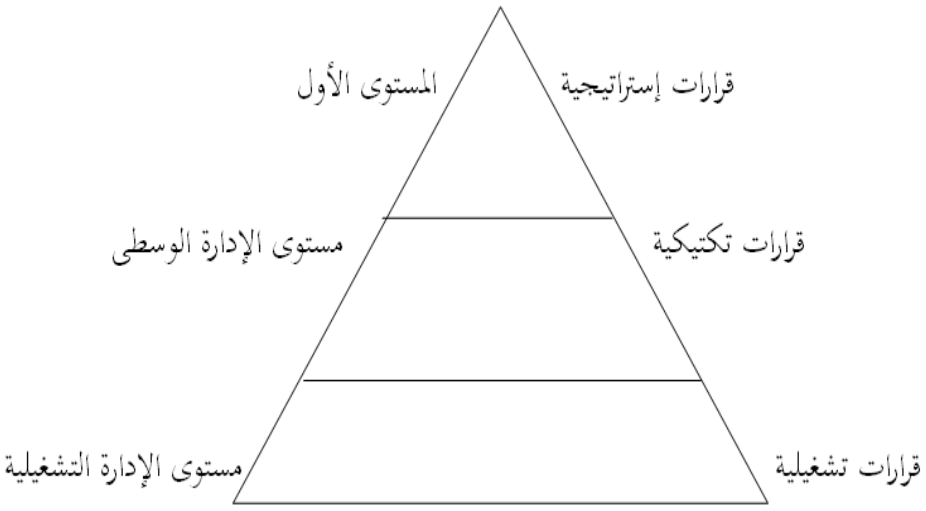

المصدر : من إعداد الباحثة انطلاقا مما سبق.

1-2 تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها[1] :

وفقا لهذا المعيار تصنف القرارات بالنظر إلى الظروف السائدة ويقصد بالظروف، البيئة التي يتخذ فيها القرار أو المتغيرات التي بإمكانها أن تؤثر في نوع القرارات المتخذة، و من هذا المنطلق قسم بعض علماء الإدارة القرارات وفقا لهذا المعيار إلى:

1-2-1 اتخاذ القرارات في حالة التأكد التام : وهي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام من طبيعة المتغيرات و نوعيتها و العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار و القدرة على تنفيذه، وبالتالي فإن أثار القرار و نتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة في ظل توافر المعلومات اللازمة والكافية لتشخيص المشكلة محل القرار، و في الغالب يكون

[1] كاسر نصر المنصور، مرجع سبق ذكره، ص : 27.

الوضع الذي يوجد فيه متخذ مثل هذه القرارات مناسبا، حيث تكون عدة بدائل أمامه يتم اختيار البديل الذي يراه مناسبا وملائما لحل المشكلة أو محققا فائدة لصالح المؤسسة.

1 2 2 اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة : تتم عملية اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة المصاحبة لكل إستراتيجية بعدة نتائج محتملة في ظل حالات مختلفة، و تكون احتمالات حدوث كل حالة من الحالات الطبيعية معروفا بالنسبة لمتخذي القرارات سلبيا أو إيجابيا، بحيث تكون معلومات الحالة هي معلومات احتمالية و إن اختيار إستراتيجية معينة يتوقف على القيمة المتوقعة للنتائج المترتبة عليها، تزداد درجة المخاطرة في اتخاذ القرار كلما زادت الظروف و العوامل الاحتمالية المؤثرة و العكس هو الصحيح.

أما لفظ" احتمال " يعني التكرار النسبي للحدوث في الفترة الطويلة و يقع احتمال حدوث حدث معين دائما بين الصفر و الواحد، و يمكن تعريف القيمة المتوقعة بأنها المتوسط الحسابي المرجح الذي يتحدد بضرب كل نتيجة (أو عائد متوقع) في احتمال حدوثه و جمع حواصل الضرب بالنسبة لكل استراتيجيه، و يتوقف اختيار إستراتيجية معينة على الهدف المرغوب تحقيقه.

1 -3-2 اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد: يقصد هنا بعدم التأكد، هو عدم التأكد من طبيعة المؤثرات والمتغيرات التي تؤثر في اتخاذ القرار من جهة و في عملية التنفيذ من جهة أخرى، و القرارات التي تتخذ في ظل عدم التأكد هي القرارات التي فيها الإدارة في ظروف تجهل فيها مسبقا إمكانية حدوث أي من المتغيرات أو المؤثرات المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار، وذلك لعدم توفر المعلومات و البيانات الكافية مما يجعل الاحتمالات المتعلقة بالأحداث المتوقعة عن هذه المشكلة مجهولة و هو ما يجعل متخذ القرار يتخذ قراره في ظل جو يسوده الغموض.

1–3 تصنيف القرارات وفقا لأساليب اتخاذها[1] :

1–3–1 القرارات الكيفية (الوصفية) : و هذا النوع من القرارات يتم اتخاذه بالاعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير لشخصي لمتخذ القرار و خبراته و تجاربه و دراسته للآراء و الحقائق المرتبطة بالمشكلة، و من هنا فإن مثل هذه القرارات تتأثر بالاعتبارات التقديرية الذاتية.

[1] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

1-3-2 القرارات الكمية (المعيارية) : هذه القرارات يتم اتخاذه بالاعتماد على الرشد و العقلانية لمتخذها، والاعتماد على القواعد والأسس العلمية التي تساعده على اختيار القرار الذي يؤدي إلى زيادة و مضاعفة عائدات وأرباح المؤسسة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، و يفترض في اتخاذ مثل هذه القرارات وضوح الأهداف و معقوليتها و موضوعية متخذيها و كفاية المعلومات المطلوبة و دقتها، و توافر الخبرات و الاختصاصات، و تفهم العوامل و المتغيرات المؤثرة في عملية اختيار البديل المناسب.

1-4 تصنيف القرارات وفقا لطبيعة القرار:[1]

حيث تقسم القرارات وفقا لهذا المعيار كالتالي :

1-4-1 القرارات الأساسية : هي التي تتطلب إجراءات كثيرة قبل اتخاذها لمعالجة المشكلات التي لا تتكرر باستمرار مثل اختيار موقع المشروع أو طريقة الإنتاج .

1-4-2 القرارات الروتينية: و هي قرارات عادية في أمور واسعة مع توفر الوقت الكثير لها، فهي متكررة مثل الرقابة على جدولة الإنتاج.

1-5 تصنيف القرارات وفقا لهيكل القرار[2]**:**

1-5-1 القرارات المبرحة : أي المجدولة وتعد هذه القرارات بصفة عامة روتينية و تعالج مشاكل مألوفة و سهلة التحديد و التحليل، فهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات المتتالية لمواجهة مشكلة ما و تشخيصها و حلها، و تتخذ عادة من قبل الادراة الدنيا.

1-5-2 القرارات غير المبرمجة : أي غير المجدولة و تعد هذه القرارات فريدة في طبيعتها و تعبر ضرورية بسبب ظهور بعض المواقف المتوقعة أو المفاجئة، والتي تتغير مع تغير و تبدل موضوعات عملية

[1] نفس مرجع، ص: 86.

[2] إيهاب صبيح محمد زريق، إدارة العمليات و اتخاذ القرارات السليمة، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص: 58.

اتخاذ القرار، و تتطلب هذه المواقف عملية حل للمشكلات تصمم بصفة خاصة لمقابلة متطلبات الموقف الراهن، أي أن هذه القرارات تتعامل مع الواقف غير المحددة أو غير المألوفة مثل الدخول إلى أسواق تصريف جديدة و قرارات التوسع و قرارات الاندماج، و معظم هذه القرارات تتخذ في المستويات الإدارية العليا.

1-6 تصنيف القرارات و فقا للوظائف الأساسية للمؤسسة:[1]

تصنف هذه القرارات وفقا للوظائف الأساسية التابعة للوحدة الاقتصادية على النحو التالي :

1-6-1 قرارات تتعلق بوظيفة الإنتاج: وهي القرارات التي تتضمن حجم الإنتاج، موقع المصنع، أنواع الآلات، مصادر الحصول على المواد الأولية و كل ما يتعلق بوظيفة الإنتاج.

1-6-2 قرارات تتعلق بوظيفة التسويق: وهي القرارات التي تخص نوع السلعة التي تباع و أوصافها، الكمية المتوقع بيعها، حصة المشروع في السوق الكلي، العلامة التجارية السعر التي تباع بها السلعة، وسائل الإعلان والدعاية و الترويج...الخ.

1-6-3 قرارات تتعلق بوظيفة التمويل: و هي القرارات التي تخص حجم رأس المال اللازم، الهيكل المالي، وطريقة التمويل، تحديد تكاليف مصادر التمويل المتاحة...الخ.

1-6-4 قرارات تتعلق الموارد البشرية: و تخص هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين و العمال، طرق و أساليب الاختيار و إجراء التعيين، أسس دفع الأجور و المرتبات، طرق الترقية و برامج تعريف المستخدمين بالمؤسسة.

1-7- تصنيف القرارات وفقا لشكل القرار : [2]

[1] سيد صابر تعلب، نظم و دعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر ، الطبعة1، عمان ، الأردن ، 2011، ص: 52.

[2] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص86.

تصنف القرارات وفقا لشكل إصدارها و الإجراءات التي سبق اتخاذها إلى قرارات مكتوبة و قرارات صريحة و قرارات ضمنية .

1-6-1 القرارات المكتوبة و الشفوية : فالقرارات المكتوبة هي التي تكون في صيغة لائحة تعليمات أو أوامر مكتوبة، أما الشفوية فتصدر بصيغة الكلمة المنطوقة و ليس الكلمة المكتوبة.

1-6-2-القرارات الصريحة و الضمنية : فالقرار الصريح هو الذي يعبر عنه بصراحة، أما القرارات الضمنية فلا يتم التعبير عنها صراحة و إنما تستفيد من سلوك المدير، مثل رفض المدير لطلب معين من خلال تصرف معين يوحي بقرار الرفض.

2- أساليب اتخاذ القرارات:

هناك أساليب مختلفة و متنوعة لاتخاذ القرارات تندرج في مدى صلاحيتها و درجة تعقيدها، و يعتمد ذلك على درجة أهمية القرار و توقيته و الأطراف المعنية بهذا القرار، و اعتماد أسلوب ما في اتخاذ القرار دون غيره يعتمد على الشخص متخذ القرار و تحديده لحجم و أهمية المشكلة و مدى قدرته على التعامل معها، كما أن اعتماد أسلوب ما دون غيره يعتمد بالدرجة الأولى على مدى توافر المعلومات اللازمة و قدرة المؤسسة على المعالجة و التحليل و كذا الإمكانيات المادية، البشرية و التقنية المتاحة ولهذا سنعرض الأساليب المتبعة في اتخاذ القرارات و التي يمكن تقسيمها إلى كتالي :[1]

2-1 الأساليب التقليدية لاتخاذ القرار:

المقصود بالأساليب التقليدية (غير الكمية) أي تلك التي تفتقر للتدقيق و التمحيص العلمي، و التي لا تتبع المنهج العلمي في عملية اتخاذ القرار و تعود جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستخدم أسلوب التجربة معتمدتا كليا على الخبرة السابقة و التقدير الشخصي للإداريين .

[1] سليم بطرس، مرجع سبق ذكره، ص : 65.

و من أ هم الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات:

2-1-1 أسلوب الحكم الشخصي: يعني هذا الأسلوب استخدام المدير حكمه الشخصي و اعتماده على سرعة البديهة في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف و المشكلات التي تعرض لها، و التقدير السليم لإبعادها في فحص وتحليل و تقييم البيانات و المعلومات المتاحة و الفهم العميق و الشامل لكافة التفاصيل الخاصة بها.

و بهذا أصبح الحكم الشخصي في القرارات ضروريا و مطلبا للمؤسسات الناجحة التي أصبحت تبحث عن أشخاص لديهم احتراف و مهنية عالية في اتخاذ القرارات[1].

2-1-2 الخبرة و المعرفة : و التي تتمثل في المعتقدات و الآراء التي تؤمن بها المدير أو متخذ القرار و المواقف التي واجهها في الماضي.[2]

1-2-3 إجراء التجارب : يعتمد هذا الأسلوب بأن يتولى متخذ القرار بنفسه إجراء التجارب أخذا في الاعتبار جميع العوامل الملموسة و الاحتمالات المرتبطة بالمشكل محل القرار، حيث يتوصل من خلال هذه التجارب الى اختيار البديل الأفضل معتمدا في هذا الاختيار على خبرته المهنية.[3]

2-1-4 دراسة الآراء و الاقتراحات و تحليلها : و يعني هذا الأسلوب اعتماد متخذ القرار على البحث و دراسة الآراء و الاقتراحات التي يقدمها المستشارون المختصون حول المشكلة و تحليلها و ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل.[4]

---

[1] خليل محمد العزاوي.، إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص: 131.

[2] شريط عابد، دحو عبد الكريم، أثر استخدام الأساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الإدارية مع تطبيق على بعض المؤسسات الصناعية و الخدمية الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول "الطرق الكمية المطبقة في التسيير"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التيير، جامعة سعيدة، 2013، ص: 03.

3 سليم بطرس، مرجع سبق ذكره، ص : 69.

4 نفس المرجع، ص : 70.

2-2 الأساليب العلمية في اتخاذ القرار : في هذا الأسلوب يتم الاعتماد على النماذج الرياضية و الحسابات الالكترونية التي تقوم بتحليل البيانات و المعلومات بهدف الوصول إلى القرار المناسب في معزل عن الاجتهادات والخبرات و الآراء الشخصية، و هو أسلوب يهدف إلى تقنين القرارات بمقاييس كمية رقمية بغرض الوصول إلى اتخاذ القرار، و من أهم هذه الأساليب ما يلي:

1-بحوث العمليات: هو علم يعني مجموعة من النظريات و الأساليب العلمية المبنية على علوم الرياضيات و الإحصاء و المتبعة في بحث و دراسة المشكلات الإدارية بهدف تحسين نوعية القرارات المتخذة و ترشيدها.[1]

كما أنها مدخل علمي لاتخاذ القرارات يبحث عن أفضل تصميم و تشغيل للنظام في ظل ظروف تتطلب تخصيص الموارد النادرة.[2]

2-نظرية الاحتمالات : و هي تستخدم عندما تتبع اختيارات البديل الأفضل اختيارات لاحقة ، إن تطبيق نظرية الاحتمالات في مجال عملية اتخاذ القرارات يتم عن طريق تسجيل عدد مرات حدوث حدث معين للاستفادة من هذا التسجيل في التوصل إلى توقعات سليمة للمستقبل كما يمكن الاحتفاظ بالبيانات التاريخية لنشاطات و مشاكل معينة لتكون معيارا تستند إليه في حساب الاحتمالات[3].

3- أسلوب شجرة القرارات : و هي وسيلة تستعمل في تحليل القرارات، و تعبر عن الاختيارات البديلة بمصطلحات كمية يمكن التوصل إليها أثناء عملية التمحيص لمشكلة ما ، و يتم تمثيل سلسلة من القرارات الخيارية في شكل فروع، و تمثل النتائج اللاحقة الممكنة في

[1] فتيحة بلحاج، الأساليب الكمية في معالجة المعلومة لاتخاذ القرار، الملتقى الدولي الأول حول "الطرق الكمية المطبقة في التسيير"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التيير، يومي :جامعة سعيدة، 2013، ص: 13.

[2] أحسن طيار، واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية-دراسة ميدانية بقطب المحروقات في ولاية سكيكدة بالجزائر-، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجد 8، العدد 01، الأردن، 2012، ص:05.

3 بوشنافة أحمد، أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية- حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية-، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد يومي 23/22 أفريل "، البليدة،2003، ص: 08.

شكل المزيد من التفرعات، و نقطة الاتصال التي يجب عندها اتخاذ القرار تسمى "عقدة القرار"[1] .

كما تعرف: أنها رسم بياني يوضح الأفعال الممكن اتخاذها، حالات طبيعية و احتمالها و المنافع المرتبطة بكل احتمال [2]، وتأتي فائدة استخدام شجرة القرار لشفافية و سهولة التحليل حيث يمكن رؤية كل فروع عملية اتخاذ القرار بيانيا[3].

4- نظرية المباريات الإدارية : التي تستخدم في الحالات و المواقف التي تتميز بوجود الصراع بين ا لم ؤسسات المتنافسة المستقلة سواء كانت أفراد أو مؤسسات حيث يعمل المتنافسون على تحديد أفضل الإستراتيجيات التي تمكن تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر، ثم اختيار هذه الإستراتيجية عل المنافسين الآخرين وردود الفعل التي يمكن أن تحدث و التصرفات التي يتوقع القيام بها.[4]

5- أسلوب التحليل الحدي : الذي يقوم بالمفاضلة بين البدائل المطروحة ومن أهم المعايير التي يستخدمها هما معياران: التكلفة الحدية والعائد الحدي لتحديد العائد الأقصى من خلال تحديد ما إذا كان اتخاذ القرار معين سوف يؤدي إلى تحسين وضع المؤسسة عن ما كانت عليه سابقا أم لا. كما يسعى هذا التحليل إلى معرفة مقدار الزيادة أو النقص التي تحدث عن إضافة عنصر واحد من عناصر الإنتاج التي تسيطر عليه الإدارة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، كما يساعد في تقدير أحداث المستقبل.[5]

---

[1] سليم بطرس، مرجع سبق ذكره، ص : 75.

[2] مصطفى بابكر، التحليل باستخدام شجرة القرار، الموقع الالكتروني للمعهد الوطني للتخطيط، الكويت،www.arab-api.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/12.

[3] زينب بن تركي، الأساليب الكمية في صناعة القرار-أسلوب شجرة القرار نموذجا-، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد06، جامعة غرداية، 2009، ص:15.

[4] بوشنافة أحمد، أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية- حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[5] نفس المرجع ، ص: 14.

6-أسلوب دراسة الحالات : يقوم هذا الأسلوب على تعريف و تحديد المشكلة محل القرار و التفكير في أسبابها و أبعادها و جوانبها المختلفة، و تصور الحلول البديلة لها استنادا إلى المعلومات المتاحة عن المشكلة، و يعتبر من من الأساليب الهامة في مجال اتخاذ القرارات إذ أنه يساعد على تطوير و تحسين قدرات و مهارات متخذ القرار على التحليل و التفكير ألابتكاري لحل المشكلات الإدارية التي تواجههم.[1]

7-أسلوب البرمجة الخطية : تعد البرمجة الخطية من أهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات الإدارية و ذلك لأنها تهتم بمشكلات تخصيص أو توزيع الموارد المحدودة مثل أموال، المعدات الأولية و الأفراد بشكل فعال على أنشطة معروفة، بقصد الوصول إلى هدف يحقق الانتفاع الأمثل من هذه الموارد ضمن القيود المفروضة على الإدارة.[2]

المطلب الرابع : خطوات عملية اتخاذ القرارات و صفات متخذ القرار.

تمر كل عملية من العمليات بمجموعة من المراحل **أو** الخطوات من أجل تحقيق هدف معين أو غاية ما و عملية اتخاذ القرار كغيرها من العمليات تمر بمجموعة من الخطوات لبلوغ إلى الحل الأفضل قرارات سليمة وفق لصفات وخصائص يتسم بها متخذ القرار من أجل الوصول إلى مدى صلاحية و كفاءة هذه القرارات.

1-خطوات عملية اتخاذ القرارات : تتضمن عملية اتخاذ القرار بمجموعة من الخطوات المتتالية و المتناسقة كالتالي :[3]

1-1-تحديد المشكلة : تعد مرحلة تحديد أو تشخيص المشكلة من أهم مراحل عملية اتخاذ القرار بهدف الوصول لحلها، و يتم ذلك غالبا من خلال الوقوف على مظاهر أو أغراض المشكلة ثم بالتحليل

[1] سليم بطرس، مرجع سبق ذكره، ص : 79.

[2] فتيحة بلحاج، الأساليب الكمية في معالجة المعلومة لاتخاذ القرار، الملتقى الدولي الأول حول "الطرق الكمية المطبقة في التسيير"، مرجع سبق ذكره، ص :14.

[3] حسن ياسين طعمة، نظرية اتخاذ القرارات، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010،ص: 21.

و التدقيق، و بيان الأسباب الأساسية التي أدت إلى حدوث هذه الظواهر و من هنا ينبغي التفرقة بين مظاهر المشكلة و الأسباب التي تمثل أساس المشكلة.

1-2-تقييم البدائل : تشير إلى عملية تقييم البدائل إلى تحليل كل بديل للتعرف على مزاياه و عيوبه، قوته وضعفه، و ما يترتب عليه من ايجابيات و سلبيات، و لا تتم هذه العملية دون الاعتماد على المقارنة بين البدائل، و تتطلب هذه المرحلة الإدراك الواعي و الرؤية للأمور المستقبلية، فالأمر يتطلب قدرا تدقيقا من التنبؤ و التوقع لما في هذا المستقبل من عوامل و متغيرات.

كما تتطلب هذه المرحلة أيضا تحديد المعايير الواجب الالتزام بها عند إجراء عملية المفاضلة بين البدائل المطروحة ومن أهم تلك المعايير ما يأتي:

- الكفاءة: يتسم البديل بالكفاءة إذا كان بالإمكان باحتواء المشكلة أو الانتهاء الفرصة المتاحة.
- الجدوى: و يشير هذا المعيار للعوائد و المكاسب التي يمكن أن تتحقق إذا تم تبني هذا البديل.
- إمكانية التطبيق: و يمثل هذا المعيار القدرة على تطبيق البديل في ظل الموارد و الإمكانيات المتاحة للمنظمة و كذلك القيود المفروضة عليها بالداخل و الخارج.
- المخاطرة: تتضمن معظم عنصر المخاطرة المتعلق ببذل الجهد و الاستثمارات و الأفكار في ظل ظروف معينة و انتظار نتائجها.
- التوقيت: يمثل الوقت أحد المعايير الهامة للمفاضلة فيما بين البدائل المطروحة.
- التكاليف: يشير هذا المعيار إلى ما يتحمله متخذ القرار من أعباء مختلفة خاصة ما يرتبط بالتكاليف المالية وتوزيعها الزمني.
- القيم الشخصية: و تشير إلى القيم و المعتقدات و الاتجاهات الشخصية لمتخذ القرار كالقيم الاجتماعية والاقتصادية و الفكرية و السياسية...و غيرها.

1 3 اختيار أفضل البدائل: في هذه المرحلة يترجم متخذو القرار جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل، أي اختيار البديل الذي يعطي أكبر قدر من الفوائد و المزايا المحتملة و يقلص السلبيات و العيوب على أقل مما يمكن.

و تتلخص المعايير التي يتم استخدمها في عملية باختيار أحد البديل المناسب لحل المشكلة فيما يلي [1]:

- عدد و أهمية الأهداف التي يحققها بديل معين.
- مدى اتفاق البديل مع أهمية المؤسسة و سياستها و خططها.
- المنفعة أو المكاسب التي يحققها.
- درجة عنصر المخاطرة في مراحل التنفيذ المختلفة مستقبلا.
- التوقيت المطلوب لتنفيذ البديل و مقدار الجهد البشري اللازم.
- مدى ملائمة كل بديل مع العوامل الخارجية.

1-4 تطبيق القرار: إن عملية اتخاذ القرار لا تنتهي بانتهاء خطوة اختيار أفضل بديل العملية بل تتعدى بوضع القرار موضع التنفيذ ، أي تحويله إلى قرار فعال بواسطة أفراد يحتاجون إلى تحفيز مادي و معنوي للتنفيذ الفعال، وإشعارهم بأنهم القرار قرارهم.[2]

1-5 متابعة التطبيق و تقييم القرار: تهتم المرحلة الأخيرة في عملية اتخاذ القرار بمتابعة عملية تطبيق القرار وتقييم النتائج، حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار و دوره في حل المشكلة موضوع الدراسة ،إلى جانب ذلك فالمتابعة تظهر مدى الانحراف عن المخطط سعيا إلى السرعة و الدقة في معالجة الانحرافات و التعرف على أسبابها. [3]

و من أهم العوامل التي تزيد من فاعلية القرار:

- التحليل المنطقي للمشكلة بعيداً عن المؤثرات العاطفية.

[1] زكريا الدوري و آخرون، وظائف و عمليات منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،2010،ص: 98.

[2] بشير العلاق، مبادئ الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 80

[3] حسن ياسين طعمة، مرجع سبق ذكره، ص:27

- تحديد الهدف المطلوب الوصول إليه.
- ضمان تعاون والمشاركة مع الأفراد في تنفيذ القرار.
- التمعن في إصدار القرار قبل اتخاذه وعدم التسرع.
- عدم التخوف من إصدار القرار.
- متابعة النتائج حتى لا تنحرف عن المسار المطلوب.

2- صفات متخذ القرار : ومن الطبيعي أن يتمنى كل متخذ القرارات أن تتوافر لديه مواصفات معينة تمكنه من اتخاذ قرار أمثل و تتضمن اعتبارات القرار الأمثل ما يلي:[1]

- فهم واضح ودقيق للأهداف المتعددة التي تلائم المشكلة موضع القرار.
- تعريف محدد و شامل و دقيق للمشكلة موضع القرار و جوانبها المختلفة.
- المعرفة كاملة بالبدائل الممكنة و بطريقة يمكن الاعتماد عليها في تقدير ما يترتب على اختيار كل بديل.
- الطريقة السليمة لتحديد العلاقة بين نتائج كل بديل و الأهداف المرغوب تحقيقها.
- الحرية الكاملة للاختبار بين البدائل التي تحقق الحل الأمثل للمشكلة.

أما بالنسبة لأهم الصفات أو السمات الواجبة توافرها في متخذ القرار فيمكن تلخيصها في الشكل التالي:[2]

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص:33

[2] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص50

الشكل رقم (14) : الصفات الواجب توافرها في متخذ القرار

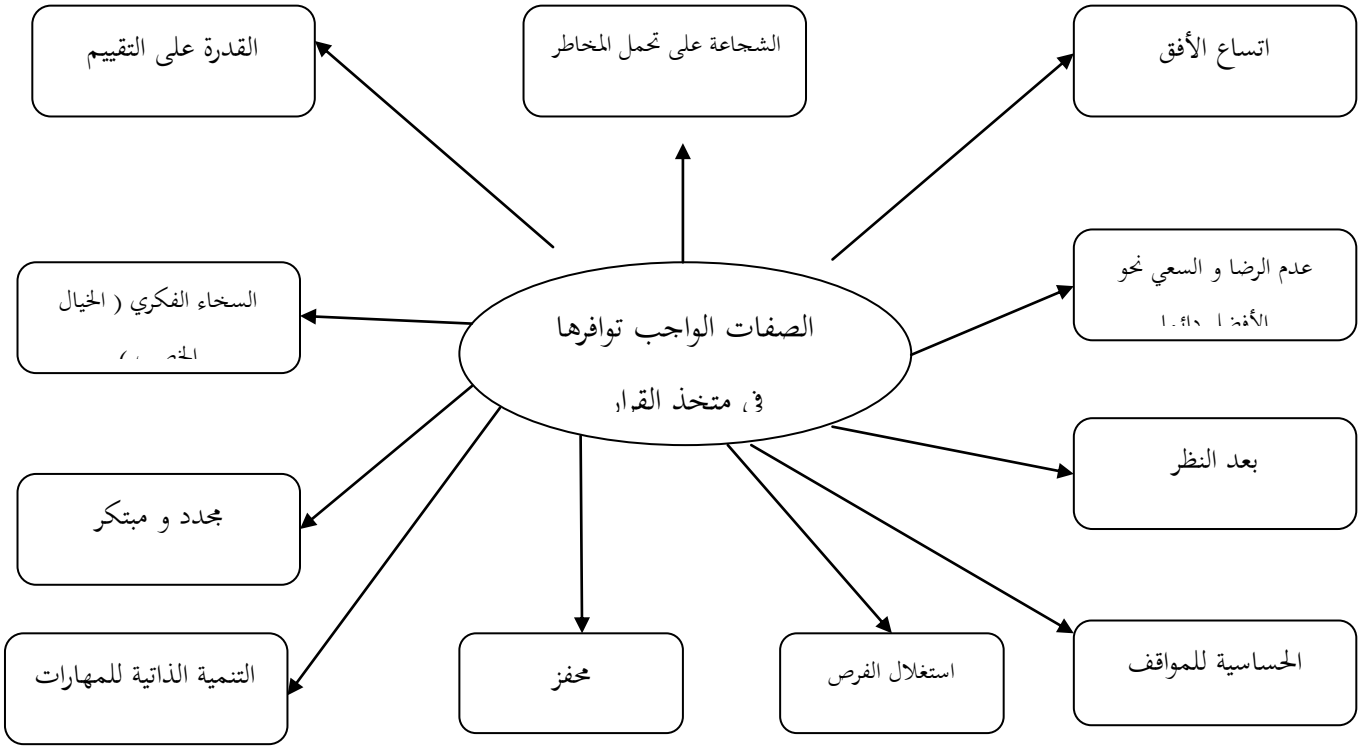

المصدر : سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

و تتمثل المشكلة الأساسية في اتخاذ القرار الأمثل في عدم توافر معظم هذه الاعتبارات بصفة مطلقة، و بما أن متخذو القرارات يعتمدون على المعلومات المحاسبية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، و لكي يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية، ومن هذه الصفات[1]:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك).
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة و الملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
- الخبرة النوعية و الزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية معينة.

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص: 32

المبحث الثاني: مدخل لجودة المعلومات المحاسبية

لا شك أن وجود نظام محاسبي لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، وفي ظل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرارات هي مشكلة توافر المعلومات، بل أن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح هناك وفرة هائلة وكم ضخم من المعلومات التي تتطلب غربلتها لاختيار المعلومات الملائمة والمناسبة لمتخذ القرار، ويتوقف ذلك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات السليمة و الفعالة.

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

لقد تعددت مفاهيم الجودة في المعلومات المحاسبية و ذلك لما لها من أهمية و فائدة للمسؤولين و دور في ترشيد القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية، و لذلك توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة و على رأسها مجلس المعايير المحاسبة الأمريكي FASB، و مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

و كان من أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس المعايير المحاسبة الأمريكي FASB و ذلك حين قام بإصدار المعيار المحاسبي رقم " 02" (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) فالمعيار المحاسبي رقم" 2" جاء لسد الفجوة بين المعيار المحاسبي رقم " 1" و المعايير الأخرى اللاحقة، و الذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس و الإفصاح لعناصر القوائم المالي.[1]

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات أكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، و يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات

[1] ظاهر القشي، هيثم العابدي، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبي لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين، جامعة القاهرة، العدد 72، 2009، ص : 11 .

المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة .[1]

كما تعرف"تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الواجب اعتمادها من أجل تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية .بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية."[2]

كما تعرف : "أنها توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية و التي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل، يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة و في ظل نظام إدارة حوكمة شركات كفء و فعال و كذلك في ظل نظام سوق مالي كفء، يهدف إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار وبالتالي نصل إلى بيانات مالية موثوقة و مفيدة و خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش و التحريف و التضليل"[3]

و تعرف :" تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساس الحكم على مدى تحقيقها لأهدافها، كما استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس و الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئسيين في ترشيد قراراتهم أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات".[4]

و من خلال ما سبق يمكن إعطاء مفهوم شامل لجودة المعلومات لمحاسبية كالتالي :

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص: 194-195.

[2] بشير بن عيشي، عمار بن عيشي ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية ،مداخلة الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر يومي 24-24 نوفمبر 2014، ص: 232.

[3] أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية ،مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر العدد2، جامعة القصيم، السعودية، 2012، ص: 45

[4] عباس شيرازي، مرجع سبق ذكره، ص : 144.

" يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، بحيث تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة و مهمة للمستخدمين، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة و كذلك ترشيد القرارات و كذا عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة."

كما يلاحظ أن هناك قيدين (شرطين) رئيسين يحددان إمكانية القيام بإنتاج المعلومات المحاسبية[1]:

- الجدوى الاقتصادية التي تحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.
- الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة و مدى قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار من قبل شخص معين دون أخر، مع الآخذ بعين الاعتبار إمكانية اختلاف ذلك التأثير من شخص إلى آخر، اعتمادا على نوعية المعلومات ووزنها النسبي ضمن المجموعة التي تنتمي إليها و مدى علاقتها بمعلومات أو قرارات أخرى.

المطلب الثاني: أهمية و قيمة جودة المعلومات المحاسبية:

1- أهمية جودة المعلومات المحاسبية : تعتبر المعلومات بمثابة العمود الفقري للعمل الإداري في أية مؤسسة اقتصادية سواء كانت عامة أو خاصة لكونها القاعدة الأساسية والرئيسية في اتخاذ القرارات الإدارية.

كما عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم، ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل : عصر المعلومات، ثورة المعلومات.

تتضح أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، حيث أن متخذ القرار إذا أراد حل مشكلة معينة فإنه يلجأ إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها، و من ثم جمع المعلومات لكل بديل المعلومات التي يجمعها قد يكون في

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

حالة تأكد منها أو في حالة مخاطرة أو في حالة عدم التأكد من المعلومات التي لديه [1]،كما أن صنع القرار الجيد يعتمد علي معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة.

ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد والتي يواجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة.

و عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة و المعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية بحيث سلامة و فعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة، جودة و كفاية المعلومات المحاسبية التي يبنى عليها القرار و تحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها و في كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على مختلف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة و حديثة تساعدهم في اتخاذ القرارات، كما أن صنع القرار الرشيد و الفعال و الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار، و إن المعلومات الكاملة تساعد في صنع القرار الجيد و بناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة- الشمول- الكمية)، الوقت و التكلفة[2].

كما يمكن أن تؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية إلى تخفيض ظاهرة تردد متخذي القرارات و تمكينهم من التأثير الايجابي فقط في حالة توافر الإدراك العلمي و الخبرة لدى متخذ القرار لفهم و استيعاب المعلومات المستخدمة في صنع القرار أو في حالة ثقة متخذ القرار في جودة المعلومات لاتخاذ القرار الأمثل.[3]

ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات طالما أن المعلومات متاحة ويتمكن تحليلها.

2- قيمة المعلومات المحاسبية : إن المعلومات في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ إن التحكم و الاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور الشركات والمؤسسات.

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص: 145 .

[2] أحمد جمعة و أخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1 ،الاردن ،2003،ص :10.

[3] غسان اللامي و أخرون، نظم المعلومات و دورها في تطوير منظمات الأعمال و تنميتها، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص : 352.

و يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءا من النظام الكلي للمعلومات ويلعب هذا النظام دوراً هاماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف المستويات لاتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية.

إن المعلومات المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأداءها ونفقاتها النقدية وغير النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل المعلومات المحاسبية عن طريق التقارير و القوائم المالية والتي يجب أن تكون ملائمة و معدة بطريقة جيدة تتضمن المصداقية الكافية حتى يمكن الاعتماد عليها و استخدامها فب اتخاذ القرارات المناسبة .[1]

وتتمثل قيمة المعلومات في المنافع الناتجة أو التي تم إحداثها من المعلومات مطروحا منها تكلفة الحصول أو توليد المعلومة، و من أهم فوائد و ميزات المعلومات هو التقليل من القرارات غير المهمة و ازدياد المقدرة للتخطيط [2].

كما يمكن أن يكون للمعلومات المحاسبية دور ايجابي في سلامة القرارات الإدارية و من ثم إنجاح مخطط التنمية، وهذا الدور سيأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط و تنفيذها و متابعتها.

المطلب الثالث: خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات قيمة فعالية و ذات جودة عالية عندما تتسم بمجموعة من الخصائص و التي بدورها تعطي للمعلومات المحاسبية قيمة و منفعة من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات، و لذلك يجب تحديد و تعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيد في اتخاذ القرارات، وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

1- الخصائص الأساسية: و يتعلقان بخاصيتين رئسيتين وهما :

[1] لعماري أحمد، نظام المعلومات المحاسبي و عملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 21، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 ،ص: 123-124.

[2] نصال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية ،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، عمان ،ط1،2011، ص : 16

1 1 الملائمة: يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية و الأغراض التي تعد من اجلها، و لكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ القرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة كالتالي :

"هي تلك المعلومات التي توافق أو تطابق احتياجات متخذ القرار"[1]

" كما هي تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات و بين القرار موضوع الدراسة أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار"[2].

"تعتبر المعلومات ملائمة – أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين- إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة "[3].

"و يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أما إذا كان لديهم مثل هذه التوقعات وقت الحصول على المعلومات فإن هذه الأخيرة ستمكنهم من تعزيز هذه التوقعات أو إحداث تغيير فيها، و في كلتا الحالتين تعتبر المعلومات ملائمة لأنها أدت لتغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة و البدائل التي يتضمنها، و لا شك أن استعمال مبدأ التحفظ سيخفض القيمة التنبؤية و الرقابية للمعلومات المنشورة."[4]

و المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من :[5]

- تكوين التوقعات عن نتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاصرة أو المستقبلية.

[1] خليل محمد العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص : 125.

[2] أحمد عبد الرحمن المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة حالة الشركات الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص :263

[3] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[4] بديسي فهيمة، بوجينب عادل ،تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر يموي 24-24 نوفمبر 2014، ص: 11.

[5] أحمد عبد الرحمن المخادمة، مرجع سبق ذكره، ص : 263.

- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات و هذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل و تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية

وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال الأتي :

1-1-1 التوقيت الزمني المناسب : أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار،[1] فلا قيمة للمعلومات الدقيقة إذا لم تصل في الوقت المناسب.

1 1 2 **القيمة التنبؤية:** بمعنى أن تكون للمعلومات المستخدمة قدرة تنبؤية بالمستقبل أي أن تكون صالحة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل[2].

1 1 3 **القيمة الرقابية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة و التقييم من خلال التغذية العكسية و تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.[3]

1-2 الثقة: تعد الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة و تعرف هذه الخاصية كالتالي :

" هي خاصية المعلومات في التأكيد بان المعلومات خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة، و أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله."[4]

كما تعرف على أنها " الثقة بالمعلومات المتوفرة و مصداقيتها و بالتالي إمكانية الاعتماد عليها."[5]

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص: 34.

[2] عواطف محسن، حياة بزقراوي، أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر يومي 24-24 نوفمبر 2014، ص: 06.

[3] ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[4] رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

[5] مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار الميسرة للنشر و التوزيع ،ط2009،2، ص: 19.

كما أن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها وعليه يمكن تحقيق خاصية الثقة من خلال الأتي :

1-2-1- صدق التعبير: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة، أمنية وخالية من أي تلاعب معتمد. [1]

1-2-2- (**الحياد عدم التحيز**): أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات و تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون أخر[2].

1-2-3-قابلية التحقق: أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، و إذا ما تم استخدم نفس الطرق و الأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية[3].

الخصائص الثانوية: و هي تتعلق بالاتي:

2-1-الثبات: و هي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.[4]

أي الثبات في النسق الواحد أي أن تسجل الأحداث الاقتصادية و يقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى، فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى .

[1] ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[2] إبراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره، ص:36.

[3] قورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص: 267.

[4] Richard G. Schroeder, Myrtle W. Clark and Jack M. Cathey, Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc U.S.A, 2001. Page 19.

- تطبيق نفس المفاهيم و طرائق القياس و الإجراءات بالنسبة لكل من العناصر في القوائم المالية.

2-2 قابلية المقارنة: أي الاتساق إن هذه الخاصيةٌ متداخلة مع الخاصيةٌ السابقة، وهي تعني الانتظام في تطبيق الأساليبٌ والقواعد المحاسبيةٌ من فترة إلى أخرى لكي تمكن مستخدمي القوائم الماليةٌ من مقارنة نتائج أعمال المؤسسة على مر الزمن.[1]

الشكل :(15) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

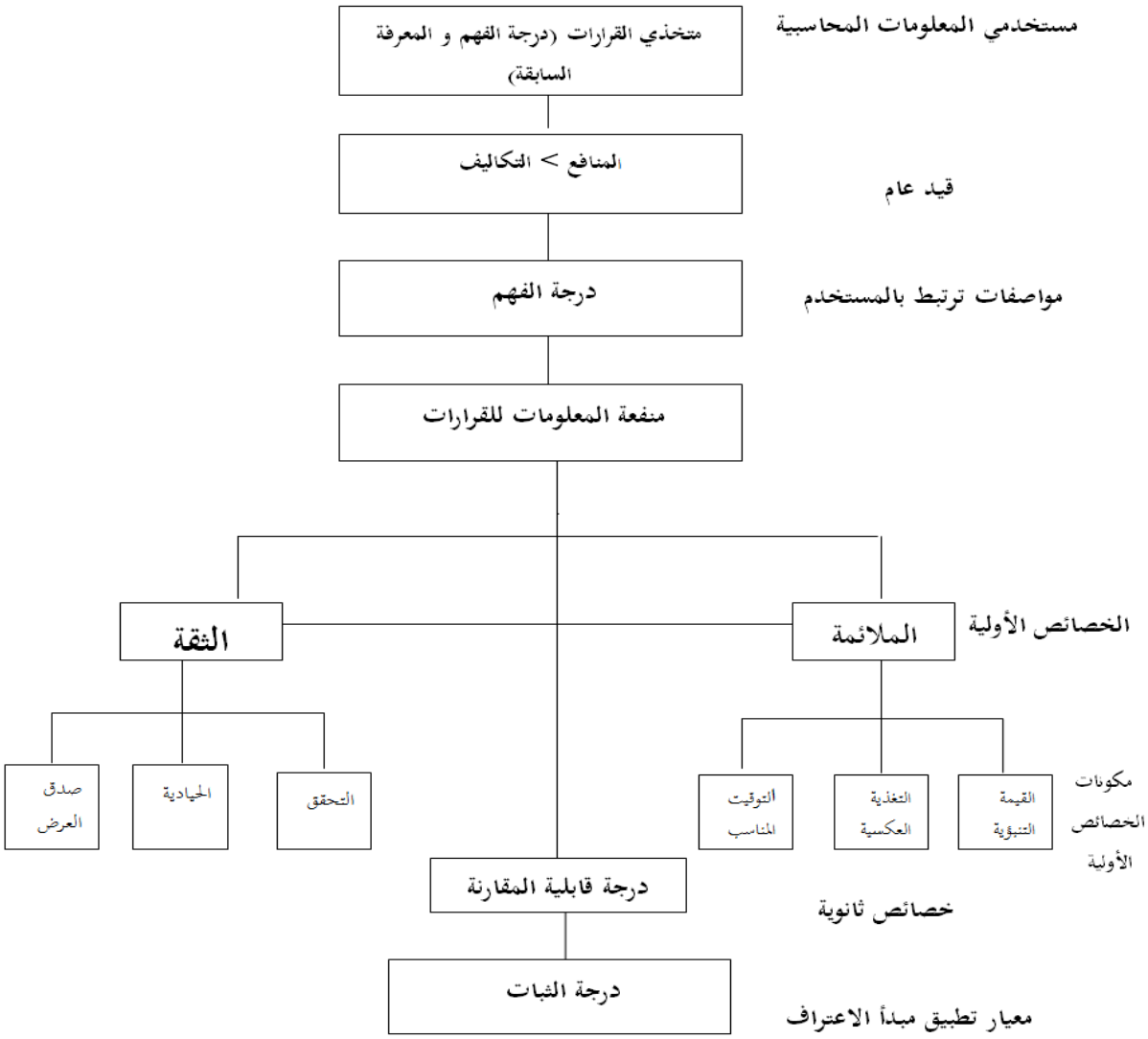

المصدر : كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره،ص: 34 .

[1] إبراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

المطلب الرابع: محددات و معايير جودة المعلومات المحاسبية :

1-محددات جودة المعلومات المحاسبية : عند تحديد درجة جودة المعلومات المحاسبية و ذلك من قبل مستخدميها نجد مجموعة من العوامل التي تحددها تتمثل هذه العوامل في: الأهمية النسبية، منفعة و تكلفة المعلومات لمتخذ القرار.

1-1منفعة و تكلفة المعلومات : و هي الموازنة بين تكلفة إنتاج معلومات مفيدة و بين المنفعة المتوقعة من تلك المعلومات بحيث تكون المنفعة > التكلفة[1]، أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية المفيدة يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في إعداد تلك التقارير، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار الموازنة بين التكلفة والفائدة، فكل حالة تخضع لاجتهاد ومعالجة تختلف عن حالة أخرى.

1-2-الأهمية النسبية: و هي الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة و مدى قدرتها على التأثير على اتخاذ القرار من قبل شخص معين دون أخر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اختلاف ذلك التأثير من شخص إلى أخر، اعتمادا على نوعية المعلومات و وزنها النسبي ضمن المجموعة التي تنتمي إليها و مدى علاقتها بمعلومات [2].

2-معايير جودة المعلومات المحاسبية: تنتج و تعد المعلومات المحاسبية لتصبح في شكل أكثر نفعا لمتخذ القرار و ذلك لقيمتها في صنع القرار، و لذلك يجب أن تكون هذه المعلومات أن تتمتع بمستوى عال من الجودة ونظرا لتعدد و اختلاف مفهوم جودة المعلومات المحاسبية إلا أنه يمكن تحديد معايير عمة لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي :[3]

2-1-الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي درجة التمثيل المعلومات للبيانات و الأحداث المتعلقة بالماضي أو الحاضر أو

[1] رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2] ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، مرجع سبق ذكره، ص:34.

[3] غسان اللامي و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

المستقبل و أنه كلما زادت دقت المعلومات كلما زادت جودة المعلومات كلما زادت قيمة المعلومات في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

2-2-المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية : إن جودة المعلومات تتحدد و تقيم من زاوية المنفعة المستمدة منه و تتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما: صحة المعلومات و سهولة استخدامها، و تحدد أهم منافع المعلومات فيما يأتي :

- **منفعة شكلية:** و تعني هذه المنفعة كلما تطابق شكل و محتوى المعلومات مع تطابق متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
- **منفعة زمنية:** و تعني أنه يكون للمعلومات قيمة كبيرة جدا إذا توافرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج فيه إليها.
- **منفعة تقييمية و تصحيحية:** و تعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، و كذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

2-3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالفاعلية مدى تحقيق الوحدة لأهدافها من خلال موارد محدودة و بتطبيق هذا التعريف للفاعلية على نظام المعلومات فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفعالية بأنها: مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودتها.

2-4 الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية : يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف الوحدة بأقل استخدام ممكن للموارد، و الذي يستهدف إنتاج المعلومات الجيدة بأقل التكاليف الممكنة و التي يجب أن لا تزيد عن قيمتها، و من ثم أصبحت تكلفة المعلومات من المقاييس الهامة المحددة لجودة المعلومات.

2-5 التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقعات أحداث و نتائج المستقبل، و إن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط للمستقبل

واتخاذ القرارات، و إن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط و اتخاذ القرارات، ولذلك تتمثل جودة المعلومات في مقدرتها التنبؤية و تخفيض حالة عدم التأكد و ذلك عند استخدامه كمدخلات لنماذج التنبؤ.

المبحث الثالث: قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية

يعد قرار التمويل مهم في الإدارة المالية للمؤسسة و ذلك لما يعتمد و بشكل كبير على تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، من خلال اختيارها للمزيج الأمثل من المصادر المتاحة من أجل تعظيم قيمتها.

المطلب الأول: تعريف قرار التمويل و العوامل المؤثرة فيه:

1- تعريف قرار التمويل: لقد تعددت مفاهيم قرار التمويل و لعل من أهما ما يلي:

يعرف بأنه :" هو عملية اختيار المزيج أكثر ملائمة للتمويل طويل و قصير الأجل، و تحديد مصادر الأموال قصيرة و طويلة الأجل و فق البدائل التمويلية المتاحة تكلفتها و تأثيرها على المدى الطويل. "[1]

و يعرف :"هي عملية اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، و هي هيكل رأس المال و مصادر التمويل."[2]

كما يعرف : "بأنه البحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات باختيار بين إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة، فهو قرار مرتبط ارتباطا وثيقا بقرار الاستثمار لأنه سيكون مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري و تكلفة تمويله. "[3]

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص: 12 .

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل و إدارة المؤسسات المالية،دار الحامد للنشر و التوزيع ط1، 2000، ص: 21 .

[3] زغيب مليكة، بوجغادة الياس، دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي :صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة يومي: 14-2009/04/15 ص:02.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن قرار التمويل هو : " هو عملية تحديد كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات و تحديد المزيج أو تشكيل التوليفة الأمثل من مصادر التمويل المتاحة والمناسبة مع تحديد قيمة مبلغ، تكلفة التمويل ، طريقة التمويل بالإضافة إلى نوع التمويل المناسب. "

2- العوامل المؤثرة في قرار التمويل:

يوجد مجموعة من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارا التمويل تتلخص أهمها[1]:

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
- عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال.
- وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة و البحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل.
- القيود الأخرى التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل.
- المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال .

المطلب الثاني: المبادئ الحاكمة للسياسة التمويلية الرشيدة :

الواقع أن السياسة التمويلية الرشيدة و التي تعتمد على الأسلوب العملي سوف تنعكس في صورة قرارات تمويلية سليمة بالشكل الذي يحق الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل المختلفة، و التي تساهم في مجموعها في عملية التمويل الكلية مع أهمية مراعاة الدقة و الحذر في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي ذو الالتزامات الثابتة المحددة مسبقا.

و نحن نرى أن القرارات المالية الخاصة بالتمويل و عند صياغتها يجب أن نحرص على تحقيق المبادئ التالية [1]:

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2006 ، ص :277 .

- تحقيق التوازن في الهيكل التمويلي من حيث التوازن بين كل من التمويل بالملكية و التمويل بالمديونية و أن يتوافق مع نمط الهياكل التمويلية في الشركات أو الأنشطة المماثلة.
- تحقيق التوازن في الهيكل المالي من حيث التناسب بين مصادر التمويل و استخداماتها من زاوية أجال الاستحقاقات لكل منهما.
- تخفيض تكلفة التمويل الكلية بقدر الإمكان.
- تخفيض درجة المخاطر و العمل داخل درجة مقبولة منها، و يتضمن برنامج تحليل و صناعة القرار التمويلي العناصر التالية :

1-تحليل و صناعة الهيكل التمويلي.

2-السيطرة على المخاطر المالية و قياسها.

3-السيطرة على مخاطرة الأعمال و قياسها.

4-السيطرة على المخاطرة الكلية و قياسها.

المطلب الثالث: محددات الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية:

قبل التعرف على محددات الهيكل التمويلي يتوجب علينا التعرف على مفهوم الهيكل التمويلي للوحدة كالتالي :

1-الهيكل المالي: يقصد بالهيكل المالي للمؤسسة" بتوليفة أو مزيج مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتمويل أصولها، حيث يتكون من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة سواءا كانت هذه العناصر طويلة الأجل، قصيرة الأجل، اقتراض أو أموال ملكية."[2]

كما يعرف أنه" تشكيلة المصادر التي حصلت المؤسسة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها وهو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية."[1]

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

[2] عاطف وليد أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص: 402.

2-محددات الهيكل التمويلي للمؤسسة: ثمة عوامل أساسية تباشر تأثيراتها على القرارات الخاصة بتشكيل الهيكل المالي لأي منشأة :[2]

2-1 مخاطر النشاط : تشير هذه المخاطر إلى درجة الخطورة المرتبطة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة إذا لم تستخدم التمويل بالاقتراض، و كلما زادت درجة مخاطر النشاط تطلب هذا تخفيض النسب المثلى للتمويل بالدين .

2-2 الموقف الضريبي للمؤسسة: أحد الأسباب التي تدفع للمؤسسة للتمويل من خلال القروض هو أن مدفوعات فوائد هذه القروض تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم وصولا للدخل الخاضع للضريبة، الأمر الذي يخفض من عبء الضرائب على المؤسسة.

2-3 المخاطر المالية: ترتبط هذه المخاطر بقدرة الوحدة على سداد التزامها، وكلما زادت المخاطر المالية التي تواجهها.

2-4 المرونة المالية أو التمويلية: تشير المرونة المالية إلى قدرة المؤسسة على تجميع وحشد الأموال بشروط معقولة في ظل الظروف المعاكسة، وذلك بإدراك المدراء الماليون بالوحدات الكبرى أهمية وضرورة التمويل المستقر ضمانا لاستقرار عمليات الوحدات ومن ثم نجاحها الوحدة قل اعتمادها على التمويل باستخدام الاقتراض.

2-5 درجة تحفظ أو جرأة الإدارة : يتميز بعض المدرجين أعلى من المغامرة و الجرأة مقارنة بغيرهم حيث يعتمدون إلى استخدام الاقتراض بشكل مكثف في محاولة منهم لرفع أرباح الوحدة، و لا يؤثر هذا العامل على الهيكل المالي الفعلي، و لكن يؤثر على الهيكل المالي الذي يستهدفه المدير المالي.

2-6 مدى استقرار المبيعات: تستطيع المؤسسة الاقتصادية التي تتميز مبيعاتها بالاستقرار النسبي أن تعتمد و هي مطمئنة على التمويل من خلال القروض، و تتحمل من ثم بتكلفة ثابتة أعلى من المؤسسات التي تتسم بعدم

---

[1] عدنان تا به التميمي، فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازّوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 349 .

[2] عاطف وليد أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص: 402 .

استقرار مبيعاتها، و تأسيسا على ذلك فان المؤسسات الاقتصادية التي تتميز باستقرار منتجاتها يمكنها في غالبية الأحوال استخدام نسب عالية من الاقتراض مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

2-7 هيكل الأصول : تلجأ المؤسسات التي تتميز أصولها بتوفير عنصر الأمان للمقرض إلى استخدام الاقتراض بشكل كبير لتمويل أنشطتها، و تتمثل الأصول ذات الاستخدامات العامة في العديد من الأنشطة ضمانا جيدا للقروض.

2-8 الرفع التشغيلي: مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تستطيع المؤسسة الاقتصادية التي تتميز بانخفاض درجة الرفع التشغيلي أن تستخدم الرفع المالي (الاقتراض) بشكل أفضل.

2-9 معدل النمو : مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تعتمد المؤسسات التي تتميز بسرعة نموها على التمويل باستخدام القروض بشكل كبير، كما أن ارتفاع تكاليف التمويل بالأسهم مقارنة بتكاليف التمويل بالدين يشجع الوحدات على زيادة الاعتماد على الاقتراض، في حين أنه قد تواجه المؤسسات النمو السريع المتزايد على الاقتراض مخاطر أكبر بشكل قد يقلل من رغبتها في اللجوء إلى الاقتراض.

2-10 الربحية: يرصد البعض في الواقع العلمي أن المؤسسات التي تتسم بارتفاع معدلات عوائدها على الاستثمار تميل لاستخدام أقل لمصادر الاقتراض، و رغم أنه ليس هناك تبرير نظري لهذه الحقيقة إلا أن أحد التفسيرات العلمية هو أن المؤسسات التي تحقق مستويات أرباح مرتفعة جدا لا تحتاج إلى اللجوء إلى الاقتراض إذ تمكنها أرباحها المرتقبة جدا من أن تخلق مصادر ذاتية للتمويل تستخدم في تمويل أنشطتها المتنامية.

2-11 التحكم أو السيطرة: إن مدى تأثير التمويل بالاقتراض بالمقارنة بتأثير التمويل بالأسهم على مركز و قدرة الإدارة في الرقابة يمكن أن يؤثر في هيكل رأس المال ، فإذا كانت الإدارة في الوقت الراهن لديها سيطرة تصويتية (تمتلك أكثر من 50% من الأسهم) و لكنها ليست في مركز يسمح لها بشراء أي إضافية فسوف تفضل استخدام القروض على الأسهم في تمويل الاستثمارات الجديدة باعتبار أنه لو تم هذا التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة فإن ذلك قد يفقدها السيطرة على المؤسسة، و من جهة أخرى قد تقرر إدارة المشروع استخدام

التمويل عن طريق أموال الملكية و إذا كان المركز المالي للمؤسسة يتسم بالضعف، و إذا لجأت في هذه الحالة للتمويل عن طريق الاقتراض لتعرضت المؤسسة لمخاطر عدم القدرة على تسديد ديونها و من ثم مخاطر التعرض للإفلاس، وعلى جانب أخر التخفيض من الاعتماد على الاقتراض في تمويل الأنشطة بشكل مغال فيه قد يجعلها أكثر عرضة لمخاطر الاستحواذ و الاستيلاء عليها من طرف المستثمرين، و تأسيسا على ما تقدم نوع التمويل الأفضل بالنسبة للإدارة يختلف من موقف إلى أخر و لذلك يجب اختيار التمويل التي تشع فيه بالأمان.

2-12 مواقف المقرضين: بصرف النظر عن موقف الإدارة تجاه الرفع المالي في هيكل المؤسسة التمويلي، فإن موقف المقرضين يؤثر بشكل كبير على قرارات الهيكل التمويلي، ففي الكثير من الأحوال تناقش إدارة المشروع مقرضيها و تستطلع أرائهم حول الهيكل المالي المقترح و تعطي أهمية كبيرة لهذه الراء عند تكوين هياكلها المالي.

2-13 أحوال و ظروف سوق رأس المال : تخضع ظروف سوق الأسهم و السندات لتغيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بشكل يؤثر على الهيكل المالي المقترح للمؤسسة، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة السوقية و انخفاض الأسعار السوقية للأسهم و السندات قد لا يشجع المؤسسة إلى اللجوء إلى سوق الأوراق المالية للحصول على احتياجاتها التمويلية.

المطلب الرابع: جودة المعلومات المحاسبية و تأثيرها في قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية

يعتمد متخذ القرار في اتخاذه لقرارات التمويلية على مجموعة من المعلومات المحاسبية تتلخص فوائدها فيما يلي:

1 -فائدة المعلومات لتقدير السيولة و اليسر المالي:

إن من أهداف القوائم المالية توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة و المرونة المالية و اليسر المالي، وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية التي تقوم بها المؤسسة، الأمر الذي يفيدها في تحليل مصادر الأموال و استخداماتها انطلاقا من القوائم المالية الأساسية التي تعدها المؤسسة. [1]

[1] رضوان حلوة حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص: 60.

2- فائدة المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء:

إن للمعلومات المحاسبية دورا أساسيا في نظام تقييم الأداء، فأداء أي مؤسسة لا يمكن أن يتم إلا من خلال توافر معلومات ذات جودة و نوعية عالية تحدد كيفية أو قيمة الانجاز المطلوب تحقيقه، وتعتبر المعلومات إحدى الركائز الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات من وجهة اتخاذ نظر المستخدم الداخلي والخارجي، حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء والرقابة تشكل مدخلات لعمليات القرار سواء داخليا أو خارجيا وتكون القرارات مفيدة وايجابية إذا اعتمدت على معلومات ذات جودة عالية، فاتخاذ قرار جيد يتطلب معلومات دقيقة وجيدة[1].

3-فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس:

تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس و تتجلى أكثر عند استخدام طريقة التحليل المالي، و التي تعتبر من أهم الطرائق و أكثرها فاعلية فالتحليل المالي يتناول موضوع خطر الإفلاس من زوايا عديدة و باستخدام أساليب و أدوات عديدة، و تختلف أهميتها باختلاف طبيعة و أهداف المحلل المالي.[2]

4-فائدة المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية:

تتجلى أهمية فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية فيما يلي:[3]

- تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة و هيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة و الملاءة المالية).
- تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية و ما يعادلها.

[1] حواس صلاح، التوجة الجديد نح ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص: 33.

[2] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص: 31.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين، 2008، ص:15،من الموقع الالكتروني: SME FINANCIAL.

- تساعد المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات و المقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المؤسسات.
- غالبا ما تساعد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية، و تحديد عوامل التأكد المرتبطة بها.
- تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بين صافي الربح و التدفقات النقدية.

المبحث الرابع: قرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية في ظل جودة المعلومات المحاسبية

إن اتخاذ القرارات الاستثمارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية بالنسبة للإدارة المالية للمؤسسة الاقتصادية لأنها جزءا من عملية التمنية الاقتصادية و الاجتماعية، و دراسة هذه القرارات و تحليلها و العمل على ترشيدها سبيل في إنجاح التنمية ذاتها، لذلك لما له من أهمية كبيرة للمؤسسة و ضمان إستمراريتها و تطورها و من خلال هذا المبحث سنناول ما يتعلق بقرارات الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية خطواته

تعرف عملية اتخاذ القرار الاستثماري بأنها: " عملية تحديد مجالات الإنفاق التي تحقق عوائد تمتد لفترات زمنية طويلة تزيد عن عام واحد. "[1]

و تعرف : " بأنها عملية تحديد كل من المزيج من حجم الأموال المخصصة لكل الأصول الثابتة و المتداولة، تحت إبقاء مستويات كل أصل من الأصول المتداولة مثالية، و اختيار أفضل الأصول الثابتة."[2]

و تعرف أيضا : "هي عملية اتخاذ القرارات الخاصة بحجم الاستثمار، و في أي نوع من الأصول، و تحديد حجم وتكوين هيكل أو محفظة أصول المؤسسة."[1]

[1] نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص:201.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

كما تعرف : " بأنه اتخاذ القرار الذي يهدف إلى تحديد مبلغ الأموال التي تستثمر، و كذا اختيار نوع الأصول التي تكون موضوع الاستثمارات، و يترتب على قرار الاستثمار أخطار على المؤسسة بسبب أن الآثار و النتائج المستقبلية للمشاريع الاستثمارية لا معروفة تكون معروفة بدقة. " [2]

و من خلال ما سبق يمكن أن نعرف القرار الاستثماري: "بأنه سعي الإدارة المالية لاستخدام أموالها الاستثمارية في خلق أصول المالية (الاستثمار في الأوراق المالية) أو في خلق استثمارات عينية (الاستثمار الحقيقي) ، حيث تنحصر في اختيار نوع المؤسسات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة الاقتصادية لتحقيق عوائد مستقبلية مصاحبة للاستثمار و تعتبر هذه القرارات من أهم قرارات الإدارة المالية."

المطلب الثاني : خطوات عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية

تبدأ عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الرأسمالية عادة بإعداد خطة طويلة الأجل للطاقة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية و ذلك خلال فترات زمنية مستقبلية، وبناء على هذه الخطة تتبع الإدارة الخطوات التالية :[3]

- تحديد الإستراتيجية البديلة للحصول على الطاقة الإنتاجية المرغوبة.
- تقدير التكلفة و المنفعة المترتبان على كل إستراتيجية.
- تحديد طرق القرار الذي يسعى استخدامه في الاختيار بين البدائل.
- تقييم نموذج القرار لكل بديل و اختيار المناسب.

و فيما يلي نتناول هذه الخطوات بالتفصيل كالتالي:

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] زغيب مليكة، بوجغادة الياس، مرجع سبق ذكره، ص :02.

[3] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

1- تحديد حاجتها من الطاقة الإنتاجية بتحديد الطرق البديلة للحصول على هذه الطاقة، و يمكن أن نجعل هذه الطرق البديلة في الأتي:

- شراء مبنى جديد أو آلة جديدة.
- شراء مبنى مستعمل أو آلة مستعملة.
- تأجير مبنى بمعداته...الخ.

و يلاحظ أنه يجب ألا يتم أي إنفاق استثماري إلا بعد تحليل دقيق للاحتياجات من الطاقة الإنتاجية و جميع البدائل المتاحة للحصول على هذه الطاقة، كما يجب أن يكون هناك سبب قوي يستدعي القيام بهذا الإنفاق مثل الرغبة في التوسع في أحد خطوط الإنتاج أو في حالة إنتاج منتج جديد أو تقديم خدمة، و من المعروف أنه في المدى الطويل يجب أن تحقق المؤسسة الاقتصادية مستوى معتدل من الربح حتى يمكنها من الاستمرار في النشاط.

2- تقدير التكلفة و المنفعة لكل بديل: يعتبر تقدير التكلفة و المنفعة للاستراتيجيات البديلة من الجوانب الضرورية و الصعبة في نفس الوقت في عملية اتخاذ القرارات، و ذلك أن المنافع تتحقق عادة على مدى فترة زمنية طويلة، وعليه يجب أن نأخذ في الاعتبار عدم التأكد الذي يصاحب هذه المنافع.

كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، و يؤدي ضرورة أخذ هذه العاملين في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية إلى جعل عملية اتخاذ القرارات أكثر تعقيدا.

3- طرق اختيار القرار: نماذج القرارات هي أنظمة للاختيار من بين فرص استثمارية بديلة باستخدام معيار محددا مقدما، وتتعدد نماذج القرارات المستخدمة في الحيلة العملية، إلا أن الأكثر شيوعا ما يلي:

3 1 -**فترة الاسترداد:** تشير فترة الاستيراد إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التكلفة النقدية للأصل الثابت صافي التدفق النقدي الخارج لهذا الاقتراح، وبعبارة أخ، و تحدد فترة الاستيراد بالمعادلة التالية [1]:

[1] سمير محمد عبد العزيز،اقتصاديات الاستثمار- التمويل -التحليل المالي-مدخل في التحليل و اتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص:84.

$$N = \frac{C_0}{C_t}$$

حيث:

N: فترة الاسترداد

C_0: التكلفة النقدية للأصل الثابت

C_t : صافي التدفقات النقدية السنوية

و يعتبر هذا النموذج أكثر نماذج القرارات شيوعا ربما لتركيزه أساسا على عامل المخاطرة، و ذلك أنه كلما طالت فترة الاسترداد كلما زادت درجة المخاطرة للاستثمار المعين، كما و أن طول فترة الاسترداد يعني انخفاض العائد على الاستثمار في الأصل الثابت المعين.

و يتميز نموذج فترة الاسترداد بالمزايا التالية[1] :

- سهولة احتساب فترة الاسترداد.
- إن احتساب فترة الاسترداد يسهل فهمه.
- أن التدفقات النقدية للسنوات المتقدمة هي التي تؤخذ في الاعتبار و في ظل حالة عدم التأكد فإن هذه التدفقات تكون درجة عدم التأكد منها أقل من تلك المصاحبة للتدفقات النقدية للسنوات المتأخرة.
- أن المخاطرة النسبية و على حد ما العائد على الاستثمار يتم قياسها باستخدام فترة الاسترداد.

و على الرغم من المزايا هذا النموذج إلا أن هناك عيوبا جوهرية في تطبيقه منها :

- تجاهل القيمة الزمنية للنقود أثناء احتساب فترة الاسترداد.

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 323.

- أن العمر الإنتاجي للأصل لا يؤخذ في الاعتبار في ظل هذا النموذج، و بالتالي فإن النموذج يتجاهل التدفقات النقدية بعد فترة الاسترداد.
- أن نموذج فترة الاسترداد يتجاهل قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

3 –2 صافي القيمة الحالية: يقوم نموذج القيمة الحالية على مقارنة تكلفة الأصل مع القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المترتبة عليه بعد الضريبة بمعدل للعائد يجب تحقيقه على الأقل، فإذا زادت القيمة الحالية عن التكلفة فإن الأصل يحقق العائد المرغوب على الاستثمار و الذي سبق للإدارة تحديده و في هذه الحالة يجب الاستثمار في هذا الأصل[1]، وهو المعيار الأكثر شهرة لأنه يقوم على مفهوم الجمع بين قيمة الاستثمار وقياس القيمة المقدمة منه.[2]

و يمكن صياغة نموذج القيمة الحالية كما يلي :

$$VAN = \sum_{t=1}^{n} \frac{C_T}{(1+r)^t} - C_0$$

حيث :

C_T: التدفقات النقدية السنوية بعد الضريبة.

r: معدل العائد المرغوب على الاستثمار.

n: العمر الإنتاجي المتوقع للأصل.

C_0: التكلفة المبدئية للاستثمار.

و تستخدم القاعدة التالية كأساس لتطبيق نموذج القيمة الحالية:

[1] نفس المرجع، ص: 324

[2] Octave Jokung Nguéna,Mathématique et gestion de financière, édition de boeck, 1 édition, Bruxelles,2004,p :378.

اتخاذ قرار بالاستثمار إذا كانت القيمة الحالية ≤ التكلفة.

لا تستثمر في الأصل إذا قيمته الحالية < التكلفة.

و يمتاز نموذج القيمة الحالية بأنه يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، كما يؤخذ في الاعتبار التدفقات النقدية طوال العمر الإنتاجي للأصل، إلا أن استخدام هذا النموذج يتضمن عادة بعض العيوب منها[1]:

- أن نموذج القيمة الحالية يعتبر معقدا بعض الشيء و يتطلب استخدام جداول الفائدة المركبة.
- ضرورة اتخاذ قرار بشأن تحديد المعدل المرغوب للعائد و الذي يستخدم في خصم التدفقات النقدية لتحديد قيمتها الحالية.

إن نموذج القيمة الحالية يميل إلى إعطاء الإدارة إجابة محددة و بالتالي قد يعطي الإدارة درجة عالية من الثقة أكثر مما هو مرغوب فيه نظرا لاعتماد النموذج على معدلات رياضية.

2-3 المعدل العائد الداخلي للمردودية: يعرف معدل العائد الداخلي بأنه ذلك المعدل الذي عنده تتعادل القيمتان الحاليتان المخصومتان لكل من التدفقات النقدية الداخلة بعد الضريبة و التدفقات النقدية الخارجة بعد الضريبة، و يعتبر المشروع الاستثماري مقبولا إذا كان معدل العائد الداخلي له مساوي أو أكبر من معدل العائد المطلوب أو معدل الخصم ، و يمكن التعبير عنه كالتالي[2]:

$$\sum_{t=0}^{n} \frac{ct_t}{(1+r)^t} = \sum_{t=0}^{n} \frac{c0_t}{(1+r)^t}$$

حيث:

ct: التدفقات النقدية السنوية بعد الضريبة.

c0: التكلفة المبدئية للاستثمار.

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 325.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص: 231

r: معدل العائد.

n: الزمن الإنتاجي للأصل.

ويلاحظ عند استخدام نموذج المعدل المركب للعائد على الاستثمار ضرورة أن نأخذ في الاعتبار عامل المخاطر ذلك أن نظرية التمويل تقتضي بأن المعدل المرغوب للعائد عادة ما يرتبط بطريقة مباشرة بدرجة المخاطرة التي يتضمنها القرار الاستثماري المعين، فقد ترى الإدارة ضرورة اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أعلى عائد على الاستثمار، إلا أن هذا قد يعني أن الإدارة تقوم باختيار البديل الذي يتضمن درجة من المخاطرة أعلى من تلك المصاحبة للبدائل الأخرى، و بالتالي فهناك احتمال أعلى لفشل القرار الاستثماري المعين في تحقيق الهدف منه.

3 –4 نموذج العائد المحاسبي على الاستثمار

تعتمد طريقة معدل العائد المحاسبي لتقييم المشروعات الاستثمارية على استخدام المفاهيم المحاسبية، حيث عادة يتم تقييم الاستثمار وفقا لهذه الطريقة باستخدام المقاييس المحاسبية لصافي الأرباح عكس طرق التقييم الأخرى التي تعتمد على مفهوم التدفقات النقدية، و هكذا فإنها تتميز باليسر و البساطة و تحسب كما يلي[1]:

$$TRC = \frac{C_0}{C_t}$$

حيث :

TRC: معدل العائد المحاسبي

C_t: الربح المحاسبي بعد الضريبة

C_0: تكلفة الاستثمار

[1] أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص:212.

و تتمثل الميزة الأساسية لنموذج المعدل المحاسبي للعائد في أنه يعتبر مؤشرا لتأثير استثمار معين على قائمة الدخل المؤسسة الاقتصادية ومن الطبيعي أنه ما رغبت الإدارة في استمرار إرضاء ملاك المؤسسة الاقتصادية فإنه من الضروري أن تحقق لهم قدر مرضي من الأرباح [1] .

3-5 دليل الربحية: وهي نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية إلى قيمة التكلفة المبدئية للاستثمار ، فإذا كان الدليل أقل من الواحد الصحيح فيعني هذا أن القيمة الحالية المتولدة عن الاقتراح تقل عن تكلفته المبدئية، و على العكس من ذلك إذا كان أكبر من الواحد الصحيح فيعني هذا أن التدفقات النقدية المتولدة اكبر من تكلفته المبدئية، و بالتالي يصبح الاقتراح الاستثماري مقبولا، وتحسب دليل الربحية كالأتي [2]:

$$IR = \frac{C_0}{C_t}$$

حيث:

IR: دليل الربحية

C_t: القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية

C_0: التكلفة المبدئية للاستثمار

المطلب الثالث : أسس اتخاذ القرار الاستثماري :

لكل عملية اتخاذ قرار مبادئ أو أسس تتخذ على أساسها ومن أهمها أسس أو مبادئ اتخاذ القرار الاستثماري ، لما له من أهمية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و هي كالتالي [3]:

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

[2] منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، مركز الدلتا للطباعة، مصر،2007،ص: 164.

[3] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري ، مرجع سبق ذكره، ص : 41-45.

1-اختيار إستراتيجية الاستثمار الملائمة : إن اختيار إستراتيجية الاستثمار المناسبة التي يتبناه المستثمر تعتمد على مؤهلاته و مجالات التميز التي يبدع بها، و إمكانية تطويرها و طبيعة البيئة المحيطة و سياسة السوق وإمكانية بناء الميزة التنافسية.

2-اعتماد خطوات محددة عند اتخاذ القرار الاستثماري: منها تحديد الهدف من الاستثمار و تجميع البيانات و المعلومات المطلوبة للوصول إلى الهدف و التي توفر القاعدة الأساسية لمتخذ القرار و على اثر ذلك يتم تحديد العوامل الملائمة لاتخاذ القرار المطلوب، ثم عرض البدائل المتاحة و تقييم العوائد لكل بديل و تعني عملية التقييم التنبؤ بالإيرادات المتوقعة خلال مدة الاستثمار، و بعد تحديد درجة المخاطر و مقارنتها بالعوائد في ضوء قطاع الاستثمار الذي تم اختياره، و بعد تجميع المعلومات و تقيم العوائد المتوقعة نتخذ القرار باختيار البديل المناسب

3-**الاستناد إلى المبادئ التالية عند اتخاذ القرار:** و ذلك بالاستناد إلى المبادئ التالية:

3-1 تعدد الخيارات الاستثمارية: تعدد البدائل أو الخيرات هو نتيجة تفاعل الفرص المتاحة و التهديدات التي يتوقع المستثمر مواجهتها، و نقاط القوة و نقاط الضعف و مدى إمكانية قيام متخذ القرار بالموائمة بين هذه البدائل.

3-2 كفاءة إدارة الاستثمارات : نظرا لارتفاع تكلفة الاستثمارات و درجة المخاطر التي تتعرض لها، فإن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب توفر الخبرة و الكفاءة عند اختيار الأداة الاستثمارية المناسبة الذي سيؤثر على المستقبل و على مدى تحقيق الأرباح أو الخسائر.

3-3 اعتماد التنويع في الاستثمارات: يقوم مبدأ التنويع على نظرية المحفظة الاستثمارية التي تدعوا إلى القيام بتنويع الاستثمارات من خلال تعدد أدوات الاستثمار وكذا مجالاته سواء أكان التنويع بأدوات الملكية أو أدوات الدين أو المشتقات المالية، و يهدف التنويع في الأدوات إلى التنويع في العوائد و المخاطر في محفظة المستثمر للوصول إلى هدف تحقيق أعلى عائد مطلوب بأقل درجة مخاطر.

3-4 حساب القسيمة الحقيقية لعوائد الاستثمارات : بعد تحديد العائد على الاستثمار في صورة هدف و حتى نحدد و بشكل دقيق مقدار العوائد المتوقع الحصول عليه، نقوم بخصم التدفقات النقدية المتوقعة (العائد المتوقع) من خلال اختيار معدل خصم معين يرتبط بالبيئة المحيطة بالاستثمار لكي نحسب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها.

المطلب الرابع: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري و العوامل الواجب أخدها في الحسبان:

تتطلب عملية اتخاذ القرار الاستثماري في طياته على الاعتماد و بشكل كبير على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، لما و جب توفر مجموعة من الصفات و الخصائص التي تتسم بها من أجل منحها الجودة مما تمكن ترشيد هذه القرارات .

1-فوائد المعلومات المحاسبية لغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية: إن الهدف الرئيسي لمحاسبة بصورة عامة هو إنتاج و توصيل معلومات محاسبيي مفيدة في اتخاذ القرار، أي أن المحور الأساسي هو منفعة المعلومات و تختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد ترشيد القرارات الاستثمارية المتعلقة بالمؤسسة و التي تهم المستثمرين الحاليين أو المترقبين

1-1-فائدة المعلومات لتقدير التدفقات النقدية :

تحتاج مجموعة كبيرة من المستخدمين الداخليين و الخارجيين إلى تكوين صورة تاريخية عن التدفقات الداخلة والخارجة التي حدثت فعلا خلال الدورة المنصرمة للتنبؤ بالصورة المستقبلية للتدفقات النقدية، مع تحديد حجم

و توقيت تلك التدفقات النقدية المتوقعة و درجة عدم التأكد أو المخاطرة المحيطة بها.

كما يهتم المستثمر بتقدير العائد المتوقع من استثماره في الوحدة و تقييم درجة المخاطرة المترتبة على هذا الاستثمار، ومن الواضح أن حجم و نوعية ذلك العائد النقدي الذي يعود على المستثمر (في صورة توزيعات، أرباح أو فوائد مثلا) يتوقف بشكل أساسي على إمكانية المؤسسة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة في الفترات المقبلة.

و بذلك تتجلى أهمية استخدامات معلومات قائمة التدفقات النقدية و التي تساعد المستثمرين في تحديد مايلي: [1]

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- أثار الأنشطة الاستثمارية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

كما يحتاج المستثمرين إلى المعلومات المحاسبية التي تمكن من تحقيق الأتي : [2]

- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و المتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر و كذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من الارتفاع في قيمة الأسهم
- تقديم درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم و تتمثل في درجة التباين لعائد السوق للسهم التي قد تنتج من تغيرات تتعلق بالسوق و هي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة، وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للمؤسسة الاقتصادية نفسها و التي تسمى درجة المخاطرة غير المنتظمة .
- مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية، و يهدف المستثمر من تكوين المحفظة إلى تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات.

و تهدف المعلومات المحاسبية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي والتغيرات التي تطرأ عليه، بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين من اتخاذ القرارات الاقتصادية، (مثلا :بيع استثمار ما أو الاحتفاظ به) ويشمل مختلف مستعملي المعلومات من المستثمرين، الموظفين، المقرضين، الموردين، العملاء والحكومات... الخ[3].

[1] منير شاكر و أخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن،2005، ص:146.

[2] كمال الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص: 21.

[3] حواس صلاح، مرجع سبق ذكره ،ص : 36.

1-2-فائدة المعلومات لتقديم أداء الاستثمار و القدرة الكسبية له:

يعتبر التركيز الأساسي للتقارير المالية هو تقديم معلومات عن أداء المشروع عن طريق تقديم مقاييس العائد المحاسبي و مكوناته، و رغم أن المستثمر يهتم أساسا بتوقعاته المستقبلية لأداء المشروع، فإنه يهتم أيضا و بدرجة كبيرة بأداء المشروع في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل و المعلومات عن الربح المحاسبي للمشروع.

و يعتبر مؤشر جيد لقياس أداء المشروع أفضل من مما تبينه التدفقات النقدية الحالية، و بالتالي فإن الربح المحاسبي يقدم للمستثمر معلومات عن التدفقات النقدية المحتملة من استثماره في المشروع[1].

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي مؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي المعلومات المالية بالأساس اللازم لقياس مدى و قدرة تلك المؤسسة على توليد التدفقات و احتياجاتها، و تتطلب القرارات الاقتصادية بما فيها المالية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية و كذا توقيت و درجة التأكد المتعلقة بتلك التدفقات.

تقوم قائمة التدفقات النقدية بتقديم و إعطاء مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقديم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و نظائرها، و كذا المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية[2].

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2011، ص:33.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009، ص:26

جدول رقم (02): قائمة التدفقات النقدية طريقة المباشرة

الفترة من .....إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عبد الزبائن			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية (يجب توضيحها)			
صافي التدفقات أموال الحزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المسلمة			
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			

التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)** تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقبال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009، ص:35.

جدول رقم (03) : جدول التدفقات النقدية طريقة غير المباشرة

الفترة من .....إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل			
الاهتلاكات و الأرصدة			
تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
تغير الموردين و الديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (أ)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009، ص:36.

2- العوامل الواجب أخدها في الحسبان عند اتخاذ القرار الاستثماري :

تتطلب عملية اتخاذ أي قرار بعض العوامل التي يجب أن تأخذ في الحسبان من أجل اتخاذ قرار سليم خالي من أي أخطاء :[1]

- التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية يدخل تحت هذا البند ثمن شراء الأصول و التي قد تم على عدة سنوات.
- التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل و إدارة الأصل الاستثماري (تدفقات نقدية داخلية وخارجية سنويا) و تعتبر المبيعات أهم التدفقات الداخلية، ثم يأخذ أيضا الأعباء و النفقات النقدية للعمليات (تدفقات نقدية خارجة) و على مدى العمر الاقتصادية للأصل الاستثماري، و من الضروري الأخذ في الحسبان كلما كان ذلك ممكنا التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.
- التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري: نذكر منها التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة و على الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ القرار خاطئ، مع عدم إغفال نفقات تخريد الأصل.
- الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخارجة و الممثلة في الضرائب: فافتراض أن المؤسسة رابحة فإن كل الأعباء المترتبة عن الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي فهي تحقق وفرا أو مكاسب ضريبية عن كل فترة، و بذلك يمكن النظر إلى هذا الإعفاء من عدة زوايا :

أ - يجب اختيار طريقة الامتلاك المسموح استخدامها من الناحية الضريبية و التي تحقق أقصى ربح و التي تحقق أقصى الوفورات من هذه الناحية، قد تكون هذه الطريقة غير مرتبطة بالعمر الاقتصادي للأصل و بذلك.

ب-يمكن اهتلاك الأصل خلال الفترة المسموح بها من الناحية الضريبية حتى و لو كان للأصل قيمة في نهاية الفترة.

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

كما يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسيين :[1]

- أنه يعتمد كليا على التنبؤات.
- مراعاة أن يكون الاستثمار الجديد متمشيا مع أنشطة المؤسسة و أهدافها و سياستها المقبلة.

ويبقى يحتاج قرار الاستثمار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلة في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح[2].

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007، ص : 192

[2] رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص:58

خلاصة:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية في المؤسسة الاقتصادية و يتوقف نجاح الذي تحققه في المقام الأول على قدرة وكفاءة متخذي القرارات بما لديهم من مفاهيم تضمن رشد القرارات وفاعليتها وأساليب اتخاذها.

و أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الادراة، وازدادت الحاجة إلى إنتاجها باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها و ضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار، و تحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو ا لم عايير الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية.

كما تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة الاقتصادية، وخلصنا إلى أن المعلومات المحاسبية السليمة و الملائمة تؤدي إلى قرارات سليمة مما يؤدي إلى ترشيد القرارات التمويلية و الاستثمارية لما لهم من أهمية كبيرة في تنمية المؤسسة الاقتصادية و كذا تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

حيث انه يتوقف فعالية القرار التمويلي في تحديد التوليفة المثلى للهيكل المالي للمؤسسة و مدى استغلال المصادر التمويلية المتاحة أمامها و استخدامها في استثمارات تضمن تشكيا الثروة و ذلك في ظل جودة و نوعية المعلومات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها.

الفصل الرابع: الدراسة الاستبيانية و التحليلية للمؤسسات الاقتصادية تحت الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل بيانات البحث الميدانية المتوصل إليها، و وصف مفصل للمنهجية و الإجراءات التي اتبعتها الباحثة لمعرفة مدى جودة المعلومات المحاسبية و دورها في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال شرح مختلف الطرق والأدوات التي استخدمت في إتمام الدراسة ووصف مجتمع الدراسة وعينته، وإعداد أداة البحث المستخدمة ومكوناتها، وفحص مدى مصداقيتها و ثباتها، وكذا بيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج،كما يشمل هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة بشكل مباشر، مع تقديم النتائج ومن ثم اختبار الفرضيات و دراسة التأثير.

وفي ظل ما سبق تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول :منهجية الدراسة المتبع .

المبحث الثاني : مناقشة نتائج تحليل البيانات.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات و دراسة التأثير.

المبحث الأول : منهج الدراسة المتبع :

من أجل تحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، بهدف إبراز أهمية المعلومات المحاسبية ومدى استخدامه في ترشيد قرارات التمويلية و الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية ، ولأنه يناسب موضوع البحث، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيانات التي تم إعدادها لهذا الغرض، وكذا الاعتماد في تحليل البيانات المجمعة وتطبيق بعض الاختبارات المتعارف عليها وذلك من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Science .

1- مجتمع الدراسة :

يقتصر مجتمع هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الصناعية المدمجة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص في الجزائر، **و** جاء اختيار قطاع الصناعي كمجتمع لهذه الدراسة انطلاقا من أهمية هذا القطاع على المستوى الوطني و كذا العالمي لما له من دور هام في المساهمة بتطور و ازدهار الاقتصاد ككل، و كذا أهمية نظام المعلومات المحاسبي في هذه المؤسسات، وأهمية المعلومات ودقتها، **و** ذلك لبيان أثر المتغيرات البيئية لجودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات لا سيما قرارات التمويل و قرارات الاستثمار، لما لهم أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام.

2-عينة الدراسة : تتكون عينة الدراسة من (11) مؤسسة صناعية المنتمية ما بين قطاع عام و خاص في الولايات التالية: شلف، غليزان، و عين الدفلى استهدفت المدراء، المدراء الماليين، و الإطارات المتخصصين في المحاسبة والتخصصات ذات العلاقة لما لهم دور في استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية في القطاع الصناعي للعينة محل الدراسة، حيث تم توزيع (120) استبانة على المؤسسات محل الدراسة، استرجع منها (105)استبانة وتم استبعاد (13) لعدم صلاحيتها في التحليل، و بذلك يكون مجموع الاستبانات الصالحة للتحليل (82) استبانة .

3-أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبان خاص (ملحق رقم 01)تم تحكيمها من طرف أساتذة مختصيين من الجانب التخصصي، الجانب المنهجي و من الجانب الإحصائي.

حيث تكون الاستبان من خمسة أقسام، هدف الأول منها إلى جمع بيانات عامة حول خصائص المؤسسات والأشخاص المجيبين عن أسئلة الاستبانات، (قطاع انتماء المؤسسة، عمر المؤسسة الاقتصادية، المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، العمر، سنوات الخبرة في العمل)، وذلك للاطمئنان إلى توفر المعرفة اللازمة لدى المستقصيين بمحتويات الاستبان وقدرتهم على إجابة، في حين تضمن الجزء الثاني مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة و يتكون من (08) عبارات، أما القسم الثالث فقد تضمن مدى توفر جودة المعلومات المحاسبية في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لدى المؤسسات الاقتصادية المبحوثة يتكون من (10) عبارات، و قد جاء في القسم الرابع عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة و يتكون من(07) عبارات، أما القسم الخامس فقد قسم إلى جزئين الجزء الأول يخص كيفية اتخاذ و ترشيد قرارات تمويل يتكون من (06) عبارات، و الجزء الثاني يخص كيفية اتخاذ و ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية المبحوثة و يتكون من (07) عبارات.

و بذلك بلغ عدد عبارات الاستبيان (38) عبارة، ليتم إعطاء أوزان ترجيحية لكل عبارة من عبارات محاور الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي :

جدول رقم(04) : عبارات محاور الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

4-صدق و ثبات الاستبيان:

قامت الباحثة بتقنين الاستبيان قبل توزيعه على عينة الدراسة، وذلك من أجل التأكد من صدقها و ثباتها باستخدام نوعين من الاختبارات كالتالي:

4-1-الصدق الظاهري: للتحقق من صدق محتوى الاستبيان و التأكد من أنه يخدم أهداف الدراسة تم عرضه على مجموعة من المحكمين ذو خبرة و اختصاص محاسبة، إحصاء و منهجية و قد بلغ عددهم 07 (ملحق رقم 02)، و ذلك للتأكد من دقة صياغة عبارات الإستبان وصحة العبارات المستخدمة ووضوح مصطلحاتها.

و قد استجابت الباحثة لراء المحكمين و قامت بدراسة الملاحظات و الاقتراحات، و قامت بإجراء ما يلزم من تعديلات من حيث صياغة الأسئلة وإعادة ترتيبها واستبعاد العبارات غير الملائمة في ضوء مقترحاتهم و توصياتهم، ليصبح الاستبيان في صورته النهائية (ملحق رقم 01).

4-2-ثبات الاستبيان : يقصد بثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات على أفراد عينة الدراسة خلال فترة زمنية معينة ، وقد تحققت الباحثة من ثبات أداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشمل عليها الدراسة من خلال طريقة ألفا كرونباخ، و كانت النتائج في الجدول التالي :

جدول رقم(05) : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبان.

الرقم	محاور الاستبان	العبارات حسب تسلسلها في الاستبيان	معامل ألفا كروباخ
01	مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الاقتصادية	08-07-06-05-04-03-02-01	%62.9
02	مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	-15-14-13-12-11-10-09 18-17-16	%78.9
03	عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية	25-24-23-22-21-20-19	%50.9
04	كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات التمويلية في مؤسسة الاقتصادية	31-30-29-28-27-26	%71
05	كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة الاقتصادية	38-37-36-35-34-33-32	%79.4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (05) : أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي نسبة 62.9%، بينما بلغ المحور الثاني مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ما نسبته 78.9%، و بلغ نسبة المحور الثالث عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية 50.9%، و نسبة المحور الرابع كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات التمويلية في مؤسسة الاقتصادية71%، و أما المحور الخامس كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة الاقتصادية فبلغ نسبة

79.4%، و من خلال ما ورد يعتبر وصف أداة الدراسة بالثبات و أن البيانات التي تم الحصول عليها مناسبة لقياس المتغيرات ، و تخضع لدرجة مناسبة لاعتماد عليها.

و لتأكيد ذلك تم حساب معامل الفاكرونباخ للفقرات الاستبيان ككل و هو كالتالي:

الجدول رقم (06) : معدل الفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

عدد العبارات	معامل ألفاكرونباخ
82	%81,4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

تم حساب معامل ألفا كرونباخ للتحقق من درجة ثبات فقرات الاستبان فوجد انه يساوي 81,4 و هي نسبة مقبولة جدا، الأمر الذي يؤكد على أن فقرات المقياس لها معدل ثبات عالية، وبذلك يكون قد تأكد للباحث صدق وثبات المقياس وأصبح الاستبيان في صورته النهائية صالحا للتطبيق على عينة الدراسة.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من أجل إتمام الدراسة الميدانية تم الاستعانة بالحاسب الآلي و استخدام إحدى التطبيقات الإحصائية المعتمدة في العلوم الاجتماعية(SPSS v.20) لإدخال و تخزين و تحليل البيانات المجمعة، و استخدمت بعض أساليب الإحصائية الوصفي و التحليل لإظهار خصائص أفراد العينة و اختبار الفرضيات وكذا دراسة التأثير و تتلخص هذه الأساليب و مجالات استخدامها فيما يلي:

- التكرارات و النسب المؤوية تستخدم لأغراض معرفة تكرار الفئات و ما يفيد في وصف عين الدراسة.
- المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري.
- الفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى ثبات معامل أداة الدراسة .

- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفرق بين أكثر متوسطين.
- تحليل التباين الأحادي (T TEST) لاختبار الفرق بين متوسطين.

بإضافة إلى الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، فقد قامت الباحثة باستخدام استبان خاص بهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة وتم توزيعها على عينة الدراسة وأعيد استلامها باليد.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج تحليل البيانات:

1-استعراض و تحليل خصائص عينة الدراسة:

1-1 قطاع الانتماء لعينة الدراسة :

جدول رقم (07): بيان قطاع الانتماء للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

فئات العينة	المستهدفة	الاستجابة الفعلية	النسبة المؤوية
المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العام	85	58	%68,23
المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الخاص	35	24	%68 ,57
الإجمالي	120	82	%68,33

المصدر: من إعداد الباحثة.

نجد من خلال الجدول رقم (07) أن درجة الاستجابة الإجمالية للفئات المستهدفة بلغت 74,54% تقريبا و هي نسبة ملائمة و مقبولة من وجهة نظر الباحثة يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى أهداف الدراسة، حيث تمت درجة الاستجابة من المؤسسات الاقتصادية التي تنتمي إلى القطاع العام نسبة 82,85 % مما يوحي إلى الاستقبال من طرف القطاع العام،

و يعكس ذلك بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية التي تنتمي إلى القطاع الخاص بنسبة 57,5% مما يصعب الولوج إليها و سحب المعلومات منها.

1-2-عمر الوحدة الاقتصادية :

جدول رقم (08): بيان عمر الوحدة الاقتصادية لعينة الدراسة.

عمر الوحدة الاقتصادية	اقل من 05 سنوات	من 05الى10 سنوات	من 11الى سنة15	أكثر من 15 سنة	المجموع
عدد الوحدات	01	8	15	57	82
النسبة المؤوية	%1,21	%9,75	%18,29	%69,51	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) :أن نسبة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يتجاوز عمرها الاقتصادي 15 سنة ما يقارب 69.51% مما يوحي طول عمر المؤسسة واستمرارها في نشاطها، و 18.29 % ما بين 11 إلى 15 سنة، و ما نسبته 9.75 % ما بين 05 إلى 10 سنوات، أما المؤسسة الاقتصادية التي لا تجاوز عمرها أكثر من 05 سنوات فبلغت 01 بنسبة 1.21%

1-3المركز الوظيفي:

الجدول رقم (09): بيان المركز الوظيفي لعينة الدراسة

المركز الوظيفي	مدير	مدير قسم	محاسب	أخرى	المجموع
عدد المستقصين	04	19	44	15	82
النسبة المؤوية	%4,87	%23,17	%53,65	%18,29	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09): تنويع في المسميات الوظيفية لعينة الدراسة حيث كان ما نسبة 53,65% من المستقصيين محاسبين و هذه النسبة عالية و ملائمة لاستطاعتهم على فهم عبارات الاستبان وللإجابة عليها، أما نسبة 23,17% فكانت لمدراء الأقسام وهذه نسبة مقبولة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة بوضوح وبدقة وبمهنية وخبرة عالية ، أما نسبة استجابة المدراء فكانت 4,87% و هذه النسبة تعكس عدم القدرة للوصول إلى المدراء في بعض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

1-4-المؤهل العلمي :

الجدول رقم(10): بيان المؤهل العلمي لعينة الدراسة.

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	ماستر	ليسانس	المجموع
عدد المستقصين	00	00	14	68	82
النسبة المؤوية	%00	%00	%17,07	%82,92	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

نجد من خلال الجدول رقم(10) : أن نسبة الحاملين لشهادة ليسانس 82,92%، و نسبة الحاملين لشهادة ماستر 17,07%، و هذه النسب تعزز الثقة و القدرة على فهم الاستبان و الإجابة عليه، أما نسبة حاملين شهادة دكتوراه و ماجستير فهي 00% و هذا ما يعكس عدم حصول عينة الدراسة على مؤهلات علمية عليا.

1-5-التخصص العلمي:

الجدول رقم (11): بيان التخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص العلمي	مالية	محاسبة	إدارة أعمال	أخرى	المجموع
عدد المستقصيين	31	37	07	07	82
النسبة المؤوية	%37,80	%45,12	%8,53	%8,53	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (11): نجد أن نسبة التخصص العلمي في مجال المالية بلغت 37,80% ونسبة 45,12%في مجال المحاسبة، و هذا من شأنه أن يعزز استطاعة و مقدرة أفراد العينة على الحكم على جودة المعلومات المحاسبية و مدى تأثيرها في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسة.

1-6-العمر:

جدول رقم (12) :بيان عمر عينة الدراسة.

عمر المستقصين	اقل من 23 سنة	من 24الى34 سنة	من 35الى سنة46	أكثر من 46 سنة	المجموع
عدد المستقصين	02	40	29	11	82
النسبة المؤوية	%2,43	%48,78	%35,36	%13,41	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS

من الجدول رقم (12): نلاحظ أن نسبة 48,78% كانت أعمارهم تتراوح بين 24و34 سنة، و ما يقارب نسبة 35,36% الذي تتراوح أعمارهم ما بين 35و46، و هذا ما يعكس أن معظم أفراد عينة الدراسة كان من فئة الشباب، أما الفئة التي تتراوح أعمارها 46 سنة فبلغت نسبة 13,41% و هي نسبة منخفضة من أجل اكتساب خبراتهم و مهاراتهم، و هذه ما يبينه الجدول الموالي .

1-7-سنوات الخبرة:

جدول رقم (13) : بيان سنوات الخبرة لعينة الدراسة.

عمر الوحدة الاقتصادية	اقل من 05 سنوات	من05الى10سنوات	من11الى سنة15	أكثر من 15 سنة	المجموع
عدد الوحدات	24	36	14	8	82
النسبة المؤوية	%29,26	%43,90	%17,07	%9,75	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (13): أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم خبرة من 05 سنوات إلى 10 سنوات بلغت 43,90%، و نسبة خبرة من 11 سنة الى 15 سنة بلغت 17,07%، و هذا ما يعكس مصداقية الجدول السابق الذي بين معظم أفراد الدراسة كانوا من فئة الشباب، أما الفئة التي 15لديه خبرة أكثر من 15 سنة فبلغت نسبة 9,75%.

2- المعالجة الإحصائية للبيانات إجابات أفراد عينة الدراسة:

بغرض اختبار مجالات أداة الدراسة (الاستبيان) وتحليل فقراته، استخدمت الباحثة عدة وسائل إحصائية مثل : التكرارات، النسب المئوية، الانحرافات المعيارية، المتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى دراسة الكاي مربع لكل فقرة من فقرات و دراسة النتائج الوصفية لها.

جدول رقم (14): التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية.

رقم	العبارة	عدد أفراد العينة المجيبة ب										الانحراف المعياري	المتوسط	كاي مربع	مستوى	درجة التشتت	الترتيب
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة							
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%						
01	يتم عرض مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المال	0	0	0	0	0	0	50	60.68	32	39.02	0.49	4.39	3 .95	0.047	مرتفعة جدا	1
02	يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تقديم المعلومات حسب متطلبات	1	1.21	3	3.65	7	8.53	46	56.09	25	30.48	0.80	4.11	88.73	0.00	مرتفعة	3
03	يقدم نظام المعلومات المحاسبي تقارير خاصة تغطي كافة أقسام	3	3.65	5	6.09	26	31.70	40	48.78	8	9.75	0.89	3.54	62.75	0.00	مرتفعة	7
04	توفر المعرفة التقنية والمؤهلات المتخصصة لدى الإطارات من المحاسبين باستخدام نظام معلومات	1	1.21	4	4.87	2	2.43	51	62.19	24	29.26	0.78	4.13	113.0	0.00	مرتفعة	2
05	يتوافق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي مع أهداف مؤسستك	0	0	6	7.31	11	13.41	49	59.75	16	19.51	0.78	3.91	55.26	0.00	مرتفعة	5
06	يوفر نظام المعلومات المحاسبي القائم على المعلومات المحاسبية ذات	0	0	4	4.87	13	15.85	54	65.85	11	13.41	0.69	3.87	75.17	0.00	مرتفعة	6

07	**يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الدعائم الأساسية في لحل المشاكل في مؤسستكم.**	1	1.21	12	14.63	22	26.82	39	47.56	8	9.75	0.90	3.50	53.00	0.00	مرتفعة	8
08	**تقوم بالاشتراك في دورات تدريبية لتطوير مهارتك في البيئة المحاسبية.**	3	3.65	4	4.87	9	10.97	39	47.56	27	32.92	0.98	4.01	61.65	0.00	مرتفعة	4
	المتوسط الحسابي العام													3.93			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

2-1-تحليل و عرض نتائج مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

الدراسة: يشير الجدول رقم (14) معلومات وصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة المتعلقة بمدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، و الملاحظ بحسب أراء العينة أنه "يتم عرض مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي" لتحصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.39) و هو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.93) و انحراف معياري (0.49)، في حين احتلت الفقرة " توفر المعرفة التقنية و المؤهلات المتخصصة لدى الإطارات من المحاسبين باستخدام نظام معلومات المحاسبي" بمتوسط حسابي بلغ (4.13) و هو أعلى أيضا من المتوسط الحسابي و انحراف معياري (0.78)، و احتلت المرتبة الثالث الفقرة " يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تقديم المعلومات حسب متطلبات المستخدمين لها" بمتوسط حسابي بلغ (4.11) و انحراف معياري (0.8)، وجاءت الفقرة "تقوم بالاشتراك في دورات تدريبية لتطوير مهارتك في البيئة المحاسبية" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.01) و انحراف معياري (0.98)،

و حصلت الفقرة " يتوافق تطبيق نظام المعلومات المحاسبي مع أهداف مؤسستكم" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.91) و انحراف معياري (0.78)، في حين جاءت الفقرة "يوفر نظام معلومات المحاسبي القائم على المعلومات المحاسبية ذات الجودة لاتخاذ القرارات الرشيدة" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره (3.87) و انحراف معياري (0.69)، أما الفقرة "يقدم نظام المعلومات المحاسبي تقارير خاصة تغطي كافة الأقسام العمل " في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.54) و انحراف معياري (0.89)، أما المرتبة الأخيرة فكانت للفقرة "يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الدعائم الأساسية في حل المشاكل في مؤسستكم" بمتوسط حسابي قدره (3.50) و انحراف معياري (0.90).

و بناءا على أراء أفراد العينة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، تبين أن هناك فعالية و بدرجة مرتفعة نسبيا.

واستنادا غلى الجدول رقم (14) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة أكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبيان ما يره مستوى الدلالة (أقل من 0.05)، و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية هو نفسها استجابات أفراد المجتمع.

الجدول رقم (15): التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

رقم	العبارة	عدد أفراد العينة المجيبة ب										الانحراف المعياري	المتوسط	كاي مربع	مستوى الدلالة	درجة التشتت	الترتيب
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة							
		تكرار	%	تكرا	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%						
01	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات .	0	0	1	1.21	5	6.09	51	62.19	25	30.49	0.90	4.21	76.63	0.00	مرتفعة جدا	3
02	تعرض المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب بما تساعد مستخدميها لاتخاذ القرارات	0	0	3	3.65	12	14.63	47	57.32	20	24.39	0.98	4.02	52.73	0.00	مرتفعة	5
03	تتضمن القوائم المالية على المعلومات المحاسبية تفيد بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل لنشاط مؤسستكم.	0	0	7	8.54	19	23.17	47	57.32	9	10.97	0.90	3.71	49.97	0.00	مرتفعة	9
04	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات لها صفة التغذية العكسية لمساعدة متخذ القرارات .	1	1.21	6	7.32	23	28.05	48	58.54	4	4.88	0.75	3.58	93.98	0.00	مرتفعة	10
05	يضفي نظام معلومات المحاسبي صفة الموثوقية على محتوى المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات.	0	0	5	6.10	9	10.97	56	68.29	12	14.63	0.71	3.91	83.17	0.00	مرتفعة	8

06	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية لاتخاذ القرارات.	**0**	0	1	1.21	10	12.19	48	58.54	23	28.05	0.66	4.13	61.12	0.00	مرتفعة	4
07	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات محاسبية تتميز بالقابلية التحقق	**0**	0	4	4.88	16	19.51	50	60.97	12	14.63	0.72	4.22	60.24	0.00	مرتفعة جدا	2
08	تتضمن القوائم المالية المنشورة لمؤسستكم معلومات محاسبية تتوافر فيها صفة الحيادية.	**2**	2.44	9	10.97	22	26.83	32	39.02	17	20.73	1.01	4.65	32.76	0.00	مرتفعة جدا	1
09	يساهم نظام المعلومات ا لمحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية قالية للمقارنة لاتخاذ القرارات المناسبة	**0**	0	5	6.10	9	10.97	49	59.75	19	23.17	0.77	4.00	57.90	0.00	مرتفعة	6
10	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات قابلية للفهم بالنسبة لمتخذي القرارات.	**2**	2.44	3	3.65	6	7.32	56	68.29	15	18.29	0.79	3.96	125.93	0.00	مرتفعة	7
	المتوسط الحسابي العام													4.04			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

2-2-تحليل و عرض نتائج مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي : يوضح لنا الجدول رقم (15) معلومات وصفية حول مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " تتضمن القوائم المالية المنشورة لمؤسستكم معلومات محاسبية تتوافر صفة الحيادية" بمتوسط حسابي قدر ب (4.65) و هو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.04) و انحراف معياري (1.01)، أما المرتبة الثانية فاحتلتها الفقرة" يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات محاسبية تتميز بالقابلية التحقق" بمتوسط حسابي بلغ (4.22) و هو أيضا أعلى من المتوسط الحسابي العام و انحراف معياري (0.72)، في حين حصلت الفقرة " يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات " على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر ب (4.21) و انحراف معياري (0.90)، و جاءت الفقرة " يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية لاتخاذ القرارات" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.13) و انحراف معياري (0.66)، في حين تحصلت الفقرة " تعرض المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب بما تساعد مستخدميها لاتخاذ القرارات المناسبة" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (4.02) و انحراف معياري (0.98)، وتليها في المرتبة السادسة الفقرة " يساهم نظام المعلومات

المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية قالية للمقارنة لاتخاذ القرارات المناسبة" بمتوسط حسابي قدر (4.00) و انحراف معياري (0.77)، و جاءت الفقرة " يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات قابلية للفهم بالنسبة لمتخذي القرارات" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.96) و انحراف معياري (0.79)، في حين احتلت الفقرة " يضفي نظام معلومات المحاسبي صفة الموثوقية على محتوى المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات" المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدر ب (3.91) و انحراف معياري بلغ (0.71)، كما احتلت المرتبة التاسعة الفقرة " تتضمن القوائم المالية على المعلومات المحاسبية تفيد بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقيل لنشاط مؤسستكم" بمتوسط حسابي قدر ب (3.71) و انحراف معياري بلغ (0.90)، أما المرتبة الأخيرة فكانت للفقرة "

يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات لها صفة التغذية العكسية لمساعدة متخذ القرارات" بمتوسط حسابي بلغ (3.58) و انحراف معياري (0.75).

واستنادا غلى الجدول رقم (15) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة أكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبيان ما يره مستوى الدلالة (أقل من 0.05)، و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية هو نفسها استجابات أفراد المجتمع.

ومن هنا يتبين أن نسبة التأييد و الموافقة لأراء المستجبين فوق المتوسط على توفر خاصية الملائمة و مقبولة جدا وكذا خاصية التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب لها، وخاصية المصداقية في التعبير عن الأحداث الاقتصادية و موضوعية المعلومة المقدمة في القوائم والتقارير المالية بالإضافة إلى حيادية المعلومات المحاسبية و البعد عن التحيز .

كما نرى أن توفر خاصية الموثوقية حقق أفضل مؤشرات إحصائية بما يعني توفر القوائم مالية على معلومات محاسبية موثوق منها .

الجدول رقم (16): التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية.

رقم	العبارة	عدد أفراد العينة المجيبة ب										المتوسط	الانحراف المعياري	كاي مربع	مستوى	درجة التشتت	الترتيب
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة							
		تكرار	%	تكرار	%	تكرا	%	تكرا	%	تكرار	%						
01	تتطلب عملية اتخاذ القرارات الفعالة توفر معلومات ملائمة و موثوقة في المكان و الزمان المناسب	0	0	1	1.21	4	4.88	33	40.23	44	53.66	4.46	0.65	66.39	0.00	مرتفعة جدا	6
02	تستعمل الأساليب العلمية في عملية اتخاذ القرار في مؤسستكم.	0	0	3	3.65	23	28.05	39	47.56	17	20.73	3.85	0.78	32.53	0.00	مرتفعة	2
03	تساعد عملية اتخاذ القرار في العملية الإدارية من تخطيط ،توجيه، تنظيم و رقابة.	1	1.21	3	3.65	5	6.1	52	63.41	21	25.61	4.08	0.75	111.9	0.00	مرتفعة	4
04	هناك عوامل داخلية و خارجية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات.	1	1.21	2	2.44	7	8.55	49	59.76	23	28.05	4.11	0.75	99.95	0.00	مرتفعة	4
05	تعتبر عملية اتخاذ القرار محدد لرقي أو تدهور المؤسسات	0	0	3	3.65	10	12.19	41	50	28	34.15	4.14	0.77	43.56	0.00	مرتفعة	3
06	تستشير مديرك عند عملية اتخاذ القرارات.	1	1.21	0	0	6	7.32	34	41.46	41	50	4.39	0.73	58.19	0.00	مرتفعة جدا	5
07	لديك المساهمة الشخصية في عملية اتخاذ القرارات بحكم مركزك الوظيفي	3	3.65	4	4.88	18	21.95	44	53.66	13	15.85	3.73	0.91	67.63	0.00	مرتفعة	1
	المتوسط الحسابي العام											4.11					

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

2-3-تحليل و عرض نتائج عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية : نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) معلومات وصفية حول عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، فجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " تتطلب عملية اتخاذ القرارات الفعالة توفر معلومات ملائمة و موثوقة في المكان و الزمان المناسب" متوسط حسابي قدر بـ (4.46) و هو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ (4.11) و انحراف معياري (0.65)، واحتلت الفقرة " تستشير مديرك عند عملية اتخاذ القرارات" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.39) و هو أيضا أعلى من المتوسط العام و انحراف معياري (0.73)، في حين حصلت الفقرة " تعتبر عملية اتخاذ القرار محدد لرقي أو تدهور المؤسسات" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي أعلى من المتوسط الحسابي العام قدره (4.14) و انحراف معياري (0.77)، كما احتلت الفقرة " هناك عوامل داخلية و خارجية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات" المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.11) و انحراف معياري (0.75)، و جاءت الفقرة " تساعد عملية اتخاذ القرار في العملية الإدارية من تخطيط ،توجيه، تنظيم و رقابة" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (4.08) و انحراف معياري قدر بـ (0.75)، في حين حصلت الفقرة " تستعمل الأساليب العلمية في عملية اتخاذ القرار في مؤسستكم "على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.85) و انحراف معياري (0.78)، أما الفقرة " لديك المساهمة الشخصية في عملية اتخاذ القرارات بحكم مركزك الوظيفي" فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.73) و انحراف معياري (0.91).

واستنادا غلى الجدول رقم (16) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة أكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبيان ما يره مستوى الدلالة (أقل من 0.05)، و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية هو نفسها استجابات أفراد المجتمع.

الجدول رقم (17): التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول عملية ترشيد القرارات التمويلية.

رقم	العبارة	عدد أفراد العينة المجيبة ب										الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	كاي مربع	مستوى الدلالة	درجة التشتت	الترتيب
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة							
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%						
1	تعتمد على التمويل الذاتي لضمان الاستقلال المالي لمؤسستكم.	1	1.21	12	14.63	16	19.51	21	25.61	32	39.02	1.13	3.86	31.78	0.047	مرتفعة	1
2	تعدد المصادر التمويلية يزيد من فعالية القرار التمويلي.	0	0	8	9.76	9	10.97	39	47.56	26	31.71	0.91	4.01	32.24	0.00	مرتفعة	3
3	تستعمل مؤسستكم النسب المالية لاتخاذ القرار التمويلي المناسب.	1	1.21	7	8.55	17	20.73	40	48.78	17	20.73	0.91	3.79	53.85	0.00	مرتفعة	3
4	تقوم باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر.	0	0	7	8.55	15	18.29	29	35.36	31	37.80	0.95	4.02	19.26	0.00	مرتفعة	2
5	يتأثر القرار التمويلي بطبيعة النظام المالي السائد في محيط	0	0	3	3.65	13	15.85	51	62.19	15	18.29	0.70	3.95	64.53	0.00	مرتفعة	5
6	يرتبط القرار التمويلي بطبيعة القرار الاستثماري.	1	1.21	0	0	13	15.85	40	48.78	28	34.15	0.77	4.14	42.58	0.00	مرتفعة	4
	المتوسط الحسابي العام												3.96				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

2-4-تحليل و عرض نتائج كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات التمويلية لدى مؤسستكم : نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) معلومات وصفية حول كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات التمويلية لدى مؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، فاحتلت الفقرة " يرتبط القرار التمويلي بطبيعة القرار الاستثماري " بمتوسط حسابي بلغ (4.14) و هو الأعلى من المتوسط البالغ (3.96) و انحراف معياري (0.77)، و جاءت الفقرة " تقوم باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.02) و انحراف معياري (0.95)، أما الفقرة "تعدد المصادر التمويلية يزيد من فعالية القرار التمويلي" تحتل المرتبة الثالثة (4.01) (0.91)، في حين جاءت الفقرة" يتأثر القرار التمويلي بطبيعة النظام المالي السائد في محيط مؤسستكم" بمتوسط حسابي قدر بـ (3.95) و الانحراف المعياري (0.70)، أما الفقرة " تعتمد على التمويل الذاتي لضمان الاستقلال المالي لمؤسستكم " فجاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.86) و انحراف معياري (1.13)، أما المرتبة الأخيرة فاحتلتها الفقرة" تستعمل مؤسستكم النسب المالية لاتخاذ القرار التمويلي المناسب " بمتوسط حسابي بلغ (3.79) و انحراف معياري (0.91).

واستنادا غلى الجدول رقم (17) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة أكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبيان ما يره مستوى الدلالة (أقل من 0.05)، و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية هو نفسها استجابات أفراد المجتمع.

رقم (18): التحليل الوصفي لأراء أفراد عينة الدراسة حول عملية ترشيد القرارات الاستثمارية

رقم	العبارة	عدد أفراد العينة المجيبة ب										الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	كاي مربع	مستوى	درجة التشتت	الترتيب
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة							
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%						
1	تقوم بدراسة المتغيرات الاقتصادية المحيطة بمؤسستكم عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0	0	0	0	12	14.63	45	54.88	25	30.49	0.65	4.15	20.22	0.00	مرتفعة	3
2	تستخدم نماذج القرارات لاختيار من بين الفرص الاستثمارية المتاحة	0	0	4	4.87	25	30.49	43	52.44	10	12.19	0.73	3.71	44.34	0.00	مرتفعة	7
3	تعدد البدائل المتاحة يزيد من فعالية القرار الاستثماري.	0	0	2	2.44	17	20.73	37	45.12	26	31.71	0.79	4.06	32.04	0.00	مرتفعة	5
4	تؤخذ التدفقات النقدية في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	0	0	1	1.21	13	15.85	33	40.24	35	42.68	0.76	4.24	39.17	0.00	مرتفعة جدا	2
5	تهتم بعنصر المخاطرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	1	1.21	5	6.1	12	14.63	29	35.36	35	42.68	0.76	4.12	54.34	0.00	مرتفعة	4
6	يتأثر القرار الاستثماري بتغير البيئة المحيطة بالمشروع.	0	0	5	6.1	8	9.76	49	59.76	20	24.39	0.77	4.02	58.97	0.00	مرتفعة	6
7	تقوم بالمتابعة و الإشراف على المشروع الاستثماري بعد تنفيذ القرار.	0	0	1	1.21	12	14.63	30	36.58	39	47.56	0.76	4.3	43.17	0.00	مرتفعة جدا	1
	المتوسط الحسابي العام												4.08				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS

2-5-تحليل و عرض نتائج كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات الاستثمارية لدى مؤسستكم : نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) معلومات وصفية حول كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات الاستثمارية لدى مؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، فاحتلت الفقرة الأولى " تقوم بالمتابعة و الإشراف على المشروع الاستثماري بعد تنفيذ القرار " بمتوسط حسابي قدرة(4.30) و هو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ قدره (4.08) و انحراف معياري (0.76)، و جاءت الفقرة " يؤخذ التدفقات النقدية في الحسبان عند اتخاذ القرار ات الاستثماريةِ" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.24) و انحراف معياري بلغ (0.76)، في حين احتلت الفقرة " تقوم بدراسة المتغيرات الاقتصادية المحيطة بمؤسستكم عند اتخاذ القرار الاستثماري" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.15) و انحرافي معياري (0.65)، أما الفقرة " تهتم بعنصر المخاطرة عند اتخاذ القرار ات الاستثماريةِ" فجاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.12) و انحراف معياري قدره (0.76)، في حين جاءت الفقرة " تعدد البدائل المتاحة يزيد من فعالية القرار الاستثماري" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (4.06) و انحرافي معياري (0.79)، و احتلت الفقرة" يتأثر القرار الاستثماري بتغير البيئة المحيطة بالمشروع" بمتوسط حسابي بلغ (4.02) و انحراف معيار يقدره (0.77)، أما المرتبة الأخيرة فكانت للفقرة " تستخدم نماذج القرارات لاختيار من بين الفرص الاستثمارية المتاحة لاتخاذ القرارات الرشيدة".

واستنادا غلى الجدول رقم (18) يلاحظ أن إحصائية كاي مربع المحسوبة أكبر من الجدولية لكل عبارة الاستبيان ما يره مستوى الدلالة (أقل من 0.05)، و هذا ما يدل على أن استجابات أفراد العينة المدروسة حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية هو نفسها استجابات أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة و دراسة التأثير:

استعراض و تحليل اختبار فرضيات الدراسة:

للتحقق من فروض الدراسة واختبار مدى قبولها و رفضها، تم استخدام نتائج الاختبار التباين الأحادي لمتوسطين T TEST، ONE WOY ANOVA F لأكثر من متوسطين، و ذلك كما يلي :

1-الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى فعالية نظام المعلمات المحاسبي تعزى لخصائص المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (قطاع الانتماء ، عمر المؤسسة الاقتصادية).

و لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى فعالية نظام المعلمات المحاسبي تعزى لقطاع الانتماء.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و اختبار (levene) كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (19): نتائج الاختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي باختلاف قطاع انتمائها.

المتغير الوسيط قطاع الانتماء	قطاع الانتماء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	levene		صيغة التجانس	t	df	مستوى الدلالة
				F	مستوى الدلالة				
مدى فعالية نظام معلومات المحاسبي حسب متغير قطاع الانتماء	عمومية	3.93	0.41	0.922	0.340	تباين متجانس	-0.163	80	0.871
	خاصة	3.94	0.47			تباين غير متجانس	-0.153	38.082	0.879

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

استنادا إلى اختبار (levene) فإن التباين متجانس لأن احتمال إحصائية F أكبر من 0.05 و بالتالي يتم استخدام اختبار للتباين المتجانس.

و بما أن اختبار T غير دال إحصائيا (احتمال t هو 0.871 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05) و بالتالي فإنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي يعزى إلى قطاع الانتماء، و بذلك فإنه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى فعالية نظام المعلمات المحاسبي تعزى لعمر الوحدة الاقتصادية.

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (One Way Anova(F كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (20): نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر المؤسسة الاقتصادية.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
التخصص العلمي	ما بين المجموعات	0.289	4	0.072	0.389	0.816
	داخل المجموعات	14.312	77	0.186		
المجمـــوع		14.601	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أته لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر المؤسسة الاقتصادية لان احتمال F بلغ 0.816

و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

2-الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى خصائص متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، العمر و سنوات الخبرة)

و لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمسة فرضيات فرعية كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى لمركز الوظيفي.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One Way Anova(F) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (21) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المركز الوظيفي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المركز الوظيفي	ما بين المجموعات	0.680	3	0.227	0.764	0.518
	داخل المجموعات	23.159	78	0.297		
المجمـــوع		23.839	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أته لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر المؤسسة الاقتصادية لان احتمال F هو0.518

و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثانية** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى المؤهل العلمي.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المؤهل العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المركز الوظيفي	ما بين المجموعات	0.226	1	0.226	0.765	0.384
	داخل المجموعات	23.613	80	0.295		
المجمـــوع		23.839	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أته لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر المؤسسة الاقتصادية لان احتمال F هو 0.384 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05 ، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى التخصص العلمي.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (23) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى التخصص العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المركز الوظيفي	ما بين المجموعات	0.536	3	0.179	0.598	0.618
	داخل المجموعات	23.303	78	0.299		
المجمـــوع		23.839	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أته لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر المؤسسة الاقتصادية لان ا حتمال F هو 0.618 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى العمر.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (24) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى العمر.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المركز الوظيفي	ما بين المجموعات	0.625	3	0.208	0.700	0.555
	داخل المجموعات	23.214	78	0.298		
المجمـــوع		23.839	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أته لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر الوحدة الاقتصادية لان ا حتمال F هو 0.555 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05 ، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

- **الفرضية الفرعية الخامسة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعزى سنوات الخبرة.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم : (25) نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى سنوات الخبرة.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المركز الوظيفي	ما بين المجموعات	0.305	3	0.102	0.337	0.799
	داخل المجموعات	23.534	78	0.302		
المجمـــوع		23.839	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) أته لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي تعزى إلى عمر الوحدة الاقتصادية لان ا حتمال F هو 0.799 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الخامسة.

2-الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى خصائص متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، العمر و سنوات الخبرة)

و لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمسة فرضيات فرعية كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المركز الوظيفي.

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F)One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (26) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المركز الوظيفي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المركز الوظيفي	ما بين المجموعات	2.870	3	0.957	3.067	0.033
	داخل المجموعات	24.337	78	0.312		
المجمـــوع		27.208	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (26) إلى أن اختبار (F) دال إحصائيا لأن الاحتمال هو 0.033 و هو أقل من مستوى الدلالة و المقدر ب 0.05 و بالتالي فإن فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الأفراد حول عملية ترشيد القرارات التمويلية تعزى إلى المركز الوظيفي، و بالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى و نقبل الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الثانية** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المؤهل العلمي.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (F)One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (27) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المؤهل العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	ما بين المجموعات	0.002	1	0.002	0.005	0.944
	داخل المجموعات	35.449	80	0.443		
المجمـــوع		35.451	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27): أته لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المؤهل العلمي لان احتمال F هو 0.994 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05 ، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى التخصص العلمي .

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى التخصص العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
التخصص العلمي	ما بين المجموعات	0.138	3	0.046	0.101	0.959
	داخل المجموعات	35.313	78	0.453		
المجمـــوع		35.451	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (28): أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المؤهل العلمي لان ا حتمال F هو 0.959 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05 ، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى المؤهل العلمي.

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (29) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى العمر.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
التخصص العلمي	ما بين المجموعات	3.357	3	1.119	2.720	0.050
	داخل المجموعات	32.094	78	0.411		
المجمـــوع		35.451	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (29) إلى أن يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى العمر لان ا حتمال F هو 0.050 و هو يساوي مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الرابعة و نقيل الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الخامسة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى سنوات الخبرة.

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (30) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى سنوات الخبرة.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
التخصص العلمي	ما بين المجموعات	7.379	3	2.460	6.835	0.000
	داخل المجموعات	28.072	78	0.360		
المجمـــوع		35.451	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30): يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية تعزى إلى العمر لان ا حتمال F هو 0.000 و هو أقل من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الخامسة و نقيل الفرضية البديلة.

2-الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى خصائص متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من حيث (المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، العمر و سنوات الخبرة).

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمسة فرضيات فرعية كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المركز الوظيفي.

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (31) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المركز الوظيفي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المركز الوظيفي	ما بين المجموعات	1.687	3	0.562	2.136	0.102
	داخل المجموعات	20.538	78	0.263		
المجمـــوع		22.225	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (31) : أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المركز الوظيفي لان ا حتمال F هو 0.102 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثالثة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المؤهل العلمي.

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المؤهل العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	ما بين المجموعات	0.116	1	0.116	0.420	0.519
	داخل المجموعات	22.109	80	0.276		
المجمـــوع		22.225	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32) : أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المركز الوظيفي لان ا حتمال F هو 0.519 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثالثة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى التخصص العلمي .

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (33) : نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى التخصص العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
التخصص العلمي	ما بين المجموعات	0.366	3	0.122	0.436	0.728
	داخل المجموعات	21.859	78	0.280		
المجمـــوع		22.225	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (33) : أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى المركز الوظيفي لان ا حتمال F هو 0.728 و هو أكبر من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الرابعة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى العمر .

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى العمر.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
العمر	ما بين المجموعات	3.321	3	1.107	4.567	0.005
	داخل المجموعات	18.904	78	0.242		
المجمـــوع		22.225	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (34) : أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى العمر لان ا حتمال F هو 0.005 و هو أقل من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الرابعة و نقيل الفرضية البديلة.

- **الفرضية الفرعية الخامسة** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى سنوات الخبرة .

و لاختبار هذه الفرضية تم و اختبار (F) One Way Anova كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): نتائج الاختبار التباين الأحادي بين متوسطات ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى سنوات الخبرة.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية (DF)	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
العمر	ما بين المجموعات	5.036	3	1.679	7.618	0.000
	داخل المجموعات	17.189	78	0.220		
المجمـــوع		22.225	81			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (35) : أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في عملية ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى إلى العمر لان ا حتمال F هو 0.000 و هو أقل من مستوى الدلالة المقدر ب 0.05، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الرابعة و نقيل الفرضية البديلة.

2- دراسة التأثير :

يهدف هذا المبحث إلى دراسة طبيعة التأثير بين مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته على كل من عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، عملية ترشيد قرارات التمويل و كذا ترشيد قرارات الاستثمار، و كذا تبيان الإحصائية المعنوية الكلية لمعلمات النموذج، مع تحليل درجة التأثير بين المتغيرات الثابتة و المستقلة، و ذلك كالتالي :

جدول رقم (36): نتائج تقدير أثر مدى فعالية نظام المعلومات ت المحاسبي و مدي توفر خصائص الجودة في مخرجاته على عملية اتخاذ القرار.

المتغير التابع : عملية اتخاذ القرار							
المتغيرات المستقلة	المعامل	قيمةt	مستوى المعنوية	قيمة Rمعامل الارتباط	قيمة R^2 معامل التمديد	قيمة F	احتمال إحصائية F
المتغير الثابت	1.702	4.312	0.000	0.616	0.363	24.114	0.000
مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي	0.345	3.993	0.000				
مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام معلومات المحاسبي	0.267	3.945	0.00				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (36) : أن هناك تأثير طردي معنوي إحصائيا لمدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ القرار، بحيث أنه كلما ارتفع مدى فعالية نظام معلومات المحاسبي كلما ارتفعت فعالية عملية اتخاذ القرار.

- هناك تأثير طردي معنوي إحصائيا لمدى توفر خصائص الجودة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ القرار، بحيث أن كلما ارتفع مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ارتفعت فعالية عملية اتخاذ القرار.
- إحصائية F ثبتت المعنوية الكلية لمعلمات النموذج لأن احتمالها يساوي0.000 و هو أقل من 0.005.

- مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي و مدى توفر خصائص الجودة ي مخرجاته يؤثران في عملية اتخاذ القرار بدرجة 36.3 % و درجة تأثير ضعيفة، أما النسبة الباقية 63.7% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج.
- بلغت درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته قيمة 61.6% و هي درجة ارتباط متوسطة.
- التباينات في عملية اتخاذ القرار تقدر ب 12.205 حين أن 4.626 منها تعود إلى المتغيرات المستقلة مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته، أما النسبة الباقية 7.579 فتعود الى البواقي (عوامل أخرى).

جدول رقم (37): نتائج تقدير أثر مدى فعالية نظام المعلومات ت المحاسبي و مدي توفر خصائص الجودة في مخرجاته على ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية.

المتغير التابع : ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية							
المتغيرات المستقلة	المعامل	قيمةt	مستوى المعنوية	قيمة Rمعامل الارتباط	قيمة R^2 معامل التمديد	قيمة F	احتمال إحصائية F
المتغير الثابت	3.119	4.182	0.000	0.221	0.025	2.032	0.138
مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي	0.52-	0.283-	0.778				
مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام معلومات المحاسبي	0.281	1.970	0.052				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) : أن هناك تأثير عكسي معنوي إحصائيا لمدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي على عملية ترشيد القرارات التمويلية، بحيث أنه كلما ارتفع مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي كلما انخفضت عملية ترشيد القرارات التمويلية.

- هناك تأثير طردي معنوي إحصائيا لمدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على عملية ترشيد القرارات التمويلية، بحيث أنه كلما ارتفع مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كلما ارتفعت عملية ترشيد القرارات التمويلية.

- إحصائية F لم تثبت المعنوية الكلية لمعلمات النموذج لأن احتمالها يساوي 0.138 و هو أكبر من 0.005.
- مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته يؤثران في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بدرجة 2.5 % و درجة تأثير ضعيفة، أما النسبة الباقية 97.5% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج.
- بلغت درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته قيمة 22.1% و هي درجة ارتباط ضعيفة.
- التباينات في عملية اتخاذ القرار تقدر ب 35.451 حين أن 1.735 منها تعود إلى المتغيرات المستقلة مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته، أما النسبة الباقية 33.717 فتعود إلى البواقي (عوامل أخرى).

جدول رقم (38): نتائج تقدير أثر مدى فعالية نظام المعلومات ت المحاسبي و مدي توفر خصائص الجودة في مخرجاته على ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المتغير التابع : ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية							
المتغيرات المستقلة	المعامل	قيمةt	مستوى المعنوية	قيمة Rمعامل الارتباط	قيمة R^2 معامل التمديد	قيمة F	احتمال إحصائية F
المتغير الثابت	2.121	3.878	0.000	0.429	0.164	8.930	0.000
مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي	0.133	0.995	0.323				
مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام معلومات المحاسبي	0.367	3.508	0.001				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على لبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (38) : أن هناك تأثير طردي معنوي إحصائيا لمدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية، بحيث أنه كلما ارتفع مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي كلما ارتفعت عملية ترشيد القرارات الاستثمارية.

- هناك تأثير طردي معنوي إحصائيا لمدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ، بحيث أنه كلما ارتفع مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كلما ارتفعت عملية ترشيد القرارات التمويلية.
- إحصائية F ثبتت المعنوية الكلية لمعلمات النموذج لأن احتمالها يساوي0.000 و هو أقل من 0.005.

- مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي و مدى توفر خصائص الجودة ي مخرجاته يؤثران في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بدرجة 16.4 % و درجة تأثير ضعيفة، أما النسبة الباقية 83.6% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج.
- بلغت درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته قيمة 42.9% و هي درجة ارتباط متوسطة.
- التباينات في عملية اتخاذ القرار تقدر ب 22.225 حين أن 4.098 منها تعود إلى المتغيرات المستقلة مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية و مدى توفر خصائص الجودة في مخرجاته، أما النسبة الباقية 18.127 فتعود إلى البواقي (عوامل أخرى).

خاتمة

أظهرت الدراسة الدور الهام للمعلومات المحاسبية و مدى ضرورة توفر خصائص الجودة فيها من خلال بيان كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، و مدى م ساعدته على ترشيد و تفعيل قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، لما لهما من أهمية في تطوير و تحسين أدائها و ضمان سيرورتها وبقائها لتحقيق أهدافها المسطرة في ظل اتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة.

لذلك أصبحت المعلومات المحاسبية مصدرا رئيسيا وهاما لحياة المؤسسة الاقتصادية وديمومتها و لها تأثير على قدرتها في المنافسة و البقاء في مجال الأعمال، و بالتالي فإن أي تطور لوسائل و أساليب معالجة المعلومات للحصول عليها بات من الضروري من أجل عملية اتخاذ القرار الرشيد.

و أصبح بذلك يتوقف أداء إدارة المؤسسة الاقتصادية ل عملية اتخاذ القرار على ما يقدمه لها نظام المعلومات المحاسبي من معلومات، لذا وجب الاهتمام بالنظام المعلومات المحاسبي كمصدر لإنتاج المعلومات المحاسبية، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى نوعية و جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات بما فيها القرارات المتعلقة بالتمويل و الاستثمار لما لها من دور فعال في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية و كذا تنمية و تحريك عجلة التمنية الاقتصادية.

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لأراء أفراد عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات محاسبية ذات نوعية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الرشيدة.

2- لا يقدم نظام المعلومات المحاسبي تقارير خاصة تغطي كافة أقسام العمل

3-يضفي نظام المعلومات المحاسبي صفة الموثوقية على محتوى المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات.

4- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات.

5- لا تستعمل الأساليب العلمية في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية.

6- تساعد عملية اتخاذ القرار في العملية الإدارية.

7- تعتمد المؤسسات الاقتصادية على التمويل الذاتي لضمان استقلالها المالي.

8- تقوم المؤسسات الاقتصادية باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر.

9- يرتبط القرار التمويلي بطبيعة القرار الاستثماري.

10- تؤخذ المؤسسات الاقتصادية تدفقاتها النقدية في الحسبان عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية نلخص جملة من الاقتراحات كما يلي:

1- نشر الوعي المحاسبي و المالي من خلال عقد دورات تكوينية بشكل دوري و مستمر للإطارات العاملين على تطبيق نظام المعلومات المحاسبي من اجل رفع مستوى الأداء.

2- تأكيد أهمية نظام المعلومات المحاسبي كعنصر مهم لعملية اتخاذ القرارات لاسيما قرارات التمويل و الاستثمار من خلال توفيره معلومات محاسبية ذات نوعية.

3- زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي تساعد على إجراء المقارنات والتنبؤات المستقبلية، و وضع الموازنات التخطيطية والمعيارية لتحسين مستوى الأداء في وظيفتي التمويل و الاستثمار، ولتمكين الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجته.

4- ضرورة اهتمام متخذي القرارات المالية بنظام المعلومات المحاسبي لاعتمادهم على جودة المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات الرشيدة و السليمة لرفع و تحسين مستوى الأداء للوحدة الاقتصادية.

5- ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات بكافة أنواعها، فالقرارات المتخذة على أُسس علمية ومعلومات وبدائل يتم الاختيار من بينها أفضل بكثير من تلك التي تُتخذ ارتجالا.

6-زيادة كفاءة النظم الحالية لتوفر معلومات تساعد في تحديد أهداف واستراتيجيات المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة لتوفير معلومات للتخطيط قصير الأجل المتعلق بسير العمل، وذلك من أجل ضمان جودة المعلومات الناتجة عن هذه النظم.

7-الحرص على تجميع المعلومات المحاسبية الدقيقة عن الموقف المالي للمؤسسة.

8- تطوير النظم الحالية لتعمل على توفير المعلومات الكافية المتعلقة بجميع البدائل الممكنة لمتخذي القرار للمساهمة في اختيار البديل الأفضل في عملية صنع القرار، ولكي تكون لديها القدرة على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها، إضافة لقدرتها على تصنيف هذه المشاكل وإظهار خطورة كل منها.

أفاق البحث: يعد موضوع الدراسة من المواضيع الهامة، فهو يفتح آفاقا جديدة للبحث من أجل التعمق في جميع جوانبه، حيث يمكن أن تكون الدراسات التالية موضوعا لبحوث أخرى، تدعم هذه الدراسة:

- ❖ دور تطبيق النظام المالي المحاسبي في تحقيق الإفصاح والشفافية في الجزائر.
- ❖ تأثير المعلومات المحاسبية على تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر.
- ❖ دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالمخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية .
- ❖ دور المعلومات المحاسبية و مدى استخدامها في عملية التخطيط و الرقابة في المؤسسة الاقتصادية.

المراجـــع

قائمة المراجع

أولا : بالغة العربية :

1- الكتب :

- إبراهيم الجزراوي، عامر الجناوي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، الأردن ،2009.
- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري و النظم التطبيقية**، دار الجامعة للنشر الإسكندرية، 2002.
- أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999 .
- إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون، المحاسبة الإدارية و نماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.
- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية ،ط1، مصر، 2008.
- **أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية** ، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 .
- إيهاب صبيح محمد زريق، **إدارة العمليات و اتخاذ القرارات السليمة** ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، مصر، 2001.
- بشير العلاق، **مبادئ الإدارة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008.

- حسن ياسين طعمة، **نظرية اتخاذ القرارات** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010.
- حسنين عمر، **تصميم النظام المحاسبي** ، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.
- حسين بالعجو ز،**نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ، القاهرة،2009.
- خالد وهيب الراوي، **الاستثمار مفاهي م /تحليل /إستراتيجية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،ط1،1999.
- خليل محمد العزاوي ، **إدارة اتخاذ القرار الإداري**، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- دادي عدون ناصر، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999.
- دادي عدون ناصر، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- دريد كامل أل شبيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009.
- دريد كامل أل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان، الأردن، ط1،2007.
- دريد كامل أل شبيب، **سياسة و مصادر التمويل** ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية** ، دار الوائل للنشر، ط2، الاردن، عمان،2009.

- زكريا الدوري و أخرون، **وظائف و عمليات منظمات الأعمال** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،2010.
- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي** ، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2005.
- ستيف أ.موسكوف و مارك ج.سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات** ، ترجمة كمال الدين سعيد، أحمد جامد حجاج، سلطان الحمد سلطان، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005.
- سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة** ، دار الراية للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009.
- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار– التمويل –التحليل المالي–مدخل في التحليل و اتخاذ القرارات**، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- السيد عبد المقصود دبيان و آخرون، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، دار الجامعة الجديدة للشر، الإسكندرية، 2002 .
- سيد عطا الله سيد، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، 2009.
- السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2010.
- طارق عبد العال حماد، **دليل الاستثمار إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2000.

- طاهر جردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009.
- عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عاطف وليد أندراوس، **التمويل و الادارة المالية للمؤسسة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،2007.
- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- عبد الرزاق الحبيب، **اقتصاد وتسيير مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائ، 2006.
- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،ط1 ،الإصدار الثاني، عمان، 2006.
- عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003.
- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدلر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدلر الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دارالحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2000.
- عدنان تابه التميمي، فؤاد التميمي، **الادارة المالية المتقدمة**، دار اليازُوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن ، بدون سنة نشر.
- عرباجي إسماعيل، **اقتصاد مؤسسة**،دار المحمدية، ط1، الجزائر 1999.
- عماد عبد الوهاب الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها و مكوناتها**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
- عمر صخري، **اقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر،1993 .
- عمر وصفي عقيلي، قيس عبد العالي المؤمن، **المنظمة و نظرية التنظيم**، دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان، 1994.
- غسان اللامي و أخرون، **نظم المعلومات و دورها في تطوير منظمات الأعمال و تنميتها**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2012.
- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط1، فلسطين، 2008.
- قاسم ابراهيم الهبيتي و زياد يحيا السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، الحرباء للطباعة و النشر، العراق الموصل، 2003.
- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية و التطبيق)** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009.
- قسيد صابر تعلب، **نظم و دعم اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الفكر، الطبعة1، عمان، الاردن، 2011.
- قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه و ضوابطه، دار النفائس للنشر و التوزيع، ط1، الأردن ،2000.

- كاسر نصر المنصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية** ، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- كمال الدين دهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- كمال الدين دهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ،الدار الجامعية، الاسكندرية القاهرة،2001.
- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2011
- مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط2، مصر، 2009.
- ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن،2011.
- محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2008.
- محمد صالح الحناوي و آخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
- محمد عباس البدوي، **المحاسبة و تحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**، إثراء للنشر و التوزيع، ط1،عمان الأردن، 2010
- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

- مصطفى رشدي شيحة وزينب حسن عوض الله، **الاقتصاد والبنوك وبورصات الأوراق المالية**، ط1، المطبعة الحديثة بالقاهرة، مصر، . 1993
- مصطفى كمال السيد طال، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، ط1، عمان الأردن، 2011.
- منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار** ، مركز الدلتا للطباعة، مصر،2007.
- منير شاكر و أخرون، **التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات** ، دار وائل للنشر، ط1، عمان الاردن،2005.
- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، عمان، ط1،2011.
- نهال فريد مصطفى، **مبادئ و أساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- نوري منير ، **نظام المعلومات**، مطبوعة جامعية، حسيبة بن بوعلي شلف، 2004.
- وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الاكادمية العربية، الدنمارك،2007.
- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، الأردن.

2- أطروحات، رسائل و مذكرات :

- بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.
- حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق**، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2013 .
- حواس صلاح، **التوجه الجديد نح ومعايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2008.
- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية : **نظام معلومات للتسيير و مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية–دراسة مقارنة–**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- شريفي سلمى، **أساسيات التمويل و الإدارة الإستراتيجية للأموال في المؤسسة الرياضية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، معهد التربية البدنية و الرياضة ، جامعة الجزائر ،2012.
- قورين حاج قويدر، **أهمية بناء و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شلف،2013.
- أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين"** ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

- أنور عدنان نجم، **مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية**، مذكرة ماجستير، جامعة الإسلامية غزة، 2006
- رابح زرقاني، **تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن** ،رسالة ماجستير كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2008/2007.
- زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر–دراسة حالة مؤسسة سونلغاز–**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2009.
- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات(دراسة حالة مؤسسة اقتصاديه)**،رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

4– المقالات العلمية :

- أحسن طيار، واقع **استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية–دراسة ميدانية بقطب المحروقات في ولاية سكيكدة بالجزائر–**، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، الجامعة الاردنية، المجد 8، العدد 01، الأردن، 2012.
- أحمد بن محمد السلمان، **تطور جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر العدد2، جامعة القصيم، السعودية، 2012.
- أحمد عبد الرحمن المخادمة، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة حالة الشركات الاردنية**، مجلة المنارة، المجلد13، العدد2، جامعة مؤتة، الأردن، 2008.
- أحمد لعماري ، **نظام المعلومات المحاسبي و عملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

- أحمد لعماري، **طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد01، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001.

- حكمت محمد فارج، **أثر نظام المعلومات الإدارية في صناعة القرارات الإدارية –دراسة لأراء عينة من المسؤولين الإداريين في كليات جامعة تكريت–**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، 2008، المجلد10 ، العدد4.

- دادن عبد الغني، **قرار التمويل تحت تأثير الضرائب و تأثير تكلفة التمويل**، مجلة الباحث، عدد06، جامعة ورقلة،2008.

- زينب بن تركي، **الأساليب الكمية في صناعة القرار–أسلوب شجرة القرار نموذجا–**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد06، جامعة غرداية، 2009،.

- ظاهر القشي، هيثم العابدي، **أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبي لدى شركات الخدمات المالية في الأردن**، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين، العدد72، جامعة القاهرة، 2009.

- ماجد عادل الشرايري، **أهمية استخدام المعلومات المحاسبية و فعاليتها في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية في الشركات العقارية)**، مجلة المنارة، المجلد 16 العدد04، الأردن، 2010.

5–المؤتمرات العلمية :

- بديسي فهيمة، بولجينب عادل، **تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مداخلة الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر يومي 24–24 نوفمبر 2014.

- بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية** ،مداخلة الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر يومي 24–24 نوفمبر 2014.

- زغيب مليكة، بوجغادة الياس، **دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي :صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة يومي 14-2009/04/15 .

- عواطف محسن، حياة بزقراوي، **أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر يومي 24-24 نوفمبر 2014.

- فتيحة بلحاج، **الأساليب الكمية في معالجة المعلومة لاتخاذ القرار**، الملتقى الدولي الأول حول "الطرق الكمية المطبقة في التسيير"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التيير، يومي :جامعة سعيدة، 2013.

- بوشنافة أحمد، **أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية– حالة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية–**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد يومي 23/22 أفريل "، البليدة، 2003

- شريط عابد و دحو عبد الكريم، أثر استخدام الأساليب الكمية في تحسين فعالية اتخاذ القرارات الإدارية مع تطبيق على بعض المؤسسات الصناعية و الخدمية الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول "الطرق الكمية المطبقة في التسيير"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التيير، يومي :جامعة سعيدة، 2013.

4–التشريعات والقوانين:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية: المادة 03 ، قانون رقم 07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هجري الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009.

ثانيا باللغة الأجنبية:

- Gérard Lelarge, **Economique de l entreprise** , édition Dunod, Paris, 1992.
- Leo Chardonnet, **la Comptabilité Supérieur**, Edition Delmas et Cie,Paris, 1974.
- O, brien,g.a **,introduction to information system**,8 ed ,the McGrawhill companines.1nc U.S.A,1997.
- Octave Jokung Nguéna, **Mathématique et gestion de financière**, édition de boeck, 1 édition, Bruxelles, 2004
- Richard G. Schroeder, Myrtle W. Clark and Jack M. Cathey, Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc U.S.A, 2001.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

http://www.onefd.edu.dz

www.Arableasing-dz.com

www.arab-api.org

الملاحـــق

استبيان

جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

السادة الكـرام:

تحية طيبة، وبعد:

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على "جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية " و التي تدخل ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .

يرجى من سيادتك الموقرة التكرم بقراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة و الإجابة عما ورد فيها بكل موضوعية وذلك بوضع علامة (X) أمام الحقل الذي تراه مناسبا، وذلك لتمكين الباحثة من الوصول إلى أهداف البحث المرجوة، علما أن المعلومات المقدمة ستحظى بالسرية التامة و تستخدم لغايات البحث العلمي فقط .

و في الأخير لكم مني جزيل الشكر و التقدير على تعاونكم معنا.

الباحثة : أولادقادة أمال

معلومات عامة :

إسم المؤسسة الاقتصادية (اختياري) :.....

القطاع الانتماء : قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐

عمر المؤسسة الاقتصادية : أقل من 5 سنوات ☐ من 5إلى 10 ☐ من11إلى15 ☐

أكثر من 15سنة ☐

المركز الوظيفي : مدير ☐ مدير قسم ☐ محاسب ☐ أخرى ☐

حدد:.....

المؤهل العلمي : دكتوراه ☐ ماجستير ☐ماستر ☐ ليسانس ☐

أخرى : (حدد).....

التخصص العلمي : مالية ☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى ☐

حدد:.....

العمر : اقل من 23 سنة ☐ من 24 الى 34 ☐ من 35 إلى 46 ☐ أكثر من 46سنة ☐

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 ☐ من 11إلى15 ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الأول : مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في مؤسستكم

رقم العبارة	العبـــارة	الخيـــارات				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم عرض مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.					
02	يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تقديم المعلومات حسب متطلبات المستخدمين لها.					
03	يقدم نظام المعلومات المحاسبي تقارير خاصة					
04	توفر المعرفة التقنية والمؤهلات المتخصصة لدى الإطارات من المحاسبين باستخدام نظام معلومات المحاسبي					
05	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المطبق على تحقيق أهداف مؤسستكم.					
06	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق على معلومات محاسبية ذات جودة لاتخاذ القرارات الرشيدة .					
07	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الدعائم الأساسية في حل المشاكل في مؤسستكم.					
08	تقوم بالاشتراك في دورات تدريبية لتطوير مهارتك للتحكم في نظام المعلومات المحاسبي.					

المحور الثاني: مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي .

رقم العبارة	العبـــارة	الخيـــارات				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
09	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات .					
10	تعرض المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب بما تساعد مستخدميها لاتخاذ القرارات المناسبة.					
11	تتضمن القوائم المالية على المعلومات المحاسبية تفيد بالتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل لنشاط مؤسستكم.					
12	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات لها صفة التغذية العكسية لمساعدة متخذ القرارات .					
13	يضفي نظام معلومات المحاسبي صفة الموثوقية على محتوى المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات.					
14	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية لاتخاذ القرارات.					
15	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات محاسبية تتميز بالقابلية التحقق .					
16	تتضمن القوائم المالية المنشورة لمؤسستكم معلومات محاسبية تتوافر فيها صفة الحيادية.					
17	يساهم نظام المعلومات ا لمحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة لاتخاذ القرارات المناسبة.					

18	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في جعل المعلومات قابلية للفهم بالنسبة لمتخذي القرارات.					

المحور الثالث : عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

رقم العبارة	العبـــارة	الخيـــارات				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19	تتطلب عملية اتخاذ القرارات الفعالة توفر معلومات ملائمة و موثوقة في المكان و الزمان المناسب.					
20	تستعمل الأساليب العلمية في عملية اتخاذ القرار في مؤسستكم.					
21	تساعد عملية اتخاذ القرار في العملية الإدارية من تخطيط ،توجيه، تنظيم و رقابة.					
22	هناك عوامل داخلية و خارجية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات.					
23	تعتبر عملية اتخاذ القرار محدد لرقي أو تدهور المؤسسات					
24	تستشير مديرك عند عملية اتخاذ القرارات.					
25	لديك المساهمة الشخصية في عملية اتخاذ القرارات بحكم مركزك الوظيفي					

المحور الرابع : كيفية اتخاذ و ترشيد القرارات التمويلية و الاستثمارية لدى مؤسستكم

رقم العبارة	العبـــارة	الخيـــارات				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أولا : قرارات التمـــــويل					
26	تعتمد على التمويل الذاتي لضمان الاستقلال المالي لمؤسستكم.					
27	تعدد المصادر التمويلية يزيد من فعالية القرار التمويلي.					
28	تستعمل مؤسستكم النسب المالية لاتخاذ القرار التمويلي المناسب.					
29	تقوم باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر.					
30	يتأثر القرار التمويلي بطبيعة النظام المالي السائد في محيط مؤسستكم.					
31	يرتبط القرار التمويلي بطبيعة القرار الاستثماري.					
	ثانيا : قرارات الاستثمـــــار					
32	تقوم بدراسة المتغيرات الاقتصادية المحيطة بمؤسستكم عند اتخاذ القرار الاستثماري					
33	تستخدم نماذج القرارات لاختيار من بين الفرص الاستثمارية المتاحة لاتخاذ القرارات الرشيدة.					
34	تعدد البدائل المتاحة يزيد من فعالية القرار الاستثماري.					
35	تؤخذ التدفقات النقدية في الحسبان عند اتخاذ القرارات					

	الاستثمارية					
36	تهتم بعنصر المخاطرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
37	يتأثر القرار الاستثماري بتغير البيئة المحيطة بالمشروع.					
38	تقوم بالمتابعة و الإشراف على المشروع الاستثماري بعد تنفيذ القرار.					

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الرقم	اللقب و الاسم
01	أ.د. زيدان محمد
02	د.قورين حاج قويدر
03	د. براهمية إبراهيم
04	د. عيادي عبد القادر
05	د. صافو فتيحة
06	د. ترقو محمد
07	د. فلاق محمد

عينة الدراسة (المؤسسات محل الدراسة)

الرقم	المؤسسات الاقتصادية	القطاع	الولاية
01	SPA ENTACHAL	خاص	غليزان
02	EPE CHODRAL SPA	عمومي	غليزان
03	SPA ORSIM	عمومي	غليزان
04	HYDROCANAL OUEST SPA	عمومي	غليزان
05	ECDE SPA	عمومي	شلف
06	FIPEXPLAST SPA	عمومي	شلف
07	SARL CTS RAHMOUNE	خاص	شلف
08	SARL GMI ALGERIE	خاص	شلف
09	SPA ALCAHID	خاص	عين الدفلى
10	SPA BATIRIM	خاص	عين الدفلى
11	BATICIC FILABALE	خاص	عين الدفلى